المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات دبلوماسية

التعاون الصيني الجزائري من أجل التنمية 2014-2000

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة : **إشراف الأستاذ الدكتور:**

باباسي ججيقة دبش اسماعيل

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور: خيضر محمد كريم.....رئيسا

الدكتور: دبش اسماعيل.....مشرفا ومقررا

الأستاذة: بن بخيتة وردة.....مصححا

السنة 2014-2015

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي وفّقني إلى إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور **دبش اسماعيل** على قبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة .

كما أتوجّه بالشكر إلى كل من قدّم لي يد العون لإتمام هذا العمل.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى الوالدين الكريمين

وإلى إخوتي وأخواتي

الملخصات

الملخص :

باستثمارات أجنبية مباشرة، شركات عالمية، تدفقات التجارة والعمالة الصينية، تعتبر العلاقات الجزائرية الصينية نموذجا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية، وعرفت هذه العلاقات نموا كبيرا في العقد الماضي، فتصاعدت وتيرة العلاقات الدبلوماسية بين بكين والجزائر ما عزّز التبادلات الاقتصادية ومشاريع التعاون، وتعززت هذه العلاقات كذلك بفضل الروابط التاريخية بين البلدين، ووضع الصين لسياسة إفريقية جديدة لخدمة كل من تزايد احتياجات نموها الاقتصادي وقوتها المتنامية على الساحة العالمية الكل في علاقة مترابطة .

تحتاج الصين لتغذية نموها الاقتصادي لموارد الطاقة التي تزخر بها الجزائر وتحتاج هذه الأخيرة إلى نقل التكنولوجيا والمساعدات الفنية اللازمة للتنمية الاقتصادية بناءً على مبدأ التعاون رابح –رابح، هذا التعاون الجديد بين الصين والجزائر تجسد في عام 2014 بتوقيع الشراكة الاستراتيجية الشاملة والخطة الخمسية للتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية.

ففي المجال السياسي سخّر الطرفان مجموعة من الوسائل السياسية المتمثلة في تبادل الزيارات الرسمية بشكل منتظم وتفعيل منتديات التعاون الصيني مع الدول الافريقية والعربية التي تعتبر الجزائر عضو نشط فيها ،أمّا من الناحية الاقتصادية يبدو التعاون الاقتصادي بين الصين والجزائر فرصة للطرفين لتحقيق التنمية المشتركة ، فمن جهة تستفيد الصين من الموارد الاولية الضرورية لنموّها الاقتصادي والأسواق لمنتجاتها وشركاتها العالمية من جهتها تستفيد الجزائر في دفع عجلة التنمية من الكفاءة والسرعة في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية.

الكلمات المفتاحية: التعاون الدولي بين دول الجنوب من أجل التنمية ،تمويل التنمية المساعدات الإنمائية.

Résumé :

Avec des fonds d'investissements étrangers directs (IDE), des entreprises mondiales, des flux commerciaux, une main d'œuvre qualifiée, les relations sino-algériennes s'inscrivent comme un modèle de coopération sud-sud pour le développement, elles ont connu un développement prodigieux au cours des dix dernières années. L'essor des liens diplomatiques entre Pékin et Alger a favorisé les échanges économiques et les projets de coopération, ces relations sont aussi favorisées par les liens historiques entre les deux pays et la mise en place, en chine, d'une nouvelle politique africaine destinée à servir, à la fois ses besoins économiques croissants et sa montée en puissance sur la scène mondiale le tout dans une relation d'interdépendance.

La chine a besoin, pour nourrir sa croissance économique, des ressources énergétiques dont regorge l'Algérie, qui à son tour a besoin de l'assistance technique et du transfert technologique nécessaire pour son développement économique, avec un principe de coopération gagnant-gagnant, cette nouvelle coopération entre la chine et l'Algérie s'est concrétisée, en 2014, par la signature du partenariat stratégique globale et du plan quinquennal pour la coopération dans les domaines politique, économique et commercial.

Sur le plan politique, les deux pays ont mis en place un ensemble de moyens politiques, comme les visites officielles et les échanges réguliers, l'Algérie s'investie aussi lors des forums de coopération Chine-Afrique et chine -pays arabes. Economiquement, la coopération économique entre la Chine et l'Algérie semble une occasion pour parvenir à un développement commun des deux côtés, alors que la Chine a besoin des ressources premières et des marchés nécessaires pour son expansion économique, l'Algérie, de son côté, peut compter sur cette coopération pour pousser son développement à grands pas grâce aux compétences acquises, et notamment la rapidité dans l'exécution des projets.

Mots clés: la coopération Sud-sud pour le développement, le financement du développement, aide au développement.

Summary:

With foreign investments, businesses, trade flows, a Chinese labor, Sino and Algerian relations are inscribed as a model of South-South cooperation for development, she experienced a phenomenal growth in the last decade, the rise of diplomatic ties between Beijing and Algiers promote economic exchanges and cooperation projects, these relations are also favored by the historical link between the two countries and the establishment in China of a new African policy ,to serve both its growing economic needs and its growing power on the world stage all in an interdependent relationship.

China needs to feed its economic growth of energy resources that abound Algeria and the latter require technical assistance and technology transfers necessary for its economic development, a win-win cooperation principle imposes upon, This new cooperation between China and Algeria has materialized in 2014 with the signing of a strategic partnership and the five-year plan for cooperation in the political, economic and commercial fields.

From the political side the two countries set up a group of political means as official visits and regular exchanges, Algeria has also invested during the Forum of China – African cooperation and the forum of china -Arab countries cooperation, regarding economic cooperation between China and Algeria it seems an opportunity for both parties to achieve common development, as China needs prime resources and new markets to its economic growth, meanwhile Algeria benefit to promote its development the efficiency and quality in the implementation of several development projects.

Keywords: South-south cooperation for development, development finance, development assistance.

المقدمة

المقدمة:

شهدت الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة تحولات عميقة مست جميع مجالات السياسة الدولية، حيث تسارعت العولمة من خلال زيادة التدفقات التجارية والمالية بين الدول.

كان لهذه التحوّلات أثرين على التنمية العالمية فمن جهة أضحى التعاون الدولي من أجل التنمية ميزة من ميزات العلاقات الدولية حيث إزداد الإهتمام به بعد إعلان الأمم المتحدة عن أهداف الألفية الثالثة، إذ يتطلب تحقيق التنمية تعزيز التعاون الدولي المالي والتقني خاصة وأنّ اقتصاديات الدول أصبحت متشابكة مع النظام الاقتصادي العالمي بفعل العولمة، والاستخدام الفعّال لفرص التجارة والاستثمار والمساعدات الإنمائية التي توفرها يمكن أن تكون محرّكا للتنمية .

من جهة أخرى أدى تحقيق بعض الدول النامية نمو اقتصادي كبير وظهور ما يسمى بالدول الصاعدة إلى بروز قطب جديد للتعاون الدولي من أجل التنمية بين دول الجنوب، فبعد أن كانت التّبادلات الخارجية محصورة بين الدول المتقدمة والدول النامية في إطار علاقات الهيمنة السائدة في العلاقات الدولية لأكثر من نصف قرن دون أن يكون لها الأثر الواضح على التنمية في هذه الدول تغير الوضع تدريجيا تزامنا مع بروز فواعل جديدة وهذه الفواعل هي الدول الصاعدة .

في ظلّ هذه التطورات العالمية الجديدة دخلت الصين ساحة القوى الكبرى اقتصاديا وأصبحت فاعل مؤثّر في الساحة الدولية بعد أن حققت معدّلات نمو مرتفعة نتيجة للإصلاحاتDeng Xiaoping دينغ كسياوبينغ في سبعينات القرن الماضي، فأصبحت خلال ثلاثين عاما ضمن ما يسمى بالدول الصاعدة مع نجاح التجربة التنموية الصينية عادت إلى الساحة العالمية بعد حصار دام اكثر من عشرون سنة (1949-1971) لتشارك في الاقتصاد العالمي من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة والربح المشترك لمختلف الدول وتحقيق التنمية المشتركة، فكانت وجهتها الأولى دول الجنوب بفعل الروابط

التاريخية التي تجمعها، إذ قامت الصين بتكثيف نشاطاتها في السّاحة الدولية عبر تكوين علاقات تعاون ضمن سياسة شاملة موجّهة نحو القارة الإفريقية و الدول العربية.

من جهتها وفي محاولة للعودة إلى الساحة الدولية وإعادة البناء الوطني شرعت الجزائر منذ سنة 2000 في البحث عن السبل الكفيلة بتقوية الدولة على المستوى السياسي الدبلوماسي والاقتصادي بمراعاة التّطورات الحاصلة في علاقات القوة في الساحة الدولية أين تطمح الجزائر إلى ايجاد مكانة لها كما تحاول كذلك الاستفادة من الفرص التي توفرها الصين كدولة صاعدة لتحقيق التنمية في إطار سياستها لتنويع شركائها.

إشكالية الدراسة:

تربط بين الصين و الجزائر علاقات ودية تعود جذورها إلى فترة الثورة التحريرية حيث أنّ الصين أول من اعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة في 1958، وبعد أن نالت الجزائر استقلالها شهدت العلاقات بين البلدين تطورا شاملا في مجالات عديدة توّجت في 2014 بالإمضاء على الإعلان المشترك بشأن إقامة علاقات تعاون استراتيجية شاملة بناءً على منظور حول التعاون والتنمية خاص بكل طرف وفي الإطار الشامل للتعاون بين دول الجنوب من هذا المنطلق تكون إشكالية الدراسة على النحو التالي:

إلى أيّ مدى يعتبر التعاون بين الصين و الجزائر تعاون منفعي متبادل قائم على مبدأ رابح– رابح من أجل تحقيق التنمية المشتركة؟

وعن الإشكالية الرئيسية تنبثق الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتعاون جنوب– جنوب من أجل التنمية؟
- كيف تؤثر المرجعية التاريخية في العلاقات الصينية الجزائرية؟
- ما هو المنظور الذي تعتمده كل من الصين و الجزائر في علاقات التعاون من أجل التنمية القائمة بينها ؟
- ماهي مجالات التعاون بين الصين والجزائر؟ وما آثارها التنموية؟ .

فرضيات الدراسة :

استندت الدراسة إلى الفرضيات التالية :

- هناك علاقة بين ظهور الدول الصاعدة وبروز مفهوم التعاون جنوب-جنوب من أجل تحقيق التنمية.
- هناك علاقة بين خلوّ المنظور الصيني و المنظور الجزائري للتعاون والتنمية من أي شروط سياسية أو اقتصادية وتطوّر التعاون بين البلدين.
- هناك علاقة بين طبيعة العلاقات السياسة بين الصين والجزائر وتطوّر التعاون في المجال الاقتصادي.

الحدود الزمنية والمكانية للدراسة:

بالنسبة **للحدود الزمنية** يتناول هذا الموضوع بالدراسة التعاون الصيني الجزائري من أجل التنمية بعد عام2000 نظرا لكون هذه الفترة نقطة تحول لكلا الدولتين وهذا راجع أولا إلى خروج الجزائر من الأزمة المتعددة الأبعاد وعودة الإستقرار السياسي والاجتماعي، ما دفع صانع القرار إلى القيام بإصلاحات جذرية في هيكلة النظام الاقتصادي عبر تفعيل الآلية الدبلوماسية من أجل تنويع الشركاء و دفع عجلة التنمية.

خاصة وأنّ هذه الفترة عرفت تراجع دور الشركاء الغربيين في الجزائر لأسباب أمنية، مع ما يقابل هذا من تزايد الدور الصيني كشريك في التنمية العالمية بعد أن حققت نموا اقتصاديا كبيرا وعودتها إلى الساحة الدولية خاصة العالم النامي وإبداء رغبتها في المشاركة في التنمية العالمية.

أما **الحدود المكانية** فلمعالجة الموضوع سيتم التركيز على التعاون بين دولتي الصين والجزائر (الملحق1).

المناهج المستخدمة في البحث :

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على **المنهج الوصفي** وذلك في جمع المعلومات الشارحة لمفهوم التعاون جنوب –جنوب من أجل التنمية، ومحاولة فهم طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية، **المنهج التاريخي** لعرض أبرز مراحل تطوّر علاقات التعاون بين الصين والجزائر منذ الثورة التحريرية إلى يومنا هذا مع الوقوف عند أبرز الأحداث والتطوّرات التي عرفتها هذه العلاقات، فيما سيتم استخدام **المنهج التحليلي** في تحليل وتقييم مجالات التعاون الصيني الجزائري وإبراز آثارها التنموية.

الإطار النظري للدراسة:

النظرية الليبرالية:

ظلّت أفكار النظرية الواقعية مسيطرة في حقل العلاقات الدولية، إذ يرون السياسة الدولية من خلال منظار سياسة القوة، في حين يرفض الليبراليون هذه الصورة للسياسات الدولية كونها حسبهم لا تأخذ بعين الاعتبار عواقب العديد من التطوّرات المعاصرة الحاصلة في الساحة الدولية بفعل العولمة، تنطلق هذه الرؤية الجديدة من إدراك التطور المتزايد في التقنيات الحديثة وتطوّر وسائل الاتصال ما أدى إلى ازدياد الاعتماد المتبادل في المجتمع الدولي حتى أصبحت الدول في وضع لا يسمح لها بالاكتفاء بما لها، لتصبح بهذا سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية والموضوعات التي تبرز في نطاق التعاون بين الدول في سعيها نحو تحقيق أهداف الرّخاء والثروة محورا أساسيا في السياسات الدولية.

تقوم هذه النظرية على أساس أنّ العلاقات السلمية والتعاونية بين الدول ممكنة، فالنظرية الليبرالية تنظر إلى التعاون على أنّه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية وأنّ النزاع هو الاستثناء.

فالليبراليون يعارضون الواقعية التي تعرّف القوة على أنّها قدرة الدولة على إجبار دولة أخرى على التصرف بشكل معين يتوافق مع ارادتها، فهذا الشكل من العلاقات لا يحقق

مصالح الدولة على المدى الطويل والذي يحقق ذلك هو الاتفاق على المصالح المشتركة والسعي لتحقيقها بالتعاون.

في هذه الدراسة يتم الاستعانة بهذه النظرية باعتبار أنّ العلاقات الصينية الجزائرية مبنيّة على التعاون الذي تلتقي فيه المصالح، فهي قائمة على مبدأ رابح- رابح من أجل هدف مشترك وهو التنمية.

المقاربات النظرية:

مقاربة القوة الناعمة:

سيتم في هذا العنصر فحص مقاربة القوة الناعمة كونها تساعدنا في فهم السياسة الخارجية الصينية وتوجّهها نحو الجزائر في إطار سياسة شاملة للتنمية المشتركة تندرج ضمن التعاون بين دول الجنوب.

يعتبر جوزيف ناي من بين من نظّر في تحول مضمون القوة من خلال اقتراحه لمفهوم القوة الناعمة، فحسبه لم تعد القوة العسكرية كمثال للقوة الصلبة كافية للهيمنة وتحقيق المصالح .

فهناك طريقة غير مباشرة لممارسة القوّة، إذ بإمكان دولة ما أن تصل إلى النتائج التي تريدها من دولة أخرى ذلك لأنّ هذه الأخيرة تريد أن تتّبعها، فالقوة الناعمة هي استخدام موارد القوة غير المادية كالإيديولوجيا، المؤسسات، أو كما في حالة الصين والجزائر العلاقات الاقتصادية للوصول في الأخير إلى تحقيق مصالح يراد بها أن تكون مشتركة.

مقاربة الاعتماد الدولي المتبادل:

في الوقت الذي أعطى فيه الاتجاه الواقعي الأولوية للقوة العسكرية للدولة والأهداف السياسية في صراعها مع الدول الأخرى، وجّهت نظرية الاعتماد المتبادل اهتمامها للمتغيرات الاقتصادية وتأثيرها في العلاقات الدولية، يتبلور هذا الاتجاه على أساس أنّ العلاقات بين الدول تقوم على التعاون وليس الصراع .

يتزعم هذا الاتجاه كل من روبرت كيوهان وجوزيف ناي حسبهم الاعتماد المتبادل جاء نتيجة لتطور شبكة الاتصالات وتزايد الفاعلين الدوليين أضف إلى ذلك التحديات التي تمسّ كافة الدول وتتطلب مشاركة فعّالة وعمل جماعي.

يعود سبب اعتماد هذه المقاربة في أنّها تساعد في تفسير العلاقات الصينية الجزائرية التي بدأت تركّز منذ2000 على البعد الاقتصادي ،إذ تعتمد الصين على الجزائر كسوق لمنتوجها وشركاتها العالمية وكمصدر مستقبلي للنفط، في حين تعتمد الجزائر على الصين في مباشرة برامجها التنموية عن طريق تشجيع الاستثمارات والمساعدات التقنية الصينية.

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العلميّة للموضوع في أنّه محاولة فهم للصيغة الجديدة للتعاون الدولي بين دول الجنوب من أجل تحقيق التنمية الذي يدخل في صميم اهتمام الدول النامية في الوقت الحالي وهذا راجع إلي الأوضاع الدولية الراهنة المتمثلة في الأزمة الاقتصادية و انخفاض أسعار البترول ما يؤثر سلبا على المشاريع التنموية نظرا لقلة الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرات اللازمة للمشاريع التنموية الشيء الذي يدفع بها إلى البحث عن مصادر أخرى للتمويل التنمية ليكون التعاون بين دول الجنوب فرصة أمام هذه الأخيرة خاصة مع ظهور الأقطاب الاقتصادية الصاعدة ذات امكانيات اقتصادية كبيرة كالصين.

الدراسة كذلك محاولة لفهم الصعود الصيني و منظوره للتنمية المشتركة في إطار السياسة الصينية في افريقيا ومكانة الجزائر فيها .

في حين تبرز الأهمية العملية للدراسة في فهم العلاقة التي تربط بين الصين و الجزائر كدول جنوب والأهمية التي توليها الجزائر لهذه الدولة من الناحية السياسة والاقتصادية وصولا إلى هدف مشترك وهو تحقيق التنمية مع توضيح ما يمكن أن تكسبه الجزائر من علاقة التعاون مع الصين، وكيف يمكن تعزيز علاقات التعاون بين البلدين خاصة بعد التوقيع على الإعلان المشترك للتعاون الاستراتيجي من أجل تحقيق التنمية المشتركة.

مبررات اختيار الموضوع :

يمكن حصر أسباب اختيار الموضوع في ثلاثة اسباب رئيسية، أولا الموضوع يدخل في صميم التخصص العلمي للباحث ، ثانيا قليل هو الحديث عن الدور الذي تلعبه الصين في اقتصاديات دول المغرب العربي من بينها الجزائر وبالتالي البحث في الأثر التنموي لعلاقات التعاون بين البلدين في ظل الاهتمام المتزايد من طرف الباحثين الغربيين بالنموذج الصيني للتنمية و الحضور الصيني المتزايد في القارة الإفريقية في السنوات الأخيرة، ثالثا الجزائر باعتبارها دولة إفريقية عليها أن تستفيد من الفرص التي تتيحها لها علاقة التعاون التاريخية التي تجمعها بالصين من أجل تحقيق التنمية.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا مجموعة من العراقيل و الصعوبات –التي شكلت حافزا للاستمرار في البحث منها ندرة المراجع باللغة العربية حول العلاقات الصينية الجزائرية في الوقت الذي تتوفر فيه المراجع حول السياسة الصينية في إفريقيا، لذا تم الاعتماد في هذه الدراسة على الدوريات والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والاستفادة من التربص الميداني، هذا بالإضافة إلى ذلك التّضارب في بعض الإحصاءات المتحصّل عليها، والعراقيل البيروقراطية التي حالت دون الحصول على البعض الآخر.

الدراسات السابقة :

لبناء أي فكرة أو بحث يعتمد الباحث على النتائج التي توصلت إليها الأبحاث السابقة وفيما يخص موضوع الدراسة هناك ندرة في الكتب التي تعنى بالتعاون الصيني الجزائري، في حين هناك العديد من المقالات حول الصين كقوة صاعدة وكفاعل رئيسي في مجال التنمية في القارة الإفريقية.

ومن الأدبيات التي تناولت موضوعنا بالبحث نجد

- Thierry Pairault et Fatiha Talahite, **chine-Algérie une relation singulière en Afrique**, paris, Riveneuve, 2014.

يضم هذا الكتاب مجموعة مقالات لباحثين في مختلف مجالات التعاون في العلاقات الصينية الجزائرية خاصة المجالات السياسة والاقتصادية.

- رسالة ماجستير: ياسين سيليني، العلاقات الصينية الجزائرية الصينية دعم متبادل، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر،2010.

تناولت هذه الدراسة منظور السياسة الخارجية الصينية والجزائرية ومجالات التعاون بين البلدين.

- Thierry Bangui, **la chine, un nouveau partenaire de développement de l'Afrique**, paris, l'Harmattan, 2009.

والذي تناول فيه الكاتب المعالم المختلفة للعلاقات الصينية الإفريقية كشريك جديد للتنمية في الوقت الذي انسحبت فيه القوى التقليدية الحاضرة في المنطقة.

خطة الدراسة :

للوصول إلى الهدف من وراء الدراسة و الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات قسّمت الدراسة بعد المقدمة على النحو التالي :

الفصل الأول عبارة عن إطار نظري للدراسة تمّ التطرق فيه إلى مفهوم التعاون بين دول الجنوب وعلاقته بالتنمية، جاء في المبحث الأول تعريف التعاون الدولي ،وتم تخصيص المبحث الثاني لمفهوم التنمية، في حين المبحث الثالث تضمن مفهوم التعاون بين دول الجنوب ودوره في تمويل التنمية، أمّا الفصل الثاني فقد تم تخصيصه للبحث في محدّدات علاقات التعاون الصينية الجزائرية ضمن إطار علاقات التعاون بين دول الجنوب باعتبارهما من الدول النامية، في المبحث الأول تمّ التطرق إلى التطور التاريخي للعلاقات الصينية الجزائرية، وتمّ تخصيص المبحث الثاني لعرض المنظور الصيني والجزائري للتعاون والتنمية من خلال إبراز المبادئ المتحكمة في السياسة الخارجية لكل طرف فيما يخص مواضيع التعاون والتنمية.

أمّا الفصل الثالث تم تخصيصه للبحث في مجالات التعاون وآثارها التنموية مع التقييم و المحاولات التي تقودها حكومات الصين والجزائر لتعزيز علاقات التعاون بينها من أجل تحقيق التنمية المشتركة، وفي الأخير الخاتمة تمّ فيها اثبات الفرضيات المعتمدة في الدراسة وتلخيص أهم النتائج التي وصلت إليها الدراسة.

الفصل الأول:

مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية

الفصل الأول: مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية:

برز مفهوم "التعاون الدولي من أجل التنمية" في الأَدبيات السياسية بعد الحرب العالمية الثانية بحيث أخذ مساحةً واسعة مِن اهتمام المنظّرين في العلاقات الدولية، ينصب اهتمامه على التفاعُلات التعاونية بين الدول التي تتميز بخصائص وسمات تدفعها إلى التعاون من أجل هدف مشترك هو تحقيق التنمية.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق أولا إلى مفهوم التعاون الدولي من حيث نشأته ومجالاته ومفهوم التنمية وابعادها ليتم الربط بين المفهومين من خلال دراسة علاقات التعاون بين دول الجنوب من أجل التنمية.

المبحث الأول: مفهوم ومجالات التعاون الدولي:

تعدَّدت وجهات نظر الباحثين حول تفسير أَشكال السّلوك الخارجي للدول، وانعكس ذلك على وضع مفهوم شامل وموحّد للتعاون الدولي وفي نفس الوقت تحديد دوره ومكانته في ظلّ المعطيات الجديدة في السّاحة الدولية بعد الحرب الباردة.

تشكل القوّة عامل أساسي في تحديد التّرتيب بين الدول وعلى هذا الأساس تتم التّفرقة بين الدول التي تُعتبر قِوى عالمية وهي تلك التي لها قدرة كبيرة في جميع المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية، القِوى الإقليميّة ويشيرُ هذا المصطلح إلى قدرة الدولة على التّأثير في فضاءٍ محدود على أساس جغرافي القِوى الصاعدة أبرز مثال، وهناك القِوى الصُّغرى التي تمثل غالبية الدول النامية، الفقيرة أو المتخلفة لديها مشاكل مشتركة وتعمل على حلّها بطرق مختلفة.

هذا التّرتيب بين الدول يشكّل الإطار العام الذي يتمّ فيه التعاون بين الدول[1] بحيث يحدد مجالاته ونطاقه وآليات تحقيقه[2].

---

[1] يوسف حسن يوسف، **العلاقات الدولية و النظام السياسي الدولي**، (مصر، دار التعليم الجامعي، 2014)، ص82.

[2] [2]Serge Sur, **relations internationales**, (Paris, Montchrestien, 4édition, 2004), p265.

المطلب الأول: تعريف التعاون الدولي وظروف نشأته:

تعتبر القضايا ذات البعد الدولي أحد أهم أسباب التعاون بين الدول وهذا من أجل إيجاد الحلول المشتركة في إطار الاعتماد المتبادل في زمن العولمة .

1. تعريف التعاون الدولي:

التعاون هو التّنسيق والمشاركة والعمل مع طرف آخر لأداء عمل معين، فالتعاون هو ذلك العمل المُشترك والمنظّم بين طرفين مستقلّين يهدف كلٌ منهما إلى تحقيق مصلحتِه ضمن اتفاق مسبق تحدّد فيه الأهداف من التعاون وتراعى فيه مصالح الأطراف المتّفقة.

التَعاون هو عكس المنافسة التي تعني تحصيل طرف للربح مقابل الطرف الآخر ويختلف عن مفهوم المساعدة في كون المساعدة تغيب فيها الأهداف المشتركة ويتغلب طرف على الآخر وفق معادلة مانح ومستقبل.

هناك صعوبة في العلاقات الدولية في تحديد مفهوم التعاون إما كسلوك أو كشكل من أشكال العلاقات الدولية أما السّلوك فما هو تعاون بالنسبة لدولة قد يكون منافسة بالنسبة لدولة أخرى وهذا بناء على المحددات الثقافية و الإيديولوجية التي تحدّد السياسة الخارجية للدول.

بالنسبة للتعاون كشكل من أشكال العلاقات الدولية فهو يمثل حركة جماعية للفواعل الدولية لتحقيق أهداف مشتركة عن طريق اقتسام الموارد المادية والتقنية فالتعاون الدولي التفاف دولتين أو أكثر حول أهداف مشتركة والمنافع المتبادلة التي تسعى كل دولة لتحقيقها والحفاظ عليها في صورة من التضامن يتم التعبير عليه في صورة مساعدات مالية أو معنوية ما يجعل من التعاون التزام أخلاقي تسعى الشعوب لاحترامه.[1]

[1] Laurie Sitonen, **political theories of development cooperation**, (institute of development studies, 1990), p6.

التعاون الدولي عمل مشترك بين دول تتصرف وتتفاعل فيما بينها ضمن عمليات محددة لتحقيق أهداف مشتركة، ولا يتجسّد إلاّ باتفاق مشترك وهذا الأخير هو الذي يبين بدقة ما يريد الطرفين القيام به وكيف سيقومون به.[1]

من بين النّظريات التي تناولت التعاون الدولي في تحليلاتها لحقل العلاقات الدولية نجد النظرية الواقعية، نظرية الاستقرار المهيمن ونظرية الاعتماد المتبادل. بالنسبة للنظرية الواقعية يمكن التّميز بين تَيارين ضمن النظرية الواقعية: الواقعية التقليدية من انصارها "هانز مورغا نتو" والتي ترى أنّ احتمالات التعاون بين الدول ضعيفة وهذا راجع الى عدم وجود تناغم بين مصالح مختلف الدول و أنّ التنافس هو الأساس في العلاقات الدولية، فالدولة تسعى إلى امتلاك قدرات اكبر ممّا تملكه الدولة المنافسة لها، ما يولّد حالة صراع دائم بين الدول من أجل حيازة عوامل القوّة[2].

أمّا الواقعية الجديدة فهي ترى أن التعاون ممكن لكن وفق حدود معينة إذ ينبغي للدول أن تكون على دراية بالمكاسب التي تحققها وما يتحقق للطرف الأخر، فالتعاون مهما بلغ حجمه يبقى مقيد بالتنافس وهذا في حالة الفوضى التي يعرفها المجتمع الدولي وغياب حكومة عالمية.[3]

---

[1] William Zartman, Saadia Touval, **international cooperation**, (UK, Cambridge university press.2010), p1.

[2] أليس لا ندو ،**السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق**، ترجمة قاسم المقداد ،(العراق ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ،الطبعة2، 2008)،ص38.

[3] دانا علي صالح ، **المتغيرات المؤثرة في التعاون الدولي بعد الحرب الباردة** ، أطروحة دكتوراه ،(جامعة السليمانية، كلية القانون والسياسة،بغداد،2011)،ص11.

أمّا بالنسبة لنظرية الاستقرار المهيمن التي تستند إلى أعمال "كيندليغر" فهي ترى أنّ التعاون يرتبط أساسًا بالهيمنة التي تدفع الدول إلى احترام قواعد المنظومة الدولية وتؤمّن التّقاسم الجماعي للموارد، حسب هذه النظرية الدول التي تمتلك عناصر القوّة تستطيع الهيمنة وهذه الهيمنة تجعلها فاعلة في الساحة الدولية في حين أنّ الدول الضعيفة تنشط بشكل طوعي يتوافق مع ما هو موجود في محيطها.[1]

في حين أنّ نظرية الاعتماد المتبادل لروبرت كيوهان R .KEOHAN ترفض النظرة الواقعية والفكرة القائلة بأنّ المنظومة الدولية في حالة صراع دائم، يرى "كيوهان" أنّ التعاون بين الدول ممكن نظرا لوجود ضبط وتنسيق للسّياسات بينها حيث عرّف كيوهان التعاون الدولي على أنّه سلوك يحدث عندما يغير أحد الفاعلين سلوكه بما ينسجم أو يتلاءم مع سلوكيات فعليّة أو متوقّعة من الآخرين من خلال عملية التنسيق بين الفواعل.

اهتمت هذه النظرية بالسلوك التعاوني وأظهرت أهميته وإمكانية تحقيقه وهذا لوجود مصالح مشتركة بين الدول وهذه المصالح هي التي تؤدي إلى التعاون لأنّ الدول تسعى لتحقيق أهداف مشتركة ويتم هذا عن طريق عملية التفاوض والتي تساهم في تنسيق أفعال الدول في المنظومة الدولية[2].

[1] اليس لا ندو ، **المرجع السابق**، ص40

[2] علي صالح دانا ،**المرجع السابق**، ص21.

بالرغم من انقسام المنظّرين في العلاقات الدولية حول حقيقة التعاون الدولي بين من يعتبر أنّ الصراع وليس التعاون هو الغالب في العلاقات الدولية ومن يضنّ العكس، غير أنّ ما يبدو هو أن الصّراع و التعاون يشكلّان وجهين لعملة واحدة، فالتعاون والصراع يمثلان الشكلين الرئيسيين للعلاقات الدولية إلاّ أنّ التعاون الدولي أصبح ذات أهميّة متزايدة في الجوانب النظرية والعملية للعلاقات الدولية بحيث يشكل إحدى المسائل الأساسية في العلاقات بين الدول[1] بفعل التحديات المعاصرة التي يستحيل لدولة مواجهتها بمفردها.

بهذا يمكن اعتبار التعاون الدولي تلك العملية التي تضمّ مجموعة نشاطات تتمّ بالتفاوض بين الدول التي تعمل على تنسيق السياسات وتوحيد الجهود من أجل تحقيق أهداف مشتركة في إطار الاعتماد المتبادل بين الدول مع احترام مصالح وأهداف كل طرف.

2. ظروف نشأة التعاون الدولي:

إنّ واقع الممارسة الدولية ساهم في تحديد مسارات التفاعلات التعاونية بين الدول بعد الحرب العالمية الثانية واثناء فترة الحرب الباردة وبعد نهاية الحرب الباردة .

إذا كان التعاون الدولي في فترة ستّينيات القرن الماضي المتزامنة والحركات التحررية يهدف لتصفية الاستعمار وهذه الفترة كان ينظر إليها على أنّها فقدان السيطرة السياسية والاقتصادية المسلّطة على المستعمَرات بالنسبة للدول المستعمِرة فالحركات التحررية التي ظهرت فيها والرافضة للتّبعية المفروضة عليها كانت أحد الدّلائل على التضامن الموجود بين شعوب هذه الدول و أنظمتها السياسية آنذاك.

[1] اليس لا ندو ، **المرجع السابق**، ص37.

بعد أن حصلت هذه الدول على استقلالها كانت القضايا الجديدة التي تهمّها قضايا اقتصادية، وبشكل خاص المقاومة الجماعية لدول الجنوب ضد سيطرة الشمال على نظام الاقتصادي العالمي عبر العديد من التنظيمات الدولية كمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة77 ومن أجل إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد، إلاّ أنّ هذا لم يكن كافيا خاصة وأنّ الروح السياسية للعصر كانت ضدّ "الجنوب".

أثناء فترة الحرب الباردة تأثّر مفهوم التَعاون الدولي بالعامل الإيديولوجي من خلال إعادة صياغة مضمونه وأهدافه، فكان كل طرف فيها ينشط للبحث عن حلفاء ومراكز نفوذ إقليمية وتم توظيف التعاون في شتَى المجالات.[1]

كان التعاون بين الدول في هذه الفترة قائمًا على درجة الولاء لمعسكر على حساب آخر فاستُعملت التفاعلات التعاونية كأداة تأثير على الدول النامية من طرف المعسكر الشرقي والغربي ما دفع بالدول النامية إلى اعتماد سياسة عدم الانحياز[2]إذ فضّلت الدول النامية التزام الحياد معتبرةً هذا الشكل من التعاون المشروط تكريسا للاستعمار بثوب جديد.[3]

قامت بالمقابل بالتأسيس لحركة عدم الانحياز التي تضمّ أغلب الدول الإفريقية والأسيوية وبانضمام دول أمريكا اللاتينية تأسست مجموعة77 كاتحاد لدول الجنوب وهذا للحفاظ على استقلالها من جهة ومواصلة العمل على إرساء قواعد نظام اقتصادي جديد قائم على التضامن بين الدول من أجل رفاهية الشعوب في الدول النامية.[4]

---

[1] كريس براون ، **فهم العلاقات الدولية**، (الامارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث ،2004)،ص225.

[2] محمد سعد ابو عامود ،**العلاقات الدولية المعاصرة**،(مصر، دار الفكر الجامعي ، 2008)، ص 137-138.

[3] أميرة حناشي ، **مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة** ، رسالة ماجستير ،(جامعة منتوري ، كلية الحقوق ، الجزائر،2008)،ص57.

[4]Aron Mundaya Baheta, **coopération nord sud**, (paris, l'Harmattan, 2005), p10

بعد إنتهاء الحرب الباردة حدث تحوّل جديد في تاريخ العلاقات الدولية جاء بخصائص وسمات جديدة تطبع التّفاعلات التعاونية بين الدول، فخلال هذه المرحلة برز التعاون الدولي بوصفه المفهوم الذي يوفر الفرصة الملائمة للدولة من أجل التّعامل مع الوضع الجديد بتغيّراته السريعة والمخاطر والمشكلات المتولّدة عنها.

الشيء الذي دفع بالمجتمع الدولي إلى العمل على تحديد أولويات السياسة الدولية وهذا بعد إصدار الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي لتقريره السنوي في 1992 الذي تضمن التنمية كأحد أولويات السياسة الدولية خاصة أنّ هذه المرحلة عرفت بروز العامل الاقتصادي بوصفه مؤثرا هاما في العلاقات الدولية بحيث عنصر القوة الاقتصادية أصبح أكثر أهمية في عناصر قوة الدولة بدل القوة العسكرية.

في ظلّ هذه التطورات التي عرفت وتيرة متسارعة بفعل العولمة برزت أطراف أخرى تعمل على رسم ملامح النظام العالمي الجديد وهي "الدول الصاعدة" هذه الدول أصبحت إلى جانب الدول المتقدمة طرفا في التعاون الدولي ومساهما فعالا في المبادلات العالمية فتجدد التعاون بين دول الجنوب الذي اصبح يشكل فرصة تحاول الدول النامية استغلالها من خلال العمل على تدعيمه وتعزيزه فيما بينها ليتجاوز البعد السياسي لفترة الستينات ليشمل المجال الاقتصادي.

خاصة وأنّ الدول المتقدمة لطالما ربطت علاقات التعاون بينها وبين الدول النامية بمجموعة من الشروط كتحقيق الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان إيجاد مؤسسات كفأه تمنح لها الصلاحيات لمراقبة أوجه واستعمالات المال العام توفير الشروط الضرورية للاستثمارات الأجنبية، هذه الشروط تعتبرها الدول النامية تدخلا

في شؤونها الداخلية وانتقاص لسيادتها في المقابل التعاون بين الدول النامية لا يضع أيّ نوع من الشروط للتعاون التي من شأنها أن تمس بسيادة الدول.[1]

[1] أميرة حناشي ، **المرجع السابق**،ص59.

ليصبح التعاون الدولي بين دول الجنوب قائما على المنفعة المشتركة بين هذه الدول ومبني على ماض مشترك من أجل مستقبل مشترك، ما يفسّر توجهها إلى تعزيز علاقات التعاون بينها.

المطلب الثاني: أشكال ومجالات التعاون الدولي:

يتجسّد التعاون الدولي بين الدول في شكلين أساسيين وهما: الثنائي الأطراف والمتعدد الأطراف في إطار المنظمات الدولية والتي تشكل الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة منبرًا لكافة الدول للتّباحث في مختلف القضايا المشتركة في المجالات المختلفة السياسية، الاقتصادية و الأمنية ويمثل التفاوض آلية الدول في تحقيق التعاون.

1. أشكال التعاون الدولي:

تعتبر عملية التفاوض أداة التعاون بين الدول للوصول إلى اتفاق، هذا الاتفاق هو ما يسمح بتجسيد التعاون في الواقع، يتمّ التفاوض بين الدول وفق أشكال وخصائص متنوعة من أجل وضع اتفاق نهائي هذا الأخير يهدف إلى تقريب المواقف وانسجام المصالح والتّقليل من الخلافات بين الدول وتشجيع التعاون بينها. ومستويات التفاوض هي التي تحدد أشكال التعاون الدولي التي هي كالتّالي:

- التَعاون الثنائي بين الدول ينفرد هذا الشكل من التعاون بخاصيّة أنّ كل طرف يتفاوض وفق المبادئ التي وضعها مسبقا، بحيث في هذا النوع يظهر تأثير الإيديولوجيا وانتماءات المجتمع في السياسة الخارجية للدول التي تبدي رغبة في التعاون، فإما تكون هناك مصالح مشتركة وبالتالي التضامن والمشاركة في حال اتفاق الأطراف تكون له حظوظ نجاح أما في حالة الاختلاف في الإيديولوجيا والانتماء فإنّ صراع المصالح يؤدي إلى فشل التفاوض وبالتالي لا يكون هناك تعاون[1].
- التعاون المتعدد الأطراف يمثّل الشكل الأكثر تعقيدًا والذي له آثار معتبرة على التنمية والتعاون، كونه يستجيب للمطالب المختلفة للدول من جهة ويوفّر القدرات والموارد اللازمة من جهة أخرى، نجده بشكل أكبر على مستوى المنضمات الدولية كالأمم المتحدة التي يدعو ميثاقها إلى التعاون بين الدول ويحدد الأسس التي يقوم عليه.

من هذا المنطلق تساهم هذه المستويات كل حسب خصائصها بزيادة كفاءة التفاعلات التعاونية بين الدول في جميع المجالات.[2]

2. مجالات التعاون الدولي:

للاستفادة من التّقدم العلمي والتّكنولوجي والاقتصادي وكسب التّأييد في القضايا التي تهم الدول على المستوى الدولي وجب تنمية وتطوير علاقات التعاون ما جعل هذه الأخيرة أحد الحقائق السياسية و الاقتصادية التي تقوم بدور كبير في بلورة العلاقات الدولية في الوقت الحالي وإذا كان التعاون الدولي في السابق يقتصر على المجال العسكري والسياسي أصبح اليوم ذو امتداد واسع يشمل مجالات أخرى كالاقتصاد ،الصحة ،البيئة والثقافة.

---

[1] Serge Sur, **op.cit**, p296 .

[2] Serge Sur, **Ib.id**, p297.

التعاون في المجال السياسي يعني بناء مواقف سياسية انطلاقا من روابط ومصالح مشتركة تجاه القضايا الدولية الراهنة[1]ويتجسد من خلال التضامن الذي يظهر في المحافل الدولية حيث تكون الوسائل المعبّرة عنه بيانات وتصريحات رسمية تعبّر عن مشاعر التضامن تجاه دولة ما أو قضية ما.

التعاون بين الدول النامية في المجال السياسي اقترن أولاً بكفاحها ضدّ المستعمر والسيطرة الأجنبية خلال فترة الستّينات ثم الالتزام بالحياد خلال فترة الحرب الباردة وحاليًا يبرز التضامن بين الدول النامية في المنضمات الدولية من خلال قدرتها التصويتية .

أمّا التعاون في المجال الاقتصادي فهو يعني تبادل المساعدة والإمدادات والخبرات بين الدول من أجل مواجهة ظروف اقتصادية معينة وتذليل الصعوبات في المجال الاقتصادي مع احتفاظ كل دولة بوحداتها الاقتصادية وبخصائص نظامها الاقتصادي.

يتخذ التعاون الدولي في المجال الاقتصادي صورتين أساسيتين هما : التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون بين دول الجنوب، يهدف الأول إلى تشجيع التنمية في الدول النامية وفق منظور غربي لا يتفق مع الواقع الحقيقي للدول النامية ووفق شروط تفرض قيود على السيادة في هذه الدول والمتمثلة في تلك التي وضعها توافق واشنطن في عام 1990 و برامج التعديل الهيكلي التي جاءت من أجل تمكين الدول النامية من دخول الاقتصاد الدولي[2].

التعاون بين دول الجنوب الذي لا يقل أهمية عن الأول يتجه أكثر إلى ترسيخ مبدأ التضامن بين هذه الدول بالعودة إلى التاريخ المشترك وإلى القدرات التي يملكها عالم الجنوب خاصة بعد ظهور القوى الصاعدة.

---

[1] أميرة حناشي ، **المرجع السابق**،ص70.

[2] Eric Berr, **Quel développement pour le 21em siècle**, (**France**, cahier du GRTha, nm 2008/4), p6.

مما سبق يمكن القول أنّه بالرغم من الجدل والنقاش حول مفهوم التعاون الدولي وشروطه وكيفية أجرائه والذي يرجع إلى الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي إلاّ أنّ بروز بعض القضايا والمسائل في الساحة الدولية يتطلب تعاونا دوليا في ظل الاعتماد المتبادل الذي تفرضه العولمة على المجتمع الدولي ومن بين هذه القضايا نجد التنمية.

المبحث الثاني : مفهوم التنمية والدول النامية:

شغلت التنمية اهتمام العديد من الباحثين في العلوم السياسية والاقتصادية خاصةً بعد الحرب العالمية الثانية حين تحصلت العديد من الدول على استقلالها لتحاول بعد ذلك اللّحاق بركب التقدم والتخلص من تبعات الفترة الاستعمارية على أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية:

توصل الفكر التنموي إلى أنّ التنمية مفهوم معقد تتشابك فيه جوانب وعلاقات متعددة[1] ما جعل منها مصطلح متعدّد التعريف وهذا بالنظر إلى الزاوية التي يدرس منها المفهوم فهناك من تناوله من منظور سياسي وهناك من درسها من منظور اقتصادي[2]، نفس الشيء بالنسبة لتحديد مفهوم الدول النامية خاصة مع ظهور ما يسمى بالقوى الصاعدة التي تحقق وتيرة نمو اقتصادية كبيرة مقارنةً بغيرها من الدول النامية ورغبتها في لعب دور فعّال في التنمية العالمية.

1. الفكر التنموي وتعريف التنمية:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من موجة تحرُّر عرفتها المستعمرات السابقة برز تحدّي آخر وهو كيفية تحقيق التنمية، في هذه الظروف اتجّه الفكر التنموي إلى البحث عن السبل الكفيلة بتحقيق تنمية سريعة.

أول ما ظهر مصطلح التنمية كان في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التّغيرات الجذرية في مجتمعٍ ما وإكسابه القدرة على التّطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده

---

[1] عبد الرحمان بن سانية ، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، اطروحة دكتوراه (جامعة ابو بكر بلقايد ،كلية العلوم الاقتصادية ،الجزائر، 2012)،ص6.

[2] احمد الرؤوف درويش ، **قضايا التنمية في الدول النامية** ، (مصر، دار الوفاء،2013)،ص9.

والاستجابة لحاجياتهم، ثم انتقل مفهوم التنمية بعد ذلك إلى علم السياسة في ستّينات القرن الماضي ليحمل دلالة أخرى هي اعتبار التنمية عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته تمكين الدول النامية حديثة الاستقلال من الوصول إلى مستوى الدول الصناعية[1]، بعد ذلك تطور مفهوم التنمية مرة أخرى ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية كعلم الاجتماع فظهرت التنمية الاجتماعية ،البيئة فظهرت التنمية المستدامة.

تختلف التنمية عن النمو، كون هذا الأخير يهتم أساسا بالأرباح الكميّة التي يحققها الاقتصاد في دولة ما في حين التنمية تستلزم تحسّن نوعي في مستوى المعيشة للسكان وتحقيق الرفاهية فبناءً على تعريف الأمم المتحدة التنمية هي توسيع الإمْكانيات المتاحة للإنسان وإن لم تكن هناك سياسة اعادة توزيع الثروة على المستوى الوطني فإنّه يمكن أن كون هناك نمو دون تنمية في حين أنّه لا توجد تنمية دون نُمو، فالتنمية بحاجة إلى موارد تمويل مادية معتبرة داخلية و خارجية[2]. احتكر التفكير في قضية التنمية تلك التيّارات الفكرية المستمدة من علم الاقتصاد السياسي بفرعيه الرأسمالي والاشتراكي ،فيما يتعلق بالفكر الاقتصادي الرأسمالي فمفهومه للتنمية يتضمن المطابقة بين التنمية والنمو ويعتبر أنّ مسار التطوّر الأوروبي هو المسار الطّبيعي الذي ينبغي أن تتّبعه الدول السّاعية إلى التنمية[3].

---

[1] نصر عارف، **مفهوم التنمية** ،في WWW.faculty.ksu.edu.sa/belaichi/pdf192 تاريخ الاطلاع: 15 مارس 2015.

[2] Joseph Laroche, **politique international**, (paris LGDJ, 2edition, 2000), p350.

[3] محمد عبد الشفيع عيسي، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية، **بحوث اقتصادية عربية**، العددان43-44، (2008)، ص157.

أمّا التّيار الفكري الاشتراكي فيَعتبر التنمية قائمة على مفهوم التّحول الهيكلي من خلال محوري القطاع الصناعي ونقل التكنولوجيا وبالتالي الدور الأساسي لعملية تراكم راس المال وتعظيم الادخار وتوسيع نطاق الاستثمارات المنتجة وآلية تحقيق التنمية هي التّخطيط الشّامل ذو الطابع المركزي.[1]

عرّف آرثر لويس التنمية على أنها توفّر ثلاثة عناصر: رؤوس الاموال ، التكنولوجيا والأسواق، هذه العناصر الثلاث تسمح بتحقيق تنمية سريعة في الدول النامية، فالتنمية حسبه هي تلك الحركيّة في الجانب الاقتصادي التي تنعكس آثارها اجتماعيا عن طريق تحقيق الرفاه الاجتماعي، هذا النموذج بني أساسا على التّحديث الذي يقتضي القيام بإصلاح اقتصاديات الدول النامية بشكل يجعلها تتلاءم مع اقتصاديات الدول المتقدمة عن طريق خلق نفس أنماط الاستهلاك ونقل التكنولوجيا[2].

من جهته اعتبر توافق واشنطن **le consensus de Washington** لصاحبه جون وليامسون **JOHN WILLIAMSO** أنّ التنمية تتحقق بوجود ثلاث شروط هي[3]:

1. تحرير الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية الضرّورية للتنمية .
2. فتح المجال أمام القطاع الخاص واعتباره ركيزة التنمية.
3. خفض دور الحكومة وتدخلها في الشّؤون الاقتصادية و الاجتماعية واقتصار دورها في تهيئة المناخ المناسب لتراكم رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

---

[1] محمد عبد الشفيع عيسي، **المرجع السابق**، ص155.

[2] Ben Achenhou A, **développement et coopération international**, (Alger, office des publications universitaire, 1982), p120.

[3] إبراهيم العيسوي، **نموذج التنمية المستقلة :البديل لتوافق واشنطن وامكانية تطبيقه في زمن العولمة** ،في www.mafhoum.com/syr/articles06/issawi.pdf ،تاريخ الاطلاع: 23مارس2015.

هذه العناصر الجوهريّة التي جاء بها توَافق واشنطن الذي يترجم النظرة الغربية الليبرالية للتنمية تم اقتراحها كمنظور للتنمية في الدول النامية والذي على أساسها يجب القيام بالإصلاحات الضرورية من أجل الحصول على المساعدات التنموية الضرورية للسياسات التنموية والتي التزمت الدول المتقدمة بتقديمها، إلاّ أنّ ضعف أداء هذا المنظور التنموي الذي اقترحته الدول الغربية نتيجة عدم التّفرقة بين الأهداف والوسائل المتاحة للتنمية والتّعارض بينه وبين متطلّبات التنمية في دول الجنوب دفع بها إلى البحث عن منظور جديد ينطلق أساسا من إمكانياتها و خصائصها.

2. أبعاد التنمية:

من خلال مختلف التّعاريف للتنمية يمكن تحديد أبعاد التنمية على النحو التالي:

1. البعد الاقتصادي للتنمية: ويقصد بهذا التّحول في البنية الاقتصادية وتنشيط الاقتصاد الوطني من خلال الانتقال من حالة ركود إلى حالة حركة وديناميكيّة وتعتبر الزيادة في الدخل الوطني مؤشر أساسي في عملية التنمية .
2. البعد الاجتماعي للتنمية: من منطلق أنّ الإنسان هو هدف التنمية بحيث يشعر أنّه جزء من العملية من خلال توسيع خياراته وتلبية حاجياته من أجل الرفاهيّة في المجتمع.[1]

[1] مارتن غريفيش ، تيري اوكلاهن ، **المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية**، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، دبي، مركز الخليج للابحاث،2008)،ص146.

3. البعد السياسي للتنمية: تتحقق التنمية في محيط يتميز بالاستقرار السياسي ما يخلق مناخا ملائما لتوجيه المسار الاقتصادي والاجتماعي والسيطرة على البيئة وبالتالي حسن استغلال الموارد، فمعيار التنمية هنا هو مدى تحكّم الدولة في السيطرة على مواردها وتوجيهها وفق برامج واضحة الاهداف[1].

المطلب الثاني: مفهوم الدول النامية:

يمكن التّمييز بين الدول من خلال قياس مظاهر قوّتها وتفوقها على المستوى الدولي في المجالات المختلفة وتعتبر التنمية أحد المؤشرات المعتمدة في ذلك فعلى هذا الأساس يتم التمييز بين عالم الشمال المتقدم وعالم الجنوب المتخلف أو النّامي ولكل مصطلح مدلوله فإذا كان هناك اتفاق حول التّصنيف الأول فإنّ التّصنيف الثاني خلق اختلافات بناءً على التّطورات التي تعرفها الدول النامية.

1. مفهوم دول الجنوب:

تستند تسمية دول الجنوب إلى التّصنيف الجغرافي للدول النامية في مقابل دول الشمال المتقدمة، ظهرت هذه التسمية "جنوب" لأول مرة في مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادي العالمي عام 1975 بعنوان "حوار شمال جنوب"[2].

هو مصطلح يوحي إلى الموقع الجغرافي باعتبار أن أغلب الدول الصناعية موجودة في مناطق الجزء الشمالي للكرة الأرضية، في حين أن الدول التي كانت مستعمرات في الماضي والتي تعتبر فقيرة تقع في الجزء الجنوبي.[3]

---

[1] سميرة سليمان ،التنمية من التنظير الى المأسسة، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**،العدد3، الجزائر، (2012) ، ص166.

[2] Joseph Laroche, **op.cit**.349.

[3] كريس براون ،**المرجع السابق** ،ص214.

يتجلى "الجنوب" في ثلاثة أوجه إيديولوجي" العالم الثالث"، دبلوماسي "عدم الانحياز"، اقتصادي "الدول المتخلفة والنامية".[1]

باعتماد الوجه الاقتصادي تضمّ الدول النامية مجموعة الدول التي تميّزت بظروف مختلفة عن تلك التي حققت الدول المتقدمة فيها نهضتها الاقتصادية فهي عانت من الاستعمار ونهب خياراتها، وتمارس محاولات التنمية بناءً على نماذج لا تتلاءم مع خصائصها.

وبناء على تصنيفات الهيئات الدولية نقول عن دولة أنّها نامية إذا كان نصيب الفرد من الدخل الوطني أقل من نصيب الفرد من الدخل الوطني في الدول المتقدمة بحيث لا يتجاوز119 دولار امريكي[2] كما أنّها لا تشارك بشكل إيجابي في النّمو الاقتصادي العالمي وتشمل هذه الدول بلدان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية التي تحصلت على استقلالها في فترة الستّينات، ينظر إليها ككيان يحمل سمات مشتركة من التخلف الفقر والتبعية الاقتصادية للدول المتقدمة بالرّغم من أنّها تمكّنت من تحقيق نمو اقتصادي ملموس وهذا نتيجة الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع اسعار المواد الأولية[3]علما أن هذه الدول تعتبر غنية بالمواد الاولية .

حاليا هذا الاصطلاح لا يترجم الواقع الحقيقي للدول النامية، فإذا أخذنا التّقسيم المبني على النمو فهذا يخلق بعض الصعوبات في التصنيف وهذا راجع إلى اختلاف الظّروف الحقيقية بين الدول النامية حيث هناك من الدول التي أصبحت تملك قطاعا اقتصاديا وصناعيا قويا مقارنةً بأخرى[4]وهي ما أُصطلح عليها بالدول الصاعدة.

---

[1] Serge sur, **op.cit**. p111.

[2] عبد الرحمان بن سانية ، **المرجع السابق**، ص55- 56.

[3] مارتن غريفيش ، تيري اوكلاهن ،**المرجع السابق**،ص292.

[4] كريس براون ،**المرجع السابق** ،ص213.

2. مفهوم الدول الصاعدة les pays émergeants:

تتحول بلدان نامية عديدة إلى اقطاب للنمو ومحركات للاتصال وبناء علاقات التعاون لتتيح الفرصة لأقل الدول نموّا في الجنوب للّحاق بركب التطوّر وصولاً إلى عالمٍ أكثر توازنًا بدلا من عالم قلبه الدول الصناعية وأطرافه الدول النامية، وتعيد دول الجنوب ضمن هذه الحركيّة تشكيل القواعد والممارسات العالمية في التنمية وتمويل التنمية وتضع ترتيبات جديدة للتعاون الدولي[1]، لم يتم بعد تحديد مفهوم الدول الصاعدة التي يصطلح عليها البعض الآخر بالأسواق الصاعدة، الدول الحديثة صناعيا و الدول الناشئة.

يعود أصل مصطلح الدول الصاعدة إلى علم الاقتصاد والمالية حيث كان الحديث في سنوات1980 عن اقتصاديات ذات اسواق صاعدة للإشارة إلى البلدان التي تعرف نموا اقتصاديا سريعا و الدور المتزايد لها في الاقتصاد العالمي من خلال فتح مجال اوسع للاستثمارات الاجنبية.

هذه الديناميكية سمحت لهذه الدول بتحقيق احتياطي الصرف الضروري للحصول على التكنولوجيا والسلع الاستهلاكية من الخارج.[2]

يُعتبر الاقتصادي "**van Agtameal**" أول من استخدم مصطلح الأسواق الصاعدة في عام1981 للإشارة إلى بعض اقتصاديات العالم الثالث التي حقّقت تنمية اقتصادية معتبرة.[3]

---

[1] برنامج الامم المتحدة الانمائي ،تقرير التنمية البشرية ، **نهضة الجنوب** ،2013،ص59.

[2] Christophe Jaffrolot, L'enjeu mondial les pays émergent, paris, **l'expresses**,(2008), p3.

[3]Stephen kotkin, first world, third world may be not in that order, **the New York Times**, Sunday,(May 6, 2007), p38.

في2001 تحدث" **jim o'neil** " عن مجموعة البريكس "**BRICS**" التي تضم كل من: البرازيل ،روسيا ،الهند والصين وانضمت إليها مؤخرا أول دولة إفريقية هي إفريقيا الجنوبية للإشارة إلى الدول التي يعرف اقتصادها وتيرة نمو محفزّة مقارنة بالدول النامية الأخرى.[1]

تصنّف الدول الصاعدة الجديدة التي من أهم مراكزها اسيا الشرقية إلى نوعين فهناك ما يسمى بالجيل الأول و يضمّ الدول الصناعية الحديثة كسنغافورة و هناك الجيل الثاني ويضم الدول التي برزت في سنوات السبعينات والثمانينات كالصين والهند.[2]

يؤكد الباحثين على ضرورة التميز بين الاقتصاديات الصاعدة والقوى الصاعدة حيث يحصرون الأخيرة في عدد معيّن من الدول التي لها دور فعّال في الساحة الدولية بحكم الوزن الاقتصادي والقدرة العسكرية والدبلوماسية في حين تقتصر قوة الأولى في المجال الاقتصادي فقط .[3]

من أجل تحقيق طموحاتها للقوة العالمية تتجه الدول الصاعدة إلى تشجيع التعاون الدولي وتتّبع في ذلك سياستين الأولى داخلية بحيث تعمل على تعظيم قدراتها ومصادر قوتها في الداخل ما يحميها من الانهيار أمام القوى الكبرى وسياسة خارجية من خلال محاولة القوى الصاعدة تعويض النقص في الموارد الضرورية لقوّتها الداخلية وهذا ما يتحقق بالتحالف مع دول أخرى بغية التّصدي للقوى المهيمنة على النظام الدولي والمشاركة في السياسة الدولية[4].

---

[1] François Lafargue, des économies émergentes à puissances émergentes, **Questions internationale**, n51, (2011), p101.

[2] محمد عبد الشفيع عيسى، المواقع الراهنة للقوى في الاقتصاد العالمي، **السياسة الدولية** ، المجلد 43 ،العدد173، (جويلية2008)،ص57.

[3] François Lafargue, **ibid**, p102.

[4] حنان قنديل ،الصين نموذج جديد للقوة الصاعدة، **السياسة الدولية** ،المجلد43 ،العدد173،(جويلية 2008) ، ص81.

المبحث الثالث: مفهوم التعاون بين دول الجنوب وعلاقته بتمويل التنمية:

تعتبر القضايا ذات البعد الدولي أحد أهم أسباب التعاون بين الدول ومن بين هذه القضايا التنمية، وبناء على فكرة أنّ الدولة هي التي تتكفل بمسؤولية التنمية الوطنية أصبحت هذه الأخيرة تشكّل الأولوية التي توجّه سياسات الدول الخارجية ما ينتج عنه العديد من اتفاقيات التعاون وهذا من أجل إيجاد الحلول في إطار الاعتماد المتبادل بينها في الوقت الذي تعرف السّاحة الاقتصادية العالمية ظهور فواعل اقتصادية جديدة تملك قوة اقتصادية ذات معدلات نمو هائلة وتأثير سياسي بارز بفعل الدور الذي تلعبه هذه القوى في المبادلات العالمية وهذا من خلال صياغة سياسات جديدة حول القضايا الدولية الأساسية كالتنمية.

هذه التّغيرات في الجغرافيا الاقتصادية بقدر ما تأثّر في الدول المتقدمة فهي ايضا تأثر وبشكل كبير على الدول النامية بحيث عرفت الاخيرة تزايد المبادلات التجارية، المساعدات والاستثمارات الاجنبية والأشكال الأخرى من التعاون الدولي مع شركاء للتنمية ضمن الدول الصاعدة، هذه الأخيرة قامت بتجديد خلال السنوات العشر الأخيرة ما يسمى بالتعاون جنوب –جنوب من أجل التنمية والذي استقطب اهتمام المجتمع الدولي ويتجلى هذا في المؤتمرات الدولية خاصة على مستوى الأمم المتحدة حيث تم إصدار اللائحة رقم58/220 في ديسمبر2003 التي جعلت من 19ديسمبر اليوم الأممي للتعاون بين دول الجنوب[1].

[1]Nations unie, bureau du conseiller spécial pour l'Afrique, **la coopération de l'Afrique avec les partenaires de développement émergents**, 2010, p1.

المطلب الأول: مفهوم التعاون بين دول الجنوب: التعريف والنشأة:

بعد أن كان التعاون الدولي من أجل التنمية بمدلول العلاقات بين الشمال والجنوب حسب الخطاب التنموي الغالب باعتبار أنّ الشمال الغنّي يملك الموارد المالية والكفاءات التقنية التي لا يملكها عالم الجنوب الفقير الذي جعل منه هذا النقص متخلفا وكان لزاما على عالم الشمال المساهمة في التنمية العالمية عبر تقديم المساعدات الاقتصادية ،المالية والتقنية الضرورية لتنمية عالم الجنوب.

برز شكل جديد من التعاون –أو بالأحرى تجدد– بين دول الجنوب في السنوات الاخيرة مع اكتساب بعض الدول النامية مكانةً في الاقتصاد العالمي بحيث تزايدت المساعدات التي تمنحها الدول الصاعدة، والتي قدّرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتّحدة بين9،5 و12،5مليار دولار امريكي في 2006 ما يشكّل 5% زيادة عن سنوات التسعينات.[1]

1. تعريف التعاون بين دول الجنوب:

استنادًا إلى برنامج الأُمم المتّحدة للتنميةPNUD والوثيقة الختامية لمؤتمر نيروبي المنعقد في 2009 التعاون من أجل التنمية يعبّر التعاون بين دول الجنوب عن نمط للعمل الجماعي الدولي يتيح لدول الجنوب مواجهة تحدّيات التنمية التي تتجاوز الآن قدرات أي دولة على مواجهتها بشكل منفرد.

فهو عملية تسعى من خلاله دولتان ناميتان أو أكثر تحقيق أهدافها الفردية أو المشتركة في مجال تنمية القدرات الوطنية عن طريق تبادل المعارف والمهارات والموارد والدراية التقنية[2].

---

[1]Reality Of aide, **la coopération : un défi pour le système de l'aide**, IBON books, Philippines, 2010, p1.

[2] منظمة الامم المتحدة ،اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين دول الجنوب ،**التعاون فيما بين دول الجنوب من اجل التنمية**، ماي 2012،ص5.

ويتجلى التعاون بين دول الجنوب من خلال اتخاذ إجراءات جماعية إقليمية بما في ذلك إبرام شراكات تشمل الحكومات بشكل ثنائي والمنظمات الإقليمية و الدولية و المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

هذا الشكل من التعاون فيه من فائدة فردية أو مشتركة فيما بين هذه الدول في مجال التنمية، فالتعاون بين دول الجنوب هو العمل على تبادل وتقاسم الحلول الإنمائية الرئيسية من معارف وتجارب وسياسات وتكنولوجيا وموارد داخل الدول النامية وفيما بينها في إطار مسعى مشترك مستمّد من التّاريخ المشترك ويستند إلى أهداف مشتركة[1].

يسترشد التعاون بين دول الجنوب بمجموعة من المبادئ كاحترام السّيادة الوطنيّة بحيث تتولى كل دولة زمام أمورها دون فرض أيّ قيود أو شروط عليها ،كما يندرج التعاون بين دول الجنوب ضمن شراكة بين اطراف متساوية في مواجهة تحديات التنمية لتحقيق اهدافها بما يتماشى مع استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية[2]، وهذا ما أكّده برنامج العمل أكرا"PAA" اللّقاء الثالث الرّفيع المستوى حول نجاعة المساعدات المنعقد 2008.

من جهته اقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة « ECOSOC » مفهومًا للتعاون بين دول الجنوب على أساس أنّه مجموع المنح والقروض المقدمة من دولة جنوب إلى أُخرى لتمويل مشاريع وبرامج في إطار التعاون الثنائي، ويضم كذلك المساعدات الانسانية والاشتراكات المدفوعة لمؤسسات متعدّدة الأطراف والبنوك المحلية للتنمية[3] إلاّ أنّ هذا التّعريف ما يزال موضع نقاش ولا يستخدم في مختلف التقارير الصادرة عن هذا المجلس.

---

[1] منظمة الامم المتحدة ،اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين دول الجنوب ،**المرجع السابق**، ماي 2012 ،ص6.

[2] **نفس المرجع** ،ص5.

[3] Reality Of aid, **op.cit**, p6.

2. النشأة والتّطور:

للتعاون بين دول الجنوب تاريخ عريق يعود إلى سنوات الخمسينات في فترة النضال المشترك من أجل الاستقلال ثم في 1955 تمّ عقد مؤتمر **باندونغ** الذي جمع 29 دولة من اسيا وافريقيا من أجل تشجيع التعاون الاقتصادي والثقافي بين القارتين على أساس المصلحة المشتركة واحترام السّيادة الوطنيّة.

شكّل هذا المؤتمر حجر أساس لمجموعة من التحالفات بين دول الجنوب كحركة عدم الانحياز في 1961ومجموعة 77 في 1964 التي شكّلت جميعها الإطار العام للتّفاوض على أسس نظام اقتصادي دولي جديد.

إذا كان مؤتمر **باندونغ** طالب بضرورة وضع حد نهائي للتبعية للدول المستعمرة إلّا أنّه لم يضع الاستراتيجية الكفيلة بتحقيق ذلك، لتنتظر دول الجنوب إلى غاية 1978 تاريخ انعقاد لقاء **بونيس آيرس**"**Buenos Aires**" في الارجنتين حول التعاون التقني بين الدول النامية لوضع خطّة عمل في إطار مؤتمر الأُمم المتّحدة حول التعاون بين الدول النامية وكان الهدف من هذه الخطّة تعزيز الاعتماد الاقتصادي والسياسي المتبادل بين الدول النامية من أجل تسريع وتيرة التنمية.[1]

هذه الفترة التّحضيرية امتدت حوالي 30عاما ولم تحقق فيها دول الجنوب الأهداف المرجوة بسبب الأزمات المتكررة التي عرفتها الدول النامية –أزمة البترول في1970و أزمة المديونية التي تلتها في الثمانينات– ما أدى إلى تراجع دور التعاون بين دول الجنوب خاصة وأن كل دولة تعمل على إيجاد الحلول انفراديا .

[1]Agence Japonaise de coopération internationale, **la coopération sud– sud,** janvier, 2005, p3–4.

ومع بداية الألفية تجدّد التعاون بين دول الجنوب تماشيا مع التّطورات الحاصلة في الساحة الدولية بعد الحرب الباردة، بحيث تزايد دور المفاوضات المتعددة الأطراف على مستوى المنظمات الدولية كالأمم المتحدة حول القضايا الدولية كالتنمية، فكانت بداية لسلسلة من اللقاءات .

انعقاد مؤتمر القمة لدول الجنوب بالهافانا "كوبا" في أبريل2000 ولقاء نيروبي بكينيا في2009 التي تمت برعاية الامم المتحدة–الأمين العام والوكالات المتخصصة[1] –والتي انتهت بتبنّي العديد من اللّوائح لتشجيع التعاون بين الدول النامية لمواجهة التحديات الجديدة التي إن كانت في السّابق سياسية وايديولوجية أصبحت بعد نهاية الحرب الباردة تحديات اقتصادية متعلقة بتمويل التنمية.

تزامن هذا التحول مع ظهور القوى الصاعدة التي تحاول لعب دور في التنمية العالمية عبر توفير الموارد المالية والمساعدة التقنية والتكنولوجيا الضرورية للمشاريع التنموية في الدول النامية، فإذا كانت الدول المتقدمة العضوة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE ما تزال تحافظ على مكانتها كمصدر أساسي للمساعدات من أجل التنمية في إطار التعاون الدولي فإنّ المساعدات الآتية من الشّركاء الجدد عرفت تطورا ملحوظا منذ بداية2000[2].

[1]Agence Japonaise de coopération internationale, **Ibid**, p4.

[2] Nations unie, commission économique pour l'Afrique, **l'Afrique du nord et la coopération sud–sud dans un contexte de gouvernance régionale**, 2011, p3.

المطلب الثاني: التعاون بين دول الجنوب و تمويل التنمية :

يقصد بتمويل التنمية توفير المصادر المالية الضرورية والمناسبة للأهداف و الطموحات التنموية، حيث تتأثّر الخطط التنموية بطبيعة التمويل المتاح لتحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط التنموية.

وتصنّف الأدبيات الاقتصادية مصادر تمويل التنمية إلى مصدرين أساسيين يتفرع كلٌ منهما إلى أشكال معينة من التّمويل: مصدر داخلي للتّمويل يتمثل في الادخارات المحلية والوطنية كاحتياطات الصرف.

إلاّ أنّ انخفاض معدلات الادخار الداخلي للدول النامية يدفعها إلى اللّجوء إلى مصدر التمويل الخارجي عن طريق انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى في شكل قروض، مساعدات واستثمارات اجنبية[1] وهذا المصدر هو محور دراستنا .

بغض النظر عن الاختلافات في تحديد مفهوم مصادر التمويل الخارجي بقياس حجمه واثاره الفعلية وظهور الفواعل الجديدة بين الدول المانحة والدول المستقبلة[2]، إلاّ انّه يمكن تصنيفها على النحو التالي:

1. القروض الخارجية :وهي الأموال التي تقرضها مصادر الاقراض الأجنبية المتمثلة في المنظمات الدولية أو مؤسسات حكومية إلى الدول بناءً على مجموعة من القواعد والأسس المالية، وتنقسم هذه القروض من حيث شروط منحها إلى قروض تجارية والتي تتحدد شروطها المالية وفقا لاعتبارات السوق المالية الدولية قروض سهلة وتمنح بشروط ميسرة تتضمن عنصر الهبة[3].

---

[1] مازن حسن محمد الباشا ،**التمويل الخارجي واثره على الهيكلية في القطاعات الاقتصادي**، (الاردن ،دار الأيام للنشر والتوزيع ،2013)،ص16.

[2] زينب عباس زعزوع ، دور المنح والمساعدات الاجنبية في التطوير التنظيمي ،**النهضة** ، المجلد 13 ،العدد 3، (2012)،ص39.

[3] مازن حسن محمد الباشا، **المرجع السابق**، ص19.

2. المساعدات الأجنبية وهي كافة التدفقات الأجنبية التي تحصل عليها الدول المستقبلة وفقا لشروط وقواعد ميسرة وتتضمن المنح "الهبات" التي لا تترتب عليها أيّ التزامات بالدفع لاحقا، أماّ القروض الميسرة فهي ذات طابع اقتصادي يمتزج فيها عنصر الهبة وتهدف إلى نقل الموارد من الدول المقرضة إلى الدول المستقبلة بهدف تحقيق التنمية في الدولة المستقبلة[1].

3. الاستثمارات الجنبية وهي الاستثمار خارج الحدود نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية وشتى الموارد الاقتصادية بين الدول، تتضمن هذه الاستثمارات المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت الملكية كاملة أو بالاشتراك بنسبة من رأس المال الوطني ما يضمن للدولة السيطرة في ادارة المشروع.[2]

لا تقتصر المساعدات من أجل التنمية على المساعدات النقدية وتقديم رؤوس الأموال من طرف الدول المانحة إلى الدول المستقبلة وإنّما تتجاوزها إلى تقديم الدعم بالأجهزة الفنية والخبراء والمعونات الغير مباشرة كالتعريفات الجمركية التفضيلية أو الإعفاءات على الصادرات .

[1] زينب عباس زعزوع، **المرجع السابق** ،ص44.

[2] مازن حسن محمد الباشا، **المرجع السابق**، ص22.

من جهته جاء في تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المنعقد في المكسيك في مارس 2002 برعاية الأمم المتحدة أنّ الأوجه الثلاث لتمويل التنمية هي كالتالي[1]:

- الاستثمارات الأجنبية تشكل تدفقات رؤوس الأموال الدولية ولاسيما الاستثمار الأجنبي عنصرا مكملا للجهود الإنمائية الوطنية فهو يساهم في تمويل التنمية ويتسم بقدرته على نقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل ولهذا فان احد التحديات الرئيسية في خلق الظروف الداخلية والدولية اللازمة لتسيير تدفقات الاستثمار المباشر لتحقيق أولويات التنمية الوطنية .
- التجارة الدولية بوصفها محرك للتنمية فإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف فضلا عن تحرير التجارة يؤدي إلى تنشيط عملية التنمية فالتجارة تمثل مصدر من المصادر الخارجية لتمويل التنمية .
- المساعدات الإنمائية، التعاون المالي والتقني الدولي للأغراض التنمية يؤدي دور مكمل للمصادر الأخرى ،فالمساعدات الإنمائية الرسمية تساعد الدول على تعبئة الموارد المحلية خلال فترة زمنية مناسبة لدعم القطاع الاجتماعي كالتعليم الصحة وتنمية الموارد البشرية والبنية التحتية العامة.

شاركت كل من الصين والجزائر في هذا المؤتمر وجاء في تصريح رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة "**هذه الندوة تندرج بنحو ملائم ضمن المسار الشامل الذي رسمنا معالمه سويا خلال قمة الألفية بغرض تعزيز التعاون الدولي وتوفير شروط الاستقرار والتوقعية اللذان يضلان ضروريان لتنمية عالمية أكثر عقلانية و إنصاف تطمح إليها الشعوب** "[2]

[1] الأمم المتحدة، **تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية**، المكسيك،(مارس2002)،ص10.

[2] عبد العزيز بوتفليقة ،**الندوة الدولية حول تمويل التنمية** ،خطب و رسائل، (الجزائر ،الجزء الأول ،2002).

الدول النامية استجابت لهذا المؤتمر وعبرت عن رفضها لمحاولات الدول المتقدمة لفرض المزيد من الشروط على دول الجنوب فتم تأسيس مجموعة العشرين بمبادرة من البرازيل.

فنهضة الجنوب أثرت على التعاون الإنمائي بشكليه الثنائي والمتعدد الاطراف إذ يُقدّم عدد متزايد من البلدان النامية على الصعيد الثنائي مساعدات عبر دعم التجارة ومنح القروض وتبادل التكنولوجيا والاستثمارات المباشرة[1] في إطار التعاون بين دول الجنوب.

بحيث عرفت تدفقات المساعدات من أجل التنمية بين دول الجنوب في الفترة الممتدة من 2000 إلى2008 تزايداً معتبراً قدِّر حجمها في1990 ب0،9 مليار دولار امريكي لتصل إلى 9،1 مليار دولار امريكي في 2008 ،وفيما يخص قارة إفريقيا وفي نفس الفترة قدر حجم المساعدات ب300 مليون دولار امريكي في سنة2000 لتصل إلى604 مليون دولار امريكي في 2008، ومن مجموع 16دولة نامية التي اصبحت مانحة في المنطقة تعتبر الصين المصدر الأساسي للمساعدات بنسبة 83 بالمائة من مجموع المساعدات الآتية من دول الجنوب[2].

بالنسبة للقطاعات المستفيدة من المساعدات ومنذ أن اعتمدت الأُمم المتحدة ما يسمى بأهداف الألفية للتنمية في سنة2000 تغير توجّه المانحين التقليديين (دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) من القطاعات المنتجة إلى القطاعات الاجتماعية.

---

[1] برنامج الامم المتحدة الانمائي ،**المرجع السابق** ،ص59.

[2]Nations unie, commission économique pour l'Afrique, **op.cit, p10.**

حيث قدّر نصيب هذه القطاعات في القارة الإفريقية ب 60 بالمائة في 2002 ليصل إلى 69 بالمائة في 2006 في المقابل عرفت القطاعات الأخرى انخفاض في نسبة المساعدات بحيث وفي نفس الفترة انخفض حجم المساعدات في قطاعات الإنتاج من30بالمائة إلى22 بالمائة، في حين أنّ المانحين الجدد من دول الجنوب يتّجهون إلى القطاعات الإنتاجية والهياكل القاعدية.

في إفريقيا الشمالية قدرت المساعدات الصينية لتمويل المشاريع القاعدية والأشغال العمومية ب470 مليون دولار امريكي في 2001 ليصل4،5 مليار دولار امريكي في 2007 وتحتل الجزائر المرتبة الرابعة في قائمة الدول المستفيدة من 95 بالمائة من حجم الاستثمارات المباشرة للصين في شمال افريقيا[1].

يتجلى التعاون كذلك في المساعدات الإنسانية والتعاون التقني وكل هذه المحاولات تساهم بشكل أو بآخر في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين دول الجنوب.

بالنسبة للآثار العامة للتمويل الخارجي للتنمية على الدول المانحة والمستقبلة فهي تبقى من المواضيع التي لم يتم الفصل فيها ،إذ تشوبها خلافات سياسية واقتصادية ووجهت إليها الانتقادات.

فمن الناحية السياسية هناك من يعتبر المساعدات الخارجية للتنمية تهديدًا لاستقلال الدول المستقبلة وسيادتها خاصةً عندما تتحوّل إلى وسيلة ضغط وتأثير لتعديل الأنظمة السياسية وهذا ما يعاب على الشّكل التّقليدي للتعاون بين الدول النامية والدول المتقدمة والتي تعتبِر المساعدات الخارجية محاولة لإبقاء السيطرة على الدول الفقيرة.

[1]Nations unie, commission économique pour l'Afrique, **op.cit, p12.**

في الوقت الذي يعتبر آخرون أنّ سياسة القروض والمساعدات غير المشروطة الممنوحة من قبل الدول الصاعدة لدول نامية أخرى تؤدي إلى تراكم الدّيون العامة في هذه الدول و تأثر سلبا على الموازين العامة للدولة ،أضف إلى ذلك التّساؤل عن جدوى هذا الشكل من التمويل في التنمية .

على العموم هدف التعاون فيما بين دول الجنوب هدف قديم يعود إلى وقت الكفاح من أجل الاستقلال لذا يبقى محصورا في دائرة الخطاب السياسي ما يبرز الحاجة الى بذل جهود كبيرة ومنتظمة في المجال الاقتصادي.

ينبغي الاشارة إلى إنّه وإن لم يكن الجنوب كتلة متجانسة ومتوافقة المصالح وهذا راجع إلى اختلافات بين دول الجنوب خاصة في مستويات تطورها الاقتصادي إلاّ أنّه يمكن للتعاون بين دول الجنوب أن يذلل الصعاب التي تعترض مسعى التنمية ويساعد هذه الدول على مواجهة التحديات المشتركة التي تعرقلها خاصة مع الظروف الدولية الراهنة.

ولتحقيق ذلك لابد من تطوير قدرتها التفاوضية مع الدول المتقدمة من أجل الحصول على شروط أكثر ملائمة خاصة في مجالات التجارة والاستثمار والمساعدة الإنمائية الدولية وكذا تنمية قدراتها الذاتية في المجالات الإنتاجية والتكنولوجية وتوجيهها لإنجاز مشروعات مشتركة هذا ما تسعى إليه كل من الصين والجزائر كدولتين ناميتين.

الفصل الثاني:

عوامل التأثير في العلاقات الصينية الجزائرية

الفصل الثاني: عوامل التأثير في العلاقات الصينية الجزائرية:

في هذا الفصل سيتم تناول العوامل التي تأثر في العلاقات بين الصين و الجزائر بدءًا من العامل التّاريخي ودوره في تعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، أضف إلى ذلك منظور كل طرف حول التعاون والتنمية الذي يساهم في توجيه السياسة الخارجية للصين والجزائر وفهم أبرز التطوّرات الحاصلة في العلاقات الثّنائية الصينية الجزائرية مع بداية الألفية الثالثة.

المبحث الأول: التطور التّاريخي للعلاقات الصينية الجزائرية:

تربط الصين بالجزائر علاقات تاريخية تعود إلى فترة ثورة التحرير الجزائرية، حيث كانت الصين أول من اعترف بالحكومة المؤقتة الجزائرية في سبتمبر 1958 لتستمر العلاقات التعاونية بين البلدين إلى ما بعد الاستقلال حيث تمّ تأكيدها بعديد من الزّيارات الرسمية المتبادلة بين الطرفين.

المطلب الأول: العلاقات الصينية الجزائرية من1954الى1970:

انطلاقًا من دعم الصين لحركات الاستقلال والتحرّر، شكّل مؤتمر **باندونج** بإندونيسيا في افريل1955الذي شاركت فيه5 دول افريقية أول اتّصال مباشر بين الصين والجزائر بحيث أكّد الطرفين دعمهما المطلق لحركات التحرّر في العالم وحق الشعوب في تقرير مصيرها باستعمال كل الوسائل من أجل تحقيق هذا الهدف.[1]

بالنسبة للصين شكّلت حرب التحرير الجزائرية نموذجا عمليًا لانتصار المنظور الصيني المتعلّق بضرورة المقاومة العسكرية و أنّ الكفاح المسلح هو الضّامن الأساسي لتحقيق السّلم والحصول على الاستقلال والتحرّر الغير المشروط.

[1] اسماعيل دبش، العلاقات العربية الأسيوية، **حوليات جامعة الجزائر** ،الجزء الثاني ،العدد200 ،الجزائر،(ديسمبر2011) ،ص92.

أكد الرئيس الصيني ماوتسي تونغ **Mao zedong** عند استقباله لوفد جزائري بأّن الاستقلال والسلم يحصل عليه بالصراع وليس بالتوسّل [1]، بذلك تلقت الثورة الجزائرية تأييدًا مطلقا من طرف الصين من أجل نيل استقلالها .

و ما ساهم في توطين التضامن بين البلدين هو مجموعة من العوامل من بينها التجربة والمعايشة المشتركة للاستعمار والقمع التي دفعت بها إلى الاتفاق على مواجهة القوى الغربية ذو البعد الاستغلالي.

فالصين عايشت الحركات التوسعية الاستعماريّة بطريقة مباشرة و غير مباشرة فهي تعرّضت للاستعمار الياباني حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم الاستعمار البريطاني لتصبح بعد نجاح الثورة الصينية وتأسيس جمهورية الصين الشعبية سنة 1949 مصدر قلق للمعسكر الرأسمالي ما جعلها تتعرض إلى ضغوطات وصلت حدّ الحصار من قبل الولايات المتحدة الامريكية بعد أحداث ساحة "تيتيامين"[2].

ولتأكيد التعاون بين الصين والجزائر كثرت الزيارات من طرف الوفود الجزائرية إلى الصين بحثا عن الدعم السياسي والمادي ولم يكن القادة الصينيين يتوانون عن تقديمه للجزائر لمساعدتها في كفاحها من أجل الاستقلال وهذا رغم الدّعايات الغربية المعارضة للمساعدات الصينية للثورة الجزائرية بحيث وصفت إيّاها بأنّها تأييد للمدّ الشيّوعي في الجزائر وهذا ما لم تأبه له القيادات الجزائرية معتبرة الصين دولة صديقة تجمعها بها تجربة مشتركة في الكفاح المسلح وأنّه لا بديل عن التضامن المتبادل من أجل الوقوف في وجه القوى الغربية.

---

[1] اسماعيل دبش ، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثور الجزائرية 1954-1962**،(الجزائر، دار هومة ،2007)، ص144.

[2] ياسين سيليني ، **العلاقات الجزائرية الصينية :دعم وتبادل**_،مذكرة ماجستير ،(جامعة الجزائر3،كلية العلوم السياسية والاعلام ،اكتوبر2010)، ص102.

تجسد الدعم الصيني للجزائر دبلوماسيا من خلال الاعتراف الصيني بالحكومة الجزائرية المؤقتة في 22سبتمبر 1958 لتكون بذلك أول دولة خارج الوطن العربي تعلن ذلك، عكس الاتحاد السوفييتي الذي انتظر أكثر من سنتين ليعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة.

شكّل الاعتراف الصيني دعمًا قويًا للقضيّة الجزائرية في السّاحة الدولية وقد ساعد هذا الجزائر سياسيا ومعنويا ،بحيث اعتبرت الصين تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة تعبيرًا عن إرادة الشعب الجزائري بعدم المساومة مع الاستعمار وهو ما أكّده ماوتسي تونغ" **mao Zedong** "عند استقباله فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقّتة خلال زيارته إلى الصين[1] من جهته أكّده زهو اونلاي zho enlai رئيس الوزراء الصيني في تصريح له على أنّ الثورة الجزائرية وراءها 650 مليون صيني.

لم يقتصر الدّعم والمساندة الصينية للثورة الجزائرية على الجانب السياسي والدبلوماسي بل تضمن كذلك تغطية مالية ومساعدة عسكرية ،ففي سنة1959 سلّمت الصين للجزائر ما يقدر ب2 مليون فرنك فرنسي، كما التزم القادة الصينيين في كل مرة زارت فيها الوفود الجزائرية الصين بتقديم التجارب والخبرات العسكرية لهم وفي هذا الإطار كانت زيارة لوفد جزائري برئاسة كاتب دولة في الحكومة الجزائرية المؤقتة للصين حيث التقى مع وفد عسكري صيني وخلال الزيارة تسلم الوفد الجزائري معدات وتجهيزات عسكرية وطبية كما انتقلت فرقة من طياري جيش التحرير الوطني إلى الصين في نفس السنة من أجل تلقّي تَكوين[2].

كما شكّلت التجربة الصينية في الكفاح من أجل التحرر نموذجا اقتدى به الثوّار الجزائريين لاسيما حرب العصابات والطابع الشعبي المنهج الذي استعملته الصين في مواجهة الاستعمار الياباني والحرب الداخلية قبل 1949.

---

[1] ياسين سيليني ، **المرجع السابق**، ص104-107.

[2] عفاف قشاو ، **الاستراتيجية الصينية في افريقيا :حالة الجزائر**_،مذكرة ماستر ،(المدرسة الوطنية للعلوم السياسية ، الجزائر 2011)، ص64.

بعد ظهور الخلاف الصيني والجزائري مع الاتحاد السوفياتي الذي انتهج سياسة التعايش السلمي، هذا الأخير كان في مواجهة مع الصين في السواحل الصينية الشرقية ومع الجزائر عن طريق منظمة الحلف الأطلسي لقمع الشعب الجزائري وضرب مواقع جيش التحرير الوطني، واجهت كلٌ من الصين والجزائر حصارا دبلوماسيا عل الصّعيد الدولي ما عمّق من علاقات التعاون بين الطّرفين بحيث أكدا على استمرار جهودهما المشتركة لنيل الاستقلال بالنّسبة للجزائر والاعتراف بجمهورية الصين الشعبية بالنسبة للصين[1].

بعد الاستقلال وفي ظل الأوضاع الداخلية للبلدين والتطورات الحاصلة في الساحة الدولية ظهر الاهتمام المتبادل لتطوير العلاقات الودية بين الطرفين .

إذ حرصت الصين على كسب التأييد الجزائري في إطار سعيها لكسب الدعم الدولي بخصوص قضية تايوان ومواجهة الخطر الامريكي في حين لعبت الجزائر الدّور الأساسي سياسيا ودبلوماسيا في الستّينات لتعبأة الرأي العام العالمي ودول الجنوب خاصة من أجل دعم الصين لاسترجاع مكانتها في الأمم المتحدة بدلًا من الصين الوطنية (تايوان)، لتشترك الجزائر و دول عربية أخرى في 1965 في تقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن انضمام الصين إلى المنظمة ليتم الاعتراف بحكومة الصين الشعبية ممثلا شرعيا ووحيدا للصين في اكتوبر 1971[2].

[1] عفاف قشاو، **نفس المرجع** ،ص65.

[2] حسن ابراهيم العطار ،العلاقات العربية الصينية ،**مجلة البحوث والدراسات العربية** ،العدد37 ،(جويلية2002)، ص303.

من جانبها بدأ اهتمام الحكومة الجزائرية ينتقل من البعد السياسي إلى البعد الاقتصادي والاجتماعي في العلاقات مع الصين ،حيث ساهم مؤتمر طرابلس في 1962 الذي اقرّ التوجّه الاقتصادي الاشتراكي في تعميق علاقات التعاون بين البلدين[1] باعتبارهما تبنيتا نفس التوجّه الإيديولوجي ،ليحظى النموذج الصيني بأهميّة خاصة ليس فقط على مستوى التحرر من الاستعمار والهيمنة وإنّما كنموذج هام حتى على المستوى الاقتصادي.

المطلب الثاني: العلاقات الصينية الجزائرية منذ 1970:

مع بداية السبعينات تطورت العلاقات الصينية الجزائرية بفعل الانسجام والتوافق السياسي و تزايد وتيرة الزيارات الرسمية بين البلدين، بحيث قام الرئيس الجزائري هواري بومدين بزيارة دامت خمسة أيّام أكّد الطرفان خلالها على اتفاقهما حول القضايا الدولية والاقليمية بما فيها اصلاح منظمة الامم المتحدة، المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد والإشادة بدور منظمة عدم الانحياز[2]، استمر هذا الاتفاق من خلال تصريحات ومواقف الرؤساء الجزائريين أثناء زياراتهم إلى الصين.

زار الصين أيضا كلٌ من الرئيس الشاذلي بن جديد في 1982 ،الرئيس اليمين زروال 1996 والرئيس الحالي بوتفليقة مرتين على التوالي في 2000 و2006 والوزير الأول في 2015.

[1] اسماعيل دبش ، **العلاقات العربية الاسيوية، المرجع السابق**،ص94.

[2] Carin Pina Gerassimoff, **la chine dans le monde panorama d'une extension**, (paris, ellipses, 2011), p962.

بالمقابل كان للجزائر مكانة متميزة لدى القادة الصينيين في اهتماماتهم وزياراتهم إلى القارة الإفريقية، بداية من زيارة الرئيس الصيني Jiaming Zi ming في 1999 الرئيس هوجين تاو2004[1] بالإضافة إلى العديد من ممثلي البرلمان والحزب الشيوعي الصيني، الوزير الأول زاو زيانغ في 1982 ، والزيارة الأخيرة لمستشار وزارة الشؤون الخارجية يونغ جيشي.

اقتصاديا وابتداءً من 1978 بدأت الصين تبحث على كيفية الحفاظ على نموها الاقتصادي الذي حققته بعد الاصلاحات التي باشرها **Deng xioping** فانتهجت سياسة تركّز على جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاع الاقتصادي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا عبر تحسين علاقاتها مع الدول الغربية هذا من جهة، من جهة أخرى فإنّ الحاجة المتزايدة لموارد الطاقة جعلت من الجزائر والدول الافريقية الأخرى مكونا محوريا في التوجّه الصيني الخارجي بفعل مجموعة من العوامل التي ساهمت في التقريب بين الطرفين وتتنوع من عوامل اقتصادية وعوامل جيوسياسية يتمتع بها الطرفان.

فتميزت هذه المرحلة بمحاولة دعم العلاقات الاقتصادية بين الصين والجزائر وفق المبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية الصينية في إفريقيا وهي المساواة والمصلحة المتبادلة والتنمية المشتركة ،هذه المبادئ حظيت بدعم إيجابي من طرف الجزائر ليظهر بذلك وضع جديد في العلاقات الصينية الجزائرية التي تعطي الأولوية للتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين مع استمرار دور العامل السياسي والإيديولوجي[2].

[1] اسماعيل دبش ،**العلاقات العربية الاسيوية، المرجع السابق**،ص103.

[2] ياسين سيليني، **المرجع السابق**، ص112.

بعد1999 وخروج الجزائر من الأزمة التي عرفتها خلال التسعينات والتي فرضت عليها عزلة على المستوى الدولي عملت الجزائر على إحياء علاقاتها الخارجية لتتجدّد العلاقات الصينية الجزائرية بداية الألفية، لاسيما في الميدان الاقتصادي من منطلق وعي الحكومة الجزائرية بالنموذج الصيني خاصة من جانب التعاون من أجل تحقيق التنمية بعد أن أصبحت الصين من بين القوى الصّاعدة.

لتأكّد الدولة الجزائرية عبر الخطاب الرسمي لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في ماي 1999 استعدادها لتوسيع علاقات التعاون مع الصين لتشمل كافة المجالات على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف[1].

وفي 2006 خلال زيارة رئيس الجمهورية للصين في إطار أشغال منتدى التعاون الصيني الإفريقي تم التوقيع على إعلان لتطوير التعاون الاستراتيجي بين الجزائر و الصين والذي أعطى بعداً جديدا للعلاقات الصينية الجزائرية، فأصبحت الجزائر تسعى من وراء توطيد العلاقات مع الصين إلى تشجيع التنمية خاصة وأنّ أحد العناصر الأساسية في السياسة الصينية هو مبدأ التعاون المتبادل في مختلف المجالات، ليشكل النموذج الصيني مثالا تستند إليه الجزائر من أجل نهوضها الاقتصادي الذي باشرته في بداية الألفية، خاصة وأنّ الصين لا تسعى إلى احتكار التّكنولوجيا كما لا تربط مساعداتها بشروط سياسية و تعتمد الصين في تحقيق التنمية على ثلاث عناصر هي: احترام السيادة الوطنية الاستثمار في البنية التّحتية والمؤسسات الاجتماعية مما سيسمح للجزائر بتحقيق اقتصاد متنامي وتوطين التّكنولوجيا[2].

---

[1] خطاب عبد العزيز بوتفليقة حول **التعاون الاقتصادي الصيني الافريقي** ،خطب ورسائل ،العدد3 ، (الجزائر،اكتوبر 2006)، ص189.

[2] ياسين سيليني، **المرجع السابق**، ص120.

المبحث الثاني: المنظور الصيني للتعاون والتنمية:

بعد أن كان نمط العلاقات التي تجمع الصين بالجزائر يركّز على الخطاب الإيديولوجي من خلال مساندة الصين للحركات التحرّرية، تحوّلت السياسة الخارجية للطرفين إلى الاهتمام بالبعد الاقتصادي المتعلق بالتنمية المشتركة.

هذا التغيير جاء في وضع دولي افضت إليه الحرب الباردة والذي يتميّز بازدياد أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية ومحاولة الصين استغلال امكانياتها الاقتصادية عبر تفعيل سياستها الخارجية بوسائل سلمية لتكون قطبا فاعلا في النظام الدولي[1].

تبني الصين علاقاتها مع الجزائر ضمن سياستها الشّاملة اتجاه القارة الإفريقية، فالصين تروّج في القارة لنموذجها في التحول الداخلي من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق تحت حكم حزب شيوعي والذي تمكنّت بواسطته من تحقيق التنمية هذا من جهة، من جهة أخرى تقدم الصين نموذجا للتعاون الدولي من خلال تفاعلاتها مع العالم الخارجي والذي تعمل من خلاله على رسم صورة جديدة لسلوك الدولة الصاعدة في النظام الدولي وكلاَ هذين النّموذجين يقومان على مجموعة من القواعد الرئيسية وتنظيمات مؤسساتية وضعتها الصين منذ أواخر السبعينات وما تزال تتّبعها في سياستها الخارجية باتجاه الدول النامية عامة[2].

الجزائر بدورها قامت منذ خروجها من الأزمة التي عاشتها في التّسعينات، بتفعيل سياستها الخارجية من أجل تنويع شركائها وكانت وجهتها الصين للأسباب تاريخية واقتصادية .

---

[1] فوزي حسن حسين، **الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية** ،(لبنان، دار المنهل اللبناني،2009) ،ص66.

[2] حنان قنديل، **المرجع السابق**، ص80.

المطلب الأول: المنظور الصيني للتعاون الدولي:

يؤثر التحوّل الذي تعرفه دوائر القرار في الصين على توجّهات سياستها الخارجية فبعد العزلة الدبلوماسية التي عرفتها الصين بسبب مخلّفات الثورة الثقافية التي قادها الرئيس الصيني "ماوتسي تونغ" Mao Zedongue عملت النخبة السياسية الجديدة بداية السبعينات على استبدال التطرّف الإيديولوجي بالخط البراغماتي من أجل ضمان التطوّر الاقتصادي بالتّركيز على الإصلاح والانفتاح[1]، ليتكرّس بهذا الوجه الجديد للسياسة الخارجية الصينية المتمحورة حول تشجيع التعاون بين الدول النامية من أجل تحقيق التنمية المشتركة بالاستناد إلى مبادئ التعايش السلمي التي تحكم السياسة الصينية نحو العالم ككل.

1. التعاون في دبلوماسية الصين:

كان التعاون والتّضامن سمة تقليدية في العلاقات الصينية بالدول النامية، ليتم تجديدُها في المرحلة التي حقّقت فيها الصين نموا اقتصاديا كبيرا بعد تنفيذ سياسة الاصلاح والانفتاح على العالم الخارجي في نهاية السبعينات[2].

انتهجت الصين طريق للتعاون الذي ينطلق من الظروف الداخلية ويتكيف مع الظروف الدولية، فهي على المستوى النظري تسعى الصين ومنذ استقلالها في 1949 إلى تدعيم التوجّهات السلمية لدورها في العالم الخارجي وهو ما تأكده جميع الوثائق والتصريحات الرسمية الصادرة عن الحكومة الصينية .

[1] Joseph Laroche, **op.cit**, p322.

[2] Mwayeli Tshiyembe, **la politique étrangères des grandes puissances**, (paris, l'Harmattan, 2010), p66.

فالصين تلتزم في سياستها الخارجية بخمسة مبادئ تمثل المرجعية الأساسية لسلوكها الخارجي وهي[1]:

- احترام سيادة الدول و وحدتها الترابية.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .
- عدم الاعتداء.
- المساواة بين الاطراف.
- مبدا التعاون في العلاقات الدولية.

أمّا على مستوى الممارسة الفعلية فالصين تعمل على اعطاء سياستها الخارجية قدرا كبيرا من المرونة والبراغماتية والواقعية التي تكفل لها تحقيق مصالحها الوطنية.

في الوقت الذي يميل انصار النظرية الواقعية في مجال العلاقات الدولية إلى القول أنّ صعود الصين يمثل خطرا على العالم وهذا باعتبار أنّ القوة المادية هي المحرّك الأول للسياسات الدول وسلوكها الخارجي إزاء محيطها العالمي.

فالقوة الاقتصادية تدفع بالدولة إلى التفكير في بناء القوة العسكرية لحماية هذه القوة الاقتصادية وتأمين اتساعها وتشكّل التجربة الأوروبية أكبر دليل[2] ما يفسر الانتقادات الموجّهة للسياسة الصينية تجاه الدول النامية خاصةً الإفريقية من قبل الدول الغربيّة واصفة التواجد الصيني بهذه الدول على أنّه شكل جديد من الاستعمار يميل إلى اعادة ممارسات الاستعمار التقليدي.

إلاّ أنّ هذه الحجج تبقى عاجزة أمام الإنكار المتواصل للقادة الصينيين لها إذ يؤكدون على الاعتمادية المتبادلة بين الدول في المجال الاقتصادي و التجاري والتكنولوجي والتي تحتاجها الصين لبناء قوتها.

---

[1] Mwayli Tshiyembe, **op.cit,** p264.

[2] حنان قنديل، **المرجع السابق**، ص 81.

فمنذ 25 سنة و السياسة الخارجية الصينية تمليها الاولويات الداخلية "التنمية والاصلاحات الاقتصادية" وتعتمد الصين في هذا على مفاهيم كالتنمية السلمية والصعود السلمي، اضف إلى ذلك الجهود التي تبذلها الصين للتّعامل مع القضايا العالمية بأسلوب يدل على الرغبة في التّعامل السلمي[1] من خلال المشاركة في المؤسسات الدولية والخضوع لقواعدها ما يثبت التزامها بسلوك خارجي يعتمد على التفاهم والتعاون خاصة مع الدول النامية التي ترى القيادات الصينية أنّها تستوعب كافة الدول التي لا تتدرج بشكل تقليدي ضمن الدول الكبرى والمتقدمة، ويتواجد اغلبها في آسيا و إفريقيا وأمريكا اللاّتينية .

تنظر الصين إلى الدول النامية على أنّها مجال حيوي لتحقيق طموحها الاستراتيجي المتمثل في تأمين الصّعود السلمي للصين كقوة عالمية من خلال ضمان استدامة تنميتها الاقتصادية كون الصين بحاجة إلى هذه الدول خاصة منها الإفريقية لإمدادها بالموارد الأولية خاصة الطاقة اللازمة لتحقيق اهدافها التنموية مقابل تقديم المساعدات الضرورية لها من أجل التنمية.

تأكدّ الصين تمسكها بالانفتاح على الدول النامية وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي والتّقني سعيا وراء المنفعة المتبادلة والربح المشترك[2]و هذا ما تأكده البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة الصينية والتي تحدد الرؤية الصينية لدورها في النظام العالمي الجديد وتعلن عن رغبتها في البحث عن أرضيّة مشتركة بين الصين والدول النامية من أجل تحقيق التعاون والمنفعة المتبادلة، وتهدف الصين من خلال هذه السياسة إلى إقامة تعاون رابح – رابح[3].

---

[1]François Le Moine, la montée en puissance de la chine et l'intégration économique en Asie ,**Hérodote** : n125, (2007/2), p66.

[2] رضا محمد هلال، العلاقات الصينية بالدول النامية :المنطلقات والابعاد، **السياسة الدولية** ، المجلد43 ،العدد 173 ، (جويلية2008)، ص133.

[3] احمد عبد الرؤوف درويش ،**المرجع السابق** ،ص94.

2. الإطار المؤسّساتي للتعاون الصيني والدول النامية:

من أجل خلق إطار دائم للتّعبير وتبادل الآراء حول الشراكات الصينية بالدول النامية وإيجاد سبل تنفيذ الاتّفاقيات المشتركة تفطّنت الصين إلى ضرورة تتويج الزيارات الرسمية التي تقوم بها الى الدول النامية بوضع فضاءات للحوار السياسي والتعاون الاقتصادي[1] والتي تشكل الجزائر عضوا فاعلا فيها ومن بين هذه التنظيمات نجد :

- منتدى التعاون الصيني الإفريقي :توصلت الحكومة الصينية مع عديد من الدول الإفريقية في اكتوبر 2000 إلى اتفاق مشترك بشأن تشكيل منتدى لتعزيز التعاون وهذا عبر التفاوض، إذ تم الاتّفاق في ميثاق المنتدى على عقد قمة مشتركة للأعضاء كل ثلاث سنوات وبالتناوب بين الصين والدول الإفريقية ووفقا لهذه الآلية تم عقد الاجتماع الأول في بكين، والاجتماع الثاني كان في ديسمبر 2003 في العاصمة الأثيوبية اديس ابيبا، وفي 2006 عُقد اجتماع آخر لهذا المنتدى وكان في كل مرة يقوم المشاركون بمراجعة ومتابعة المواقف والسياسات المتخذة من طرف الجانبين الصيني والإفريقي في المجالات السياسية والاقتصادية[2].
- منتدى التعاون الصيني العربي: تم إنشاءه كإطار للحوار والتعاون الجماعي بين الدول العربية والصين على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة وتعزيز التعاون في كافة المستويات تم الاعلان عن إنشاء المنتدى في القاهرة بتاريخ 14سبتمبر 2004 من طرف وزير الخارجية الصيني والامين العام لجامعة الدول العربية وهدفه الرئيسي هو تكثيف الجهود المشتركة ودعم تطوير التعاون

1محمد رضا هلال، **المرجع السابق**، ص134.

2Olivier Mbadia ,**la chine en Afrique**, (paris, ellipses, 2012), p45.

في المجال الاقتصادي والسياسي من أجل التنمية المشتركة وهذا ما تضمنه الاعلان الذي وقعت عليه الصين وجامعة الدول العربية.

إلاّ أنّه بالرغم من توفّر منابر الحوار الإقليمية هذه للعلاقات الصينية مع الدول النامية العربية والإفريقية إلاّ أنّ السياسة الخارجية الصينية تجاه هذه الدول في اغلبها تصاغ في إطار العلاقات الثنائية، فقرارات وبرامج التعاون تصاغ دولة بدولة حسب المصالح وفرص التنمية التي تتوفر عليها كل دولة.

المطلب الثاني: التنمية في الدبلوماسية الصينية:

بعد انفتاح العالم على الصين وجدت هذه الأخيرة مجالا اوسع للتكيف مع الاقتصاد العالمي ، وهذا منذ 1978 مع تنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي على يد دنغ زاوبنغ **Deng xiaoping** التي اسماها بالتحديثات الأربعة ، إذ تمّ طرح هذا المفهوم في المؤتمر 11 للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في نوفمبر 1978 ويقصد به جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيّف مع المتغيّرات الهيكلية للاقتصاد العالمي وإعادة النّظر في أولويات وقطاعات التنمية.

اعتمدت السياسة الاقتصادية الصينية في اطلاق النمو على التّحول من اقتصاد يقوم على التخطيط المركزي إلى اقتصاد السّوق الاشتراكي[1] اقتصاد تندمج فيه خصائص الفكر الاشتراكي مع خصائص الفكر الرأسمالي ،هذا النظام قادر على تحقيق التنمية والنمو معا من خلال التّعامل مع النظريات المتضادة في الأداء والتطبيق.

اعتمدت الصين هذا النظام من أجل التكيّف مع الواقع الرأسمالي بعد فشلها في تحقيق التنمية في ظل النظام الاشتراكي[2] لتحقق هدفها في ظرف ثلاثين عاما.

فحسب المعطيات المتوفرة في الموقع الرسمي لوزارة التجارة الصينية بعد أن كان الناتج الصيني الخام عام1987 يساهم بنحو1% فقط في الاقتصاد العالمي ،ارتفعت نسبته في نهاية 2007 ليتجاوز5% ،وبلغ حجم الاستثمارات الصينية المباشرة 9.2 مليار دولار امريكي عام2003 ليتضاعف ليبلغ 26 مليار عام2008.

---

[1] Mengkui Wang et autres, **l'économie en chine**, (china, international press, 2004), p26.

[2] عبد الصمد سعدون عبد الله ،طيب عثمان عبد الرزاق ،التنمية والبعد الاشتراكي للسوق ،**بحوث اقتصادية عربية** ، العددين 43-44 ،(2008)،ص239.

من هذا المنطلق أصبحت القيادات الصينية تؤمن بأن الصين تملك الخبرة التّاريخية ونموذج التنمية الذي يمكن أن يشكّل مدخلا للتعاون مع شركائها في الدول النامية هذا النموذج تمّت صياغته في مجموعة مفاهيم خاصة: توافق بكين والتنمية السلمية والمساعدات الإنمائية[1].

1. توافق بيكين le consensus de pékin:

أُستخدم هذا المفهوم لأول مرّة من طرف الاقتصادي الأمريكي**Joshua Cooper Ramo** في 2004، واعتبره نشاط دبلوماسي مكثّف تقوم به الصين للتّرويج لنموذجها في التعاون والتنمية ويستند على مجموعة مبادئ منها المساواة، عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول والاحترام المتبادل.[2]

هذا النّموذج اختارت فيه الصين الفصل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي في علاقاتها مع الدول النامية، اذ ترفض الصين الاخذ بعين الاعتبار الوضع السياسي للدول التي تتعاون معها وبالتالي لا تضع "أي شروط سياسية" لتقديم المساعدات الإنمائية[3].

اعتمدت الصين هذا النموذج في سياستها الخارجية خلافا لتوافق واشنطن النموذج الغربي الذي يفرض القيام بإصلاحات سياسية "الديموقراطية ،احترام حقوق الانسان" لتقديم المساعدات الانمائية ما ينتقص في النهاية من سيادة الدول النامية، وعلى هذا الأساس تروج الصين لنموذجها في الدول النامية باعتبارِه أقل تكلفة سياسيا واقتصاديا فتحرص على تقديم المساعدات المالية والتّقنية لعدد من الدول دون أي شروط سياسية.

---

[1] Carin Pina Guerassimoff, **op.cit**.p971.

[2] Gaël Brillant, **les reformes du système bancaire chinois : vers un nouveau modèle de capitalisme**, thèse de doctorat, (institut d'étude politique, paris, 2014), p101.

[3] Jean Pierre Cabestan, **la politique étrangère chinoise**, Hérodote, n125, (2007/2), p19.

2. التّنمية السلمية:

تؤكد الصين على الطبيعة السلمية لتنميتها وصعودها الدولي من خلال اعتماد مفاهيم كالصعود السلمي و التنمية السلمية، حيث قام هوجين تاو **Hujig tao** في 2004 بتبني الفكرة القائلة أنّ هذه الفترة تمثّل فترة الصعود السلمي للصين.

إلّا أنّه سرعان ما تم التّخلي عن هذا المفهوم وعودة الفكرة التقليدية لفترة دنغ ساوبينغ المشيدة بالتنمية السّلمية وهذا بعد اصدار الحكومة الصينية لبيان بعنوان "طريق التنمية السلمية في الصين".

يقصد بالتنمية السلمية الجمع بين التنمية الداخلية والانفتاح على العالم الخارجي والربط بين التنمية الصينية والتنمية العالمية من خلال تطوير التعاون الاقتصادي والتقني بين الدول على نطاق واسع لتحقيق التنمية المشتركة.[1]

فالصين من خلال تنميتها الذاتية تقدم مساهمة لدفع التنمية على المستوى الاقليمي والعالمي لتصبح بذلك مكوّنا هاما من مكوّنات النهوض العام للدول النامية من خلال فتح آفاق وإمكانيات جديدة لتوسيع التعاون القائم على المنفعة المتبادلة بين الدول النامية، فالصين رغم التقدم الاقتصادي ماتزال تعتبر نفسها دولة نامية.

3. المساعدات الانمائية:

في الوقت الذي تسعى فيه الدول الغربية "المانحين التقليدين" أعضاء المنظمة الدولية للتعاون والتنمية الاقتصادية **OCDE** ولجنة المساعدات الانمائية **CAD** إلى إقامة حوار مع الصين حول مضمون سياستها في المساعدات الانمائية ،تصر الصين على البقاء بعيدة عن المعاملات الدولية في مجال المساعدات التنموية وتعمل على وضع نموذج خاص بها[2].

---

[1] مكتب الاعلام التابع لمجلس الدولة ،**طريق التنمية السلمية في الصين**، جمهورية الصين الشعبية ، (ديسمبر 2005)،ص2-3.

[2] Emmanuel Guerin, **china assistance to Africa**, idées pour le débat ,IDDI, n3, (2008), p1.

يتم الحديث عن المساعدات الصينية في سياق الدول الصاعدة "المانحين الجدد" مع العلم أنّ تاريخ الصين في تقديم المساعدات يعود إلى سنوات 1950 حينما كانت الصين تقدم المساعدات للدول الاشتراكية المجاورة لها.

توسع بعد ذلك قائمة المستفيدين إلى الدول الاخرى من إفريقيا وأمريكا اللاتينية بعد مؤتمر باندونج 1955.

وخلال ستّون سنة من التطوّر استقر برنامج المساعدات الصيني على 8 مبادئ من أجل تقديم مساعدات اقتصادية وتقنية للدول النامية ،هذه المبادئ صرح بها الوزير الأول **Zhou Enlai** خلال جولته الافريقية في 1964 في خطابه الذي ألقاه في اكرا **ACRA**عاصمة غانا .

وهذه المبادئ ماتزال تقود سلوك الصين كدولة مانحة وهي[1]:

- المساواة و المصلحة المشتركة.
- احترام السيادة للدولة المستقبلة.
- المساعدات الاقتصادية من خلال منح القروض بدون فائدة او القروض التفضيلية.
- اعانة الدول المستقبلة على تحقيق الانطلاق الاقتصادي.
- مساعدة الدول المستقبلة على اتمام المشاريع التي تتطلب استثمارات ضخمة .
- ضمان النوعية في المنتوج الصناعي الصينية بأسعار تنافسية.
- ضمان نقل التكنولوجيا.
- مبدا المعاملة بالمثل للخبراء الصينيين في الدول المستقبلة.

[1] Organisation de Coopération et de Développent Economique, **Trade related south –south cooperation: china**, n3, 2012, p7.

بالنسبة لأنواع المساعدات التي تقدمها فلدى الصين تشكيلة واسعة للمساعدات الإنمائية وهي :

1. القروض: وهي نوعان القروض دون فائدة والقروض تفضيلية وتراعى فيها الشروط المالية المعتمدة دوليا كنسبة الفائدة السنوية وفترة التسديد وهذا حسب قدرة الدولة وطبيعة المشاريع، تمنح هذه القروض لتمويل المشاريع الاقتصادية والصناعية.
2. الهبات **les dons:** موجهة لمساعدة الدول المستقبلة لإنجاز المشاريع ذات الطابع الاجتماعي كالمستشفيات، المدارس....اذ اصبحت الهدايا الصينية وبناء مرافق خاصة من خصائص المساعدات الخارجية الصينية[1].
3. المساعدات في شكل مشاريع "**l'aide projet**" او"**package deals**" بمعنى تسليم مشاريع قاعدية جاهزة مقابل الحصول على مواد اولية مباشرةً[2] تعتمد الصين هذه الممارسة مع الدول الغنية بالمواد الاولية .

إضافةً إلى ذلك المساعدات التقنية، مسح الديون و الاستثمارات وامام هذا التنوع فإنّ الممارسة الصينية في مجال المساعدات الانمائية تعيق عملية تحديد قيمتها الحقيقية خاصة وأنّها تعتبر ملف المساعدات الخارجية سرياّ بحيث لا تنشر تفاصيل سنوية عن حجم المساعدات كما تفعل دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية"**OCDE**" .

[1] Emmanuelle Guerin, **op.cit**. p3.

[2] Théophile Dzaka-Kikouta, et autres, **aide chinois et transferts de technologie en Afrique central**, « chine –Algérie une relation singulière en Afrique », (paris, Riveneuve, 2014), p203.

إلاّ أنّ السنوات الأخيرة تعرف انفتاح نوعي في هذا المجال بعد اصدار الحكومة الصينية للكتاب الابيض للمساعدات الخارجية الصينية في ابريل 2011 والذي جاء فيه التاريخ الكامل للمساعدات الصينية ويعطي نظرة حول الأهمية التي تمنحها الصين للمساعدات الخارجية في سياستها الخارجية[1] فهي تهدف من خلالها إلى تقوية مكانتها عالميا وإقليميا وهذا ما يفسّر التّزايد المستمر في قيمة المساعدات الصينية منذ بداية الألفية كما يشير إليه (الملحق2).

4. الإطار المؤسساتي للمساعدات الخارجية الصينية:

قامت الصين بإعادة هيكلة مؤسّسات صنع السياسة الخارجية الصينية باستحداث العديد من الإدارات الخاصة في وزارة الخارجية و وزارة التجارة وذلك بهدف تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية الصينية مع الدول النامية. هناك ثلاث مؤسسات يمكن اعتبارها الفواعل الأساسية في مجال المساعدات الانمائية وإدارة تمويل التنمية من خلال تمويل مشاريع الشركات الصينية في الخارج، تجتمع هذه المؤسسات تحت إدارة الحزب الشيوعي الصيني الحاكم[2].

أولا: وزارة التجارة **MOFCOM** :هي المسؤول الأول عن إدارة برنامج المساعدات الخارجية الصينية ، تقوم الوزارة بالدراسات الأولية للإمكانية إقامة مشاريع المساعدات، وتنسّق خيارات هيئات التنفيذ والرّقابة على انجاز المشاريع.

ثانيا: وزارة الشؤون الخارجية : تضم بدورها مجموعة من الهيئات ،وتقوم بتحديد التوجّهات الاستراتيجية للمساعدات الصينية وهذا بإشراف مجلس الدولة ، ،كما أنّها تجري المفاوضات الثنائية وتنظم عملية تقديم المساعدات الانسانية و تحرص هذه المؤسسة على أنّ برامج المساعدات تراعي توجهات السياسة الخارجية الصينية واهدافها.

---

[1] كريس براون ،**المرجع السابق** ،ص37

[2] Gregory Tchin, Michael Frolique, **les économies émergentes et l'aide au développement international : chine**, DPDA, Canada, décembre 2007,p6.

ثالثا: النظام البنكي :بنك التصدير والاستيراد الصيني **ex-imp Bank of china** مؤسسة حكومية تابعة لمجلس الدولة تم انشائه في 1994 ،يعمل بنك التصدير و الاستيراد الصيني على تمويل السياسات الاستثمارية كما يهتم حاليا بالقروض والمساعدات الصينية للدول الأجنبية كما يعمل على انشاء علاقات مع البنوك الإقليمية مثل المصرف الإفريقي للتنمية ،الذي استضافت الصين الاجتماع السنوي له في شنغهاي في ماي 2007،فبعد أن يتم إعداد الميزانية الإجمالية للمعونات الخارجية من طرف وزارة المالية وإدارة المساعدات الخارجية بوزارة التجارة يقوم بنك التصدير والاستيراد الصيني بتنفيذها.

غير أنّ الملاحظ من خلال سياسة هذه المؤسسات هو غياب التنسيق بينها هذه ما ينعكس سلبا على أدائها فأمام تعدد الفاعلين في صنع سياسة المساعدات الخارجية الصينية من الصعب تحديد الترتيب بينهم فلكل واحد اقترابه وأهدافه التي في بعض الأحيان تكون متناقضة إذ تختلف كل من وزارة الشؤون الخارجية ووزارة التجارة في صياغة القرار السياسي الخارجي خاصة وأنّ وزارة التجارة عرفت تزايد في مكانتها ودورها في هذا المجال تماشيا مع زيادة النمو الاقتصادي الصيني .

المبحث الثالث: المنظور الجزائري للتعاون والتنمية:

لم يمنع كون الجزائر من الدول الحديثة الاستقلال من أن تصنع مكانة لها على المستوى الدبلوماسي بين الدول النامية وهذا رغم حداثة بنائها المؤسساتي و التأثيرات الداخلية التي عرفتها في فترة التسعينات التي جعلتها تغيب عن الساحة الدولية ،مع بداية الألفية واستردادها للأمن على المستوى الداخلي عملت الجزائر على بعث النشاط الخارجي من خلال البحث عن شركاء جدد من أجل تحقيق الانطلاقة الاقتصادية المرجوة منذ الاستقلال.

المطلب الأول :المنظور الجزائري للتعاون الدولي:

تحمل السياسة الخارجية الجزائرية مجموعة من الخصائص التي تحدد المسار العام لها منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا ،إذ عرفت الدبلوماسية الجزائرية فترات متباينة من النّشاط والتمثيل الخارجي قبل وبعد أزمة التّسعينات ،والشيء الإيجابي من هذا هو ترسيخ مجموعة من المبادئ التي تحدد كل سلوك خارجي للجمهورية الجزائرية، من بين هذه المبادئ نجد[1]:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- الامتناع عن استعمال القوة و التهديد في العلاقات بين الدول
- بعث التعاون الثنائي والدولي لصالح أطرافه عن طريق التفاوض.

تتميز الدبلوماسية الجزائرية بأنّها ذات بعد تعاوني تكاملي، ويتجسد ذلك من خلال الحرص على ترقية التعاون الدولي القائم على مبدأ التشاور[2]، خاصيّة أخرى في السياسة الخارجية الجزائرية وهي سيطرة العوامل الشخصية فيها.

---

[1] سليم العايب ، **الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي**، رسالة ماجستير، (كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر ،الجزائر ،2011)،ص37.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 2-403المؤرخ في 26نوفمبر 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 79، ديسمبر 2002، ص4.

تتحكم مؤسسة الرئاسة على السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا وفقا لأحكام دستور 1996 المعدل في 2008 الذي منح سلطات واسعة لرئيس الدولة في تحديد السياسة الخارجية، هذه الممارسة في السياسة الخارجية الجزائرية تخلق صعوبة في الاستمرارية وبالتالي ينتج التغير في الأولويات والأهداف مع تغير صاحب القرار وبالتالي لا نلتمس منظور واضح للتعاون، فالسياسة الخارجية تعكس مدى اهتمام صانع القرار بالسياسة ما يجعل السلوك الخارجي للجزائر يتقدم أحيانا ويتراجع أحيانا اخرى[1].

إلاّ أنّ هذا لم يمنع الجزائر من انتزاع مكانة بين الدول النامية واحتضان العديد من لقاءات الحوار بين الدول النامية على غرار المؤتمر الثاني الأسيوي الافريقي في 1963 من أجل تعزيز التعاون بين الدول المستقلة في إفريقيا و آسيا .

تتميز السياسة الخارجية الجزائرية كذلك في كون أنّ الأهداف التي تحرّك السياسة الداخلية هي نفسها المحركة للسياسة الخارجية ،ومن هذا المنطلق وجّهت الجزائر اهتمامها منذ السنوات الاخيرة إلى مجموعة من القضايا الأمنية والاقتصادية .

إذ تعمل السياسة الخارجية الجزائرية على الحفاظ على الاستقرار الضروري لمباشرة البناء الوطني عن طريق تنويع الشركاء من الدول النامية والمتقدمة من أجل تجنب التبعية[2]وبهذا عرفت العلاقات الصينية الجزائرية وتيرة متصاعدة خلال السنوات الاخيرة خاصة في المجال الاقتصادي .

---

[1] العايب سليم، **المرجع السابق**،ص38.

[2] Abdelkader Boussalham**, Regards sur la diplomatie algérienne**, (Algérie, Casbah Edition, 2005), p27.

المطلب الثاني: التنمية في الدبلوماسية الجزائرية:

من الصعب تحديد منظور الجزائر حول التنمية وهذا نتيجة غياب قواعد واضحة وثابتة تحكم الممارسة السياسية للحكومة الجزائرية فيما يتعلق بالتنمية على المستوى الداخلي ،فتغير السياسات الاقتصادية وما جلبته من تغير في مفهوم التنمية واولوياتها أدّى إلى غياب رؤية واضحة حول التنمية على المستوى الخارجي.

فبعد الاستقلال اعتمدت الجزائر النّموذج الاشتراكي والاقتصاد الجزائري قائم على تصدير المواد الاولية خاصة النفط ، ونموذج التنمية الذاتية الذي ينطلق من الأسس الفكرية ل **Destins De Bernis .**

يقوم هذا النّموذج المسمى ب"الصناعات المصنّعة" على الاهتمام بقطاعي الصناعة والزراعة من أجل تحقيق نمو اقتصادي ورفاه اجتماعي، بعد أزمة 1986 وتدخل صندوق النقد الدولي تبنت الجزائر اقتصاد السوق[1] ليترك الاقتصاد الموجه المجال للاقتصاد السوق والانفتاح على الشركاء الأجنبيين وتشجيع الاستثمارات

الأجنبية المباشرة فلتحديد أهداف السياسة الخارجية تركّز الجزائر على المصلحة الوطنية من خلال ترتيب الأولويات ،ومن بين هذه الأهداف تحقيق التنمية وبناء قاعدة اقتصادية قوية وهو ما تكرّس في بداية الألفية مع برامج الانعاش الاقتصادي التي تزامنت مع عودة الجزائر إلى الساحة الدولية وسعيها كغيرها من الدول النامية إلى التكيّف مع التطوّرات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي.

[1] Abdelouahab Rezig, **Algérie, brésil, coré du sud : trois expériences du développement,** (Alger, office des publications universitaire, 2006), p105.

إذ يعمل صانع القرار الجزائري على وضع الاستراتيجيات الكفيلة لتحقيق التنمية بما يتلاءم والمعطيات الداخلية للبلاد وطاقاتها المادية والبشرية وبما يواكب استغلال العوامل الخارجية التي يرتبط بها تحقيق هذه الاهداف كالبحث عن القدرات التكنولوجية والمعرفية والمالية الضرورية لبناء اقتصاد وطني وتحقيق التنمية وبالتالي الاستفادة من الفرص التي تمنحها الدول الصاعدة فكانت وجهتها "الصين "التي تربطها بها علاقات تاريخية جيدة.

هذه العناصر تراعيها الدبلوماسية الجزائرية عند مباشرة المفاوضات مع الشركاء في التنمية وعلى أساسها تصاغ اتفاقيات التعاون المختلفة.

فالجزائر و من أجل التخلص من تبعيتها للسّوق العالمية في مجال المحروقات التي تشكل مصد خارجي يعرقل مشاريع التنمية كلّما انخفضت اسعار البترول في الأسواق العالمة كان لزاما عليها تبني حركة جديدة للاعتماد على العلاقات الخارجية من أجل حشد الوسائل المالية والتقنية لضمان استمرار مشاريع التنمية الوطنية.

المطلب الثالث: محددات العلاقات الصينية الجزائرية:

يندرج الحضور الصيني في الجزائر ضمن استراتيجية شاملة للسياسة الصينية تجاه الدول النامية في افريقيا ،إذ تمثل الجزائر شريكا استراتيجيا للصين في منطقة شمال افريقيا[1] وفق المبادئ العامة للسياسة الخارجية الصينية هذه السياسة لها طابع اقتصادي وتجاري وفي نفس الوقت هدف اشمل سياسي ودبلوماسي، وفق إطار التعاون رابح –رابح الذي حدده منتدى التعاون الصيني الافريقي ومنتدى التعاون الصيني العربي خلال اجتماعاتهم الدورية.

[1] Alice Ekman, **la vision chinoise du Maghreb**, dans : « chine –Algérie une relation singulière en Afrique », (paris, Riveneuve, 2014), p173.

فبعد ثلاثين سنة من اتباع الصين لسياسة "الباب المفتوح" **open door policy** تغير الوضع الداخلي للصين التي اصبحت تحقق نموا اقتصاديا بمعدلات مرتفعة وصلت10 بالمائة خلال السنوات الاخيرة وفي نفس الوقت أدّت هذه السياسة إلى تغيّر علاقات الصين مع الدول الاخرى خاصة الدول النامية ، فالصين حاليا في اعتمادية متبادلة فهي تأثّر في الاقتصاد العالمي وفي نفس الوقت تعتمد على الدول الاخرى في تنميتها الداخلية.

وعلى هذا الأساس تنشط الصين دبلوماسيتها اقتصاديا من أجل تأمين الموارد الضرورية لنموها الاقتصادي خاصة المواد الأولية وسياسيا من أجل تحقيق مكانة عالمية فمن هذا المنطلق تتحدد السياسة الصينية تجاه الجزائر.[1]

بُنيت علاقات التعاون بين الصين والجزائر بداية 2000على مرتكزين أساسيين يندرجان ضمن سياسة الاعتماد المتبادل من أجل التنمية وهي[2]:

1. تطور القدرات الطاقية للجزائر بحيث تمتلك الجزائر 1بالمائة من الاحتياطي العالمي من البترول و19 بالمائة من احتياط البترول في إفريقيا(الملحق رقم3) و2،5 بالمائة من احتياطي الغاز هذا الاحتياط وإن كان لا يضاهي احتياط دول الخليج إلاّ أنّ الجزائر تعتبر مصدر نفط" آمن"، كما أنّ الأهمية الجغرافية للجزائر على المستوى الاقليمي القاري والعالمي تشكل محور هام للتبادل والتعاون مع القارة الإفريقية إذ تمكن دول الساحل الافريقي من الوصول إلى موانئ البحر الابيض المتوسط وهذا بعد الاكتشافات الضخمة في منطقة الساحل الافريقي، ويندرج هذا ضمن السياسة الطاقية الجديدة للصين الهادفة إلى تنويع مصادر الامدادات بالطاقة الضرورية للتنمية الاقتصادية التي باشرتها منذ السبعينات .

---

[1] Paul André, **l'évolution de la politique étranger de chine**, Histoire et liberté, n43, (avril 2010), p43.

[2] عفاف قشاو ،**المرجع السابق**،ص66 .

2. إن المشاريع التنموية التي اطلقتها السلطات الجزائرية لاسيما في ميدان البنية التحتية جعلت من السوق الجزائرية مجالا مفتوحا للدول للظفر بنصيب من هذه الاستثمارات وهذا يشكل نقطة مهمة في السياسة الصينية الرامية الى تحقيق العالمية لشركاتها.

أضف إلى ذلك برامج التعديل الهيكلي التي فرضت على الدول فتح المناقصات للمشاركة الدولية[1] في الوقت الذي انسحبت فيه القوى الغربية من الجزائرإماّ لأسباب أمنية أو اتجهت للاستثمار في" الصين" بسبب الأزمة المالية العالمية.

ومن هذا المنطلق أصبحت الصين تنظر إلى الجزائر من منظور شامل في إطار علاقة اعتماد متبادل تشمل مجال التعاون السياسي على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالقضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك ومجالات التعاون الاقتصادي في تأمين إمدادات النفط بالنسبة للصين والاستثمارات والمساعدة التقنية وتنمية البنى التحتية بالنسبة للجزائر.

ممّا سبق يمكن استخلاص أنّ اعتماد الصين والجزائر لمسار مشترك للتنمية ينخرط ضمن مفهوم التعاون بين دول الجنوب كل وفق منظور خاص به حول التعاون الدولي والتنمية، بحيث تقوم كل من الصين والجزائر من خلال سياستها الخارجية بدفع علاقات التعاون الثنائي ومتعدد الاطراف من أجل تعزيز علاقات الصداقة التاريخية وتحقيق التنمية المشتركة .

[1]Michel Beuret, Michel Serge, la chine a-t-elle un plan en Afrique, **Afrique contemporaine**, n228, (2008/4), p53.

الفصل الثالث:

مجالات التعاون الصيني الجزائري وآثاره على التنمية

الفصل الثالث:مجالات التعاون الصيني الجزائري وآثاره على التنمية:

إذا كانت العلاقات الصينية الجزائرية ضاربةً في عمق التّاريخ كما ورد في الفصل الثاني ،فقد شهدت هذه العلاقات مع بداية الألفية تطورًا سريعا ،حيث اصبحت الجزائر محل اهتمام السياسة الخارجية الصينية ضمن سياستها الشّاملة نحو القارة الافريقية وبدورها اصبحت الصين محلّ اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية من خلال سياستها لتنويع شركائها الدوليين و كذا إقامة علاقات اقتصادية و تجارية توجّه الجزائر نحو البلدان الناشئة نظرا للديناميكية الاقتصادية التي تعرفها هذه البلدان و ذلك لتحقيق القدرات الخاصة بالجزائر.

وبالتالي تزايَد الاعتماد المتبادل بين البلدين لتحقيق التنمية المشتركة فالصين تعتمد على الجزائر للحصول على امدادات الطاقة الضرورية لنموها الاقتصادي وتأمين هذه المصادر وكذا الحصول على الاسواق لمنتجاتها وتحقيق العالمية لشركاتها ،من جهتها تعتمد الجزائر على الشركات الصينية لإنجاز العديد من المشاريع التنموية في القطاعات المختلفة ونقل التكنولوجيا الضرورية للانطلاق الاقتصادي الذي تطمح اليه.

المبحث الأول: التعاون السياسي:

في هذا المبحث نتطرق إلى الجوانب الهامة في العلاقات السياسية بين الدول على غرار العلاقات الدبلوماسية والقضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك إذ لم تمنع المسافة الجغرافية ولا اختلاف المسار الثقافي والتاريخي من تكوين علاقات صداقة وتضامن بين الجزائر و الصين وتشجيع التبادلات على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف، حيث حققت العلاقات الثنائية بين الصين والجزائر تطورا ايجابيا منذ اقامة العلاقات الدبلوماسية بينها.

للجزائر مكانة في تاريخ العلاقات الصينية مع الدول النامية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، إذ تكونت صداقة بين الطرفين خلال فترة الثورة التحريرية

بداية من اعتراف الصين بالحكومة المؤقتة الجزائرية في1958 لتتعزز بعد الاستقلال بإقامة العلاقات الدبلوماسية و تكثيف الزيارات الرسمية المتبادلة التي توصلت في 2014 إلى التوقيع على الاعلان المشترك لإقامة علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الرئيس الجزائري والرئيس الصيني والخطة الخماسية للتعاون الاستراتيجي الشامل 2014-2018 وهذه الشراكة هي الأولى من نوعها بين الصين ودولة عربية .

المطلب الأول: العلاقات الدبلوماسية:

تتابع الحكومة الجزائرية باهتمام كبير التجربة الصينية وبالتالي تعمل على ضمان تطبيق الاتفاقيات الثنائية ووضع تصوّرات لاتفاقات جديدة عن طريق تبادل الزيارات بين المسؤولين السياسيين والمتعاملين الاقتصادين بصفة منتظمة يتم خلالها تعزيز الإطار القانوني للتعاون مع العلم أنّ الصين تتعامل مع الدول النامية سياسيا واقتصاديا بشكل ثنائي أكثر.[1]

بعد انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للدولة الجزائرية في 1999انتهج سياسة أعطت أهمية للسياسة الخارجية وعمل على تحسين وتطوير العلاقات مع الدول النامية من بينها الصين خاصة وأنّ هذه الأخيرة تربطها بالجزائر علاقات تاريخية استمرت حتى في وقت الأزمة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات.

إذ يمكن رصد العديد من الزيارات الرسمية التي تمت في إطار اشغال منتدى التعاون الصيني الإفريقي ومنتدى التعاون الصيني العربي باعتبارها فضاءات الحوار و التعاون المتعدد الاطراف بين الصين والدول النامية الإفريقية والعربية وتلك التي تمت في إطار العلاقات الثنائية بين البلدين .

[1]Alice Ekman, **op.cit**, p173.

ففي اكتوبر 1999 قام الرئيس الصيني جيانغ زيمين بزيارة الجزائر، ليقوم الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بزيارة للصين في 2000 للمشاركة في إطار اشغال منتدى التعاون الصيني الافريقي .

وفي سنة 2004 قام الرئيس الصيني هوجين تاو بزيارة للجزائر خلال جولته الافريقية أكد في هذه الزيارة أنّ الدول النامية من بينها الصين والجزائر قد تعاونت في الماضي من أجل نيل الاستقلال والحفاض على السيادة لتواجه في الوقت الحالي تحدي جديد وهو الفقر وضرورة تحقيق التنمية[1].

في 2006 قام الرئيس الجزائري بزيارة ثانية إلى الصين للمشاركة في الدورة الثالثة للأشغال منتدى التعاون الصيني الافريقي تمّ خلالها التوقيع على اعلان لتعميق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين الذي كان تأكيدا للتضامن المتبادل وتعبير عن استعداد الطرفين لتوسيع التعاون ليشمل كل المجالات الاخرى.

ولأنّ الجزائر عضو نشط في منتدى التعاون الصيني العربي، فقد سجلت حضورها في مختلف الاجتماعات الوزارية ففي مارس 2006 شارك وزير الشؤون الخارجية الجزائري في الاجتماع الوزاري الثاني للمنتدى الذى تأسس في 2004 .

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الزيارات التي يقودها من حين لآخر وفود من البرلمان وللحزب الشيوعي الصيني وشخصيات سياسية وعسكرية.

ففي جويلية 2010 قام عضو مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية بزيارة رسمية إلى الجزائر بدعوة من وزير الدولة والممثل الشخصي لرئيس الجمهورية حيث عقدا جلسة عمل تم التوقيع خلالها على اتفاقيتي تعاون في مجال التعليم العالي و الاقتصاد وصرح

1Corinne Moncel, chine Afrique mythes et réalités, **Afriques Asie**, (juin2008), p23.

عضو مجلس الدولة الصيني أنّ زيارته جزء من علاقات التعاون ومحاولة لتكثيف العلاقات الثنائية بين البلدين خاصة بعد اقامة علاقات تعاون استراتيجي في2006 .

ولتعزيز التبادلات بين الهيئات التشريعية بين البلدين قام الممثل الخاص لوزير الشؤون الخارجية الصيني والمبعوث الخاص للحكومة الصينية في منطقة الشرق الاوسط بزيارة للجزائر التقى خلالها برئيس المجلس الشعبي الوطني ،ومن الجانب الجزائري قاد وفد من لجنة المالية والموازنة من المجلس الشعبي الوطني زيارة إلى الصين بدعوة من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية للجمعية الشعبية الوطنية الصينية حيث حظر الوفد اجتماعات مع نائب وزير المالية الصيني ونائب ممثل عن وزارة التجارة الصينية تبادل الاطراف خلالها جهات النظر حول مجال التمويل والخبرات الصينية[1].

في 2014 وقعت الجزائر و الصين على مخطط خماسي للتعاون الاستراتيجي الشامل للفترة 2014-2018 الذي يمثل خارطة طريق لبرمجة و تطبيق و تقييم نشاطات التعاون تمّ التوقيع على هذا الاتفاق أثناء زيارة وزير الشؤون الخارجية إلى بكين في سياق أشغال المؤتمر الوزاري ال6 للمنتدى حول التعاون الصيني-العربي الذي عقد يومي 5 و 6 جوان الذي يتزامن مع الاحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيس المنتدى الصيني-العربي الهادف إلى تعميق علاقات التعاون الاستراتيجي بين الصين و البلدان العربية، الوزيرين وقعا على الوثيقة بعد أن تبادلا نصي البيان حول ارساء شراكة استراتيجية شاملة بين الجزائر و الصين الذي وقع عليه رئيسا البلدين في شهر ماي على ضوء قرار 24 فبراير 2014 الصادر عن رئيسي الدولتين عبد العزيز بوتفليقة و كسي جين بينغ بإقامة شراكة استراتيجية شاملة .

[1] الموقع الرسمي لسفارة الصين بالجزائر /dz.china-embassy.org/fra/relation poli تاريخ الاطلاع: 02-05-2015.

للإشارة فإن هذا المخطط الخماسي يرمي إلى إعطاء دفع أكبر للعلاقات الاقتصادية الجزائرية–الصينية سيما الاستثمارات المباشرة للصين في كافة القطاعات .

في نوفمبر 2014 قام رئيس اللجنة الوطنية للهيئة الاستشارية السياسية للشعب الصيني يوزهانغ شنغ بزيارة عمل و صداقة إلى الجزائر على رأس وفد هام تهدف إلى تعزيز العلاقات الصينية–الجزائرية و تدعيم الشراكة الاستراتيجية الشاملة القائمة بين البلدين وتم استقباله من طرف رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني و الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية[1] .

بداية سنة 2015 تعد الأهم من حيث الزيارات المتبادلة في أعلى مستوى و التي تندرج ضمن المشاورات المنتظمة بين الجزائر و بكين في وقت يعرف فيه التعاون الثنائي ديناميكية حقيقية في شتى المجالات.

إذ قام مستشار الدولة بالحكومة الصين المكلف بالسياسة الخارجية يانغ جيشي بزيارة الى الجزائر التقى خلالها بعدد من المسؤولين في الحكومة الجزائرية وشدد الطرفان خلال لقاءهما على العلاقات الثنائية الممتازة و التعاون المتعدد الأشكال القائم بين البلدين و إرادتهما في تعزيزها أكثر كما تطرقوا إلى تطور الوضع السائد في القارة الإفريقية حيث نوّه المستشار في هذا الشأن بالجهود التي تبذلها الجزائر من أجل إقرار السلم و الاستقرار[2] .

ليقوم بعده وزير التجارة الصيني غاو هو شينغ بزيارة إلى الجزائر للمشاركة في اشغال الدورة ال7 للجنة الاقتصادية المختلطة الجزائرية–الصينية و شكّل هذا اللقاء فرصة لاستعراض المسائل المرتبطة بتطور علاقات التعاون بين البلدين والعمل من أجل

[1] الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية :www.mae.gov.dz/Asie_15.aspx تاريخ الاطلاع: 30-04-2015.
[2] الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية، **المرجع السابق**.

توسيعها لتشمل القطاعات المرتبطة بالإنتاج في إطار شراكة تشمل كافة القطاعات لاسيما قطاع البتروكمياء و الصناعة و الزراعة و السياحة و النقل[1].

من جهته قام الوزير الأول الجزائري بزيارة للصين تعد الأولى من نوعها لوزير أول جزائري والتي برمجت من أجل الشروع في التطبيق الفعلي و الدقيق للشراكة الاستراتيجية الشاملة القائمة بين البلدين و تم استقباله فيها من قبل الرئيس الصيني شي جين بينغ.

خلال هذه الزيارة استقبل الوزير الأول نائبي وزيري الشؤون الخارجية و التجارة الصينيين على التوالي زهانغمينغ و زهانغ تشيانغشن على هامش المنتدى الاقتصادي الجزائري الصيني حول التجارة و الاستثمارات ومسيري أربع مؤسسات كبرى صينية تنشط في مجالات البناء و صناعة تجهيزات الأشغال العمومية والهندسة والفلاحة ،هذه اللقاءات جرت بحضور وزراء الصناعة و المناجم و التجارة و السكن و العمران و المدينة الجزائريين وتم التوقيع على 15 بروتوكول اتفاق و عقدين و مذكرة تفاهم في مجالات الصناعة و المناجم و السياحة [2].

بالإضافة إلى الزيارات الرسمية نجد كذلك مشاركة الجزائر في العديد من الفعاليات والتظاهرات التي تنظمها الصين منها مشاركة وزير السياحة الجزائري في سبتمبر 2010في المعرض العالمي بشنغهاي حيث خصص جناح للجزائر احتضن الايام الترويجية للسياحة والأسفار، وفي كلمة القاها الوزير عبر فيها عن ارادة الجزائر في تطوير العلاقات السياحية مع الصين ،كما تشارك الصين في معارض الاشغال العمومية التي تنظمها وزارة الاشغال العمومية سنويا.

[1] الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية، **المرجع السابق**.

[2] الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية، **نفس المرجع** .

المطلب الثاني : القضايا الاقليمية و الدولية ذات الاهتمام المشترك:

أدت تطورات الوضع الدولي والاقليمي والتحديات المختلفة التي تواجه الدول النامية الامنية والاقتصادية إلى ضرورة بذل جهود مشتركة لتعزيز الحوار والمشاورات السياسية بين الصين والجزائر و تنسيق مواقفها بشأن القضايا الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك ضمن مبادئ التعايش السلمي لتحقيق نظام عالمي أكثر عدلا وتنظيما ، إذ تشكل المواضيع المتعلقة بالسياق السياسي الإقليمي والدولي محور المحادثات المنتظمة التي تجري بين الجانبين.

ومن بين القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك نجد:

1. اصلاح منظمة الامم المتحدة وهذا من خلال تمسك الطرفان بضرورة الاصلاح الشامل الذي يتضمن توسيع مجلس الامن على أساس مبادئ الديموقراطية وذلك فيما يتعلق بحق الفيتو ،بالإضافة إلى تفعيل دور الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفتها هيئة رئيسية في المنظمة بإحداث توازن بينها وبين مجلس الأمن اضافة إلى تقوية دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يعنى بقضايا التنمية ومبادرات التعاون بين دول الجنوب والهدف من هذا الاصلاح هو دعم أوسع لحضور الدول النامية في المنظمات الدولية وعدالة اقتصادية عالمية فيما يتعلق بمسائل التنمية ،سوق المواد الأولية وأزمة المديونية[1].

2. قضايا تصفية الاستعمار والوحدة الترابية: لطالما ساندت الجزائر الموقف الصيني حول وحدة وسلامة التراب الصيني "الصين واحدة " إذ تأكد الجزائر دعمها للموقف الصيني من قضية تايوان، في الوقت الذي تشكل فيه قضية تايوان الاستثناء

[1] خطاب عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة الزيارة الرسمية للرئيس الصيني جيانغ زيمين ،**خطب ورسائل**، العدد3، (الجزائر ،اكتوبر 1999)، ص189.

الوحيد لقول الصين أنها لا تضع شروطا سياسية للمساعدات التي تقدمها ،فالصين لا تتعامل اقتصاديا مع الدول التي تعترف بتايوان.

من جهتها تعمل الجزائر على الاستفادة من الموقف الصيني في دعم قضايا السياسة الخارجية الجزائرية والمتمثلة في القضية الفلسطينية و الصحراء الغربية خاصة على مستوى منتدى التعاون الصيني العربي والإفريقي ومجلس الامن.

بعد 2000 أصبحت العلاقات الصينية الجزائرية تتسم بالبراغماتية المتبادلة التي تسمح بالاستفادة من الفرص التي يوفرها كل طرف في كامل المجالات من أجل تحقيق التنمية المشتركة إذ زادت المبادلات الاقتصادية بين الطرفين[1] لتدخل بذلك العلاقات الصينية الجزائرية مرحلة جديدة يتقدم فيها الاقتصاد على السياسة ،فمن منظور جزائري أصبح أهم بُعد في الارتباط الصيني هو أنّ الصين تشكل مصدر محتمل لرؤوس الأموال الاستثمارية والمساعدات الإنمائية ونقل التكنولوجيا وذلك كمحاولة لتنويع الأطراف المشاركة في التنمية[2].

1Fatiha Talahite, **présences chinoises : des marchandises, des entreprises...**, dans chine-Algérie une relation singulière en Afrique, (paris, Riveneuve, 2014), p11.

2 مفتاح صالح ، دلال بن سمينة ،واقع وتحديات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول النامية، **بحوث اقتصادية عربية** ، العددان 43-44، (2008)، ص108.

المبحث الثاني: التعاون الاقتصادي: الاستثمارات والمساعدات التقنية:

باشرت الصين والجزائر مسار تنموي مشترك وهذا عن طريق تكثيف التعاون الاقتصادي وتنويعه بين الطرفين حيث اصبحت الصين حاضرة في عدد كبير من الورشات التنموية في الجزائر وهذا تزامنا مع تعزز القدرة الصينية الشاملة بعد تطبيقها لسياسة الاصلاح والانفتاح على الخارج واستقرار الأوضاع الأمنية في الجزائر.

فالمناخ السياسي الإيجابي السائد بين الصين والجزائر سمح بإقامة علاقات تعاون اقتصادي مكثفة، حيث تم التّوقيع على العديد من الاتفاقات منها التوقيع في بكين في 1996 على اتفاق تشجيع الحماية المتبادلة للاستثمارات والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 392-2002 المؤرخ في نوفمبر2002 و ينص هذا الاتفاق على التزام الطرفين بتشجيع الاستثمارات التي تتم في اقليمهما وتوفير كافة التسهيلات الضرورية وفق مبدأ المعاملة بالمثل.

التوقيع على اتفاق التعاون الاقتصادي والتقني والموقع في الجزائر بتاريخ 26اوت 2002 والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 2003/143 المؤرخ في 25مارس2003 وتضمن هذا الاتفاق منح الصين للجزائر قرض بقيمة50مليون يوان .

التوقيع على اتفاق آخر في فيفري 2004 والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 222 /2004 المؤرخ في 3اوت 2004 والذي يضمن منح الجزائر قرض تفضيلي بقيمة 400 مليون يوان .

كما تم إنشاء اللجنة المختلطة بين الطرفين والتي تعقد اجتماعات دورية من أجل مناقشة ميادين التعاون وتقديم حوصلة عن وضعية التعاون بين البلدين ودراسة آفاقه المستقبلية.

يشمل التعاون الاقتصادي الصيني الجزائري على ثلاث أبعاد أساسية هي: الاستثمارات في مجال الطاقة، المساعدات التقنية في مجال البنية التحتية، المبادلات التجارية والمساعدات الإنمائية.

المطلب الأول: الاستثمارات في قطاع المحروقات:

لقطاع المحروقات في الجزائر دور هام ورئيسي في التنمية باعتباره الممول الرئيسي لخطط التنمية بفضل العائدات الهامة للقطاع التي تمثل 97 بالمئة من عائدات العملة الصعبة و35بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 60بالمائة من ايرادات ميزانية الدولة[1].

ومن أجل رفع قدرتها على انتاج النفط وارساء قاعدة اقتصادية متينة لتنويع الصادرات عن طريق خلق صناعة بتروكيماوية تعمل الجزائر على تحسين المنظومة القانونية والمؤسساتية من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع.

إذ سجّل قطاع الطاقة والمناجم خلال مرحلة2000و2008 تدفقا هاما للاستثمارات الأجنبية أكثر من 7مليار دولار أمريكي بمعدل 2,3 مليار دولار أمريكي سنويا وتتضمن هذه التدفقات لاستثمارات الشركاء الأجانب في استكشاف المحروقات وتطوير القدرة الاستخراجية أضف إلى ذلك استثمارات فرع المناجم، تحصلت المنطقة الأسيوية على 14,7بالمائة من حجم هذه الاستثمارات وفي مقدمتها الصين بنسبة 4 بالمائة[2] .

1 مؤتمر الطاقة العربي، **قطاع المحروقات في الجزائر**، ابوظبي ،2003،ص3.

2وزارة الطاقة والمناجم، **حصيلة انجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000-2008**، طبعة 2009، (الجزائر،2009)، ص98.

فالجزائر تبذل جهود واسعة لتنويع شركائها وتطوير البنية التحتية للصّناعة النفطية إذ تسعى لإقامة صناعة بتروكيماوية متطورة وتوفير المواد الأولية والمشتقات النفطية بأسعار تنافسية فكانت هناك العديد من المشاريع التي قادتها الشركات الصينية وفروعها في الجزائر بالشراكة مع المؤسسة الوطنية **سوناطراك**، فمن أجل تطوير استغلال الابار لجأت الجزائر للتقنيات والتمويل الخارجي التي توفّرها الشركات البترولية الصينية .

من جهتها اتجهت الصين إلى الجزائر في إطار دبلوماسيتها البترولية الرّامية إلى تأمين وتنويع مصادر الطاقة في ظل الحاجة المتزايدة لاقتصادها، باعتبار أنّ40 بالمائة من احتياجات الصين من البترول يغطّيها الاستيراد حيث قدرت حاجيات الصين من البترول في 2003 ب90 مليون طن لتصل في 2009 الى 204 مليون طن ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الحجم في 2020[1] .

وأمام تخوّف الحكومة الصينية من الوقوع في تبعية لمنطقة معينة، رأت أنّ الحل هو العمل على تأمين المصادر القائمة والبحث عن مصادر جديدة عن طريق تعزيز علاقات التعاون مع كبار منتجي البترول والمواد الاولية في العالم لذا اتجهت الصين إلى الدول الإفريقية ودول امريكا اللاتينية ، ففي 2012 كان الاعتماد الصيني على البترول الافريقي بنسبة20,5 بالمائة[2](الملحق4).

هناك شركتين صينيتين أساسيتين –تابعتين للدولة وتعتمد عليها الصين لتطبيق سياستها الطاقية في العالم– تنشطان في الجزائر في مجال استغلال البترول وهي sinopec و cnpc اللتان تحتلان المرتبة الرابعة والسادسة على التوالي في قائمة

1Robert D'Aboville Qiasun, **les investissements chinois en Afrique**, (paris, l'Harmattan, 2010), p33.

2Thierry Bangui, **la chine nouveau partenaire de développement de l'Afrique**, (paris, l'Harmattan, 2009), p68.

الشركات البترولية الدولية الحاضرة في الجزائر وتتعامل معها عبر التوقيع على عقود شراكة وخلق مؤسسات مشتركة **les Joint-ventures** من المشاريع المشتركة نجد:

الشراكة الصينية الجزائرية بين فرع لشركة الصناعات البتروكيماوية sinopec وسوناطراك من أجل استغلال حقل زرزايتين ورفع نسبة استرجاع مخزونات البترول فيه تمّ التوقيع عليها في 2002 بقيمة 525 مليون دولار أمريكي يتكفل ب75بالمائة الفرع الصيني و25بالمائة المؤسسة الجزائرية.

الشراكة التي تم توقيعها في2003 بين المؤسسة الجزائرية سوناطراك وcnpc شركة البترول الصينية من أجل إنشاء مصنع لتكرير البترول في ادرار بقدرة معالجة تقدر ب600000 طن سنويا ، يتكفل الطرف الصيني ب70بالمائة من قيمة المشروع التي تقدر قيمته ب 350مليون دولار أمريكي من جهة أخرى قام الطرفان بإنشاء فرع مشترك Nafta Chin من أجل تسويق منتجات بترولية في الجنوب الجزائري ،هذا المشروع يشارك فيه الطرف الصيني ب 51 بالمائة وnaftal ب 49 بالمائة[1]وبعد احتجاجات العمال الجزائريين في 2011 توصل الطرفان إلى اتفاق يقضي بتولي الطرف الجزائري زمام إدارة المؤسسة بمفرده.

وفي 2003 تحصل فرع آخر لcnpc على عقد استغلال وتطوير حقل للبترول في منطقة سيبا ، وفي 2005 من اجل إنشاء مصنع لتكرير البترول في سكيكدة .

1Karima Fachqoul,Thierry Pairault, **L'Algérie et la diplomatie pétrolière de la chine**, dans chine-Algérie une relation singulière en Afrique,(paris , Riveneuve ,2014),p76.

وفي الوقت الذي نلاحظ فيه غياب مشاريع استثمارية صينية في قطاع استغلال الغاز الطبيعي وهذا بعد فشل محاولة انشاء مصنع تحويل في تيارت ، امتدت في المقابل الاستثمارات الصينية إلى قطاع المناجم من خلال مشاركة شركة صينية في رأس مال استغلال منجم العابد للزنك والرصاص.

بالرغم من أنّ الحضور الصيني في الجزائر في مجال الطاقة عرف تطورا تدريجيا منذ 2000 عبر العديد من المشاريع المشتركة بين الشركات الصينية والشركة الوطنية سوناطراك إلاّ أنّ الصين حاليا لا تشكل مستوردا أو منافسا قويا على البترول الجزائري إذ تحتل المرتبة 19 في قائمة الدول المستوردة للبترول الجزائري بنسبة 0,9 بالمائة[1] وأغلب صادرات الجزائر البترولية موجهة للسوق الأوروبية(الملحق5).

المطلب الثاني: المساعدات التقنية الصينية للبنية التحتية:

تعتمد الصين في تمويل التنمية في افريقيا على نموذج مزدوج تفصل فيه بين مشاريع اجتماعية تغطيها بواسطة الهبات والمشاريع التنموية الخاصة بالقطاع الصناعي والاشغال العمومية التي تغطيها بالقروض والمساعدة التقنية[2].

تستخدم الصين في تنفيذ سياستها هذه على شركاتها العمومية والخاصة التي يعود أصل عالميتها الى القرار السياسي ل Jiang Zeamingجيبيانغ زيمن في 1995 الداعي إلى التوجه إلى الخارج ضمن سياسة going global و إلى يومنا هذا حوالى900 شركة صينية متواجدة في إفريقيا تنشط غالبيتها في قطاعي البناء والطاقة.

1 Karima Fachqoul,Thierry Pairault ,**Ibid** ,p64.

2الموقع الاليكتروني:www.chinatoday.com.cn تاريخ الاطلاع :25 -04-2015.

بدأ التعاون بين الصين و الجزائر في مجال مقاولة المشروعات عام1980 وتزايد منذ 2000 بعد أن اطلقت الجزائر ثلاث برامج تنموية والتي خصصت لها اكثر من 200 مليار دولار امريكي بعد ارتفاع اسعار البترول (الملحق6)، وتوفر الصين المساعدة التقنية الضرورية للمشاريع التنموية التي باشرتها الجزائر بعد 2000 هذه البرامج هي[1]:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من 2000الى 2004 بقيمة7مليار دولار أمريكي مخصصة لإعادة هيكلة البنى التحتية القاعدية.
- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وبرنامج تنمية الجنوب والهضاب العليا من2005 إلى 2010 بقيمة 200 مليار دولار أمريكي مخصص أساسا لتنمية وتطوير الطرقات والسكك الحديدية وإنجاز السكنات .

برنامج التنمية "المخطط الخماسي"2010 إلى 2014 المعتمد من طرف مجلس الوزراء في ماي 2010 بقيمة 286 مليار دولار أمريكي من أجل تطوير البتية التحتية واستكمال المشاريع السابقة .

تحصل قطاع البناء والأشغال العمومية ما بين 50 بالمائة و70بالمائة من المبالغ المخصصة في هذه البرامج وشكّل الطريق السيار شرق غرب ومشروع المليون سكن أبرز المشاريع تحصلت الشركات الصينية على أغلب الصفقات فيها.

في2002 وقّعت الجزائر مع الصين على 198 عقود إنجاز بقيمة 98, 1مليار دولار أمريكي و في2007 احتلت الجزائر المرتبة الثانية من حيث عقود الانجاز الموقعة مع الشركات الصينية ما يجعل الجزائر سوق استراتيجية لشركات المقاولة الصينية في

[1] Farida Souiah, l'Algérie made by china, **Méditerrané**, n116, (2011), disponible sur www.revues.org,p2.

إفريقيا بعد نيجيريا[1] ف80 بالمائة من المشاريع الجزائرية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2012 تحصلت عليها شركات صينية كان لها الدور في إقامة البنى التّحتية للإعمار والسكن والمواصلات.

بالنسبة للشركات الصينية الناشطة في الجزائر من الصعب تحديد بدقة عددها، حسب وزارة التجارة الجزائرية فإنّ 784 شركة صينية حاضرة في الجزائر منها 30 في مجال البناء تضم أكثر من 30الف عامل بين تقنيين ومسيّرين ويد عاملة بسيطة في حين تحصي الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار Andi خلال الفترة الممتدة من 2002الى 2013 حوالي 22 مشروع استثمار صيني في الجزائر، بينما أحصى الموقع الرسمي لوزارة التجارة الصينية mofcom 64 شركة صينية تحصلت على تسريح للاستثمار في الجزائر[2]وبلغت قيمة التعاقد للمشروعات التي تنفّذها الشركات الصينية في الجزائر في السنوات الأخيرة 18,88 مليار دولار أمريكي.

من العوامل التي دفعت بالجزائر إلى الاستعانة بالشركات الصينية هي السرعة في الإنجاز خاصة وأنّ الجزائر عرفت تأخرا في المشاريع التنموية بسبب برامج التعديل الهيكلي وتدهورا في الهياكل القاعدية القائمة بفعل الأعمال التخريبية، أضف إلى ذلك التنافسية من حيث الكفاءة والقدرات المالية والتكنولوجية التي تتمتع بها الشركات الصينية مقارنة بمثيلاتها المحلية [3] من خلال اعتماد هذه الشركات على اليد العاملة الصينية إذ

1Banque Africaine de développement, **investissement chinois et création d'emplois en algerie**..,2012 disponible sur www.afdb.org,p7.

2Thierry Pairault, **les entreprises chinoises en Algérie**, dans : chine–Algérie une relation singulière en Afrique, (paris, Riveneuve, 2014), p107.

3Jean Raphael Chaponnière, la chine l'enjeu africain, **Dounia**, n03, (septembre2010), p42.

أحصت وزارة العمل في 2007 وجود حوالي19000 عامل صيني من إجمالي العمال الأجانب المقدر ب 23000 أغلبهم في قطاع البناء[1].

فالاعتماد على الشركات الصينية مكّن الجزائر من القيام بالعديد من المشاريع التنموية الحيوية في مدّة قصيرة خاصة وأنّ الجزائر تتمتع بوضعية استثنائية في السياسة الاستثمارية الصينية في إفريقيا في مجال البنية التحتية والأشغال العمومية إذ تتولى الجزائر تمويل مشاريعها التنموية في هذه المجالات بنفسها بفضل ما توفّره عائدات البترول من مصادر تمويل معتبرة خاصة بعد الارتفاع الملحوظ لأسعار البترول خلال العشرية الأولى للألفية الثالثة[2] هذا ما ينفي صفة الاستثمار عن ما تقوم به الصين في مجال البناء ويحصر التعاون الصيني الجزائري في مجال البناء والاشغال العمومية في المساعدة التقنية و تبادل الخبرات فالجزائر إذ لا تفاوض من أجل القروض أو المساعدات بقدر ما تفاوض من أجل الحصول على التّكنولوجيا والمساعدة التقنية لتعزيز قدراتها الاقتصادية، حيث يتلقى الخبراء والعمال الجزائريين دورات تكوينية من طرف الخبراء الصينيين في مجال البناء عبر مراكز التدريب الوطنية ،وتمّ إرسال أزيد من240 طالب جزائري إلى الصين لتلقّي تكوين في مجال الأشغال العمومية .

ومن بين المشاريع نجد:

- الطريق سيار شرق غرب بعد الإعلان عن الصفقة في 2005 تحصل عليها في 2006 مجمعين هما الياباني COJAAL والصيني CITIC-CRCC ،تحصل الطرف الصيني على حصة إنجاز الجزء الوسط 169كلم والجزء الغربي359كلم بقيمة 6,2 مليار دولار أمريكي.

1Thierry Bangui, **op.cit**. p49.

2Farida Souiah, **op.cit**, p3.

- تزامنا مع اطلاق مشروع مليون سكن ضمن برنامج رئيس الجمهورية ساهمت الشركات الصينية في بناء نسبة كبيرة منها منذ2001 إذ ارتفعت قيمة العقود التي أبرمتها الشركات الصينية للبناء CSCEC la China State Construction Engineering Corporation بحوالي 1,5 مليار دولار أمريكي، وفي 2007 تحصّلت الشركة على عقد بناء 700 وحدة سكنية في المدينة الجديدة ماسينيسا، بالإضافة إلى المشاركة في بناء العديد من المنشئات القاعدية كفندق الشيراتون، المركز التجاري القدس ،المركز الاستشفائي بوهران والمقر الجديد لوزارة الشؤون الخارجية.

غير أنّه بالرغم من الإيجابيات التي توفّرها الشركات الصينية هناك العديد من الانتقادات التي توجّه إليها من بينها نجد:

- فشل الشركات الصينية في احترام التزاماتها بخصوص مدّة إنجاز المشاريع بسبب تعدد التزاماتها، ففي 2005 قامت الوكالة الوطنية لترقية وتنمية السكن بإتمام انجاز 7 مشاريع ودراسات إنجاز 3446 وحدة سكنية بعد أن تخلّت عنها الشركة الصينية للبناء cocpc في كل من ولايات تيبازة والجزائر العاصمة[1].
- وجود عمالة صينية حوالي 50000 عامل في قطاع البناء في الجزائر في وقت تعاني فيه من نسبة بطالة مرتفعة بمعدل 10,5بالمائة و25,5 بالمائة من فئة الشباب[2] ما يثير التساؤل حول السياسة الاقتصادية الجزائرية وسياستها فيما يتعلق بتكوين عمالة محلية، فبالرّغم من وجود شرط اعتماد الشركات الصينية العاملة في الجزائر نسبة 20بالمئة من اليد العاملة المحلية إلاّ أن هذه النسبة لا يتم احترامها كليا هذا ما يؤدي في بعض الأحيان إلى تصاعد الاحتجاجات على تواجد اليد العاملة الصينية في الجزائر، أضف الى ذلك المخاطر الاجتماعية كون هذه العمالة

[1]Thierry Bangui, **op.cit, p92.**

[2]الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz تاريخ الاطلاع: 2-4-2015.

مصدر لا استقرار نتيجة احتجاجاتهم المتكررة على ظروف العمل الصعبة وتحول غالبيتهم إلى باعة في السوق السوداء لاستيراد السلع الصينية دون رقابة لمعابير الانتاج .

أمام هذه الانتقادات وضعت الصين ميثاق بتسعة نقاط للإجبار الشركات الصينية على احترام القواعد المعمول بها في الدول التي تنشط فيها.

المبحث الثالث: التعاون الاقتصادي :التجارة والمساعدات الانمائية

توسع حضور الصين في اقتصاديات شمال افريقيا كشريك تجاري وممول للتنمية إذ ضاعفت الصين من المبادلات التجارية مع القارة الافريقية بمقدار عشر مرات منذ سنة2000 ووصل حجم التبادلات في 2013 الى 106 مليار دولار لتصبح الصين الشريك التجاري الثاني للقارة الافريقية (الملحق7) بعد الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 120مليار دولار أمريكي [1].

المطلب الأول: التبادلات التجارية:

بالنسبة للجزائر تعرف تبادلاتها التجارية مع الصين نموا متواصلا منذ أن وقع البلدان لأول مرة على اتفاقية التجارة والمدفوعات في 1964 فهي الشريك التجاري الأول للصين واكبر سوق للتصدير في منطقة المغرب العربي وشمال افريقيا[2] حيث تهيمن كل المبادلات التجارية بين البلدين على ازيد من 40 بالمائة من معاملات الصين في المنطقة والتي تقارب17مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2003و2010[3].

اصبحت التبادلات التجارية بين الصين والجزائر تكتسي أهمية بداية من 2001 حيث عرفت نموا مضطردا وهذا راجع إلى أن الصين اصبحت قوة اقتصادية صناعية وتجارية في الوقت الذي اصبحت فيه الجزائر سوقا استهلاكية بعد الارتفاع المعتبر للأسعار البترول.

---

[1]Michel Beuret, Michel Serge, **op.cit**, p49.

[2]Thierry Pairault, **les relations économiques entre la chine et l'Algérie**, dans : chine-Algérie une relation singulière en Afrique, (paris, Riveneuve, 2014), p48.

[3]Thierry Pairault, les relations économiques entre la chine et les pays du maghreb, **Maghreb Machrek**, paris, édition ESKA, n214, (hiver2012), p107.

وتبين المعطيات التي توفرها مصلحة الجمارك والديوان الوطني للإحصاء تطوّر نسبة المبادلات بين الصين والجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001إلى 2012 وزيادة الاعتماد على المنتجات الصينية ففي 2002 دخلت الصين قائمة الممونين العشر الاوائل للجزائر وسجلت نسبة 2,8 بالمائة مبادلات تجارية محتلة بذلك المرتبة 9، في 2006 اصبحت الصين من بين الثلاثة الاوائل في القائمة بحجم مبادلات بلغ8 بالمائة وفي 2012 بلغ حجم المبادلات 11,8بالمائة ماقيمته 46263 مليون دينار(الملحق8) لتصبح الصين الممون الأول للجزائر في 2013 بقيمة8 مليار دولار أمريكي تبادلات في المقابل الصادرات الجزائرية إلى الصين تقدر ب0,8 بالمائة أي3,18 مليار دولار أمريكي لتحتل بذلك المرتبة الثامنة عشر .

بالنسبة لنوع الواردات والصادرات ،فإنّ الواردات الجزائرية من الصين متكونة أساسا من منتوجات مصنعة "الات ومركبات بنسبة16,8 بالمائة، مواد البناء ومواد الهندسة المدنية 15,7 بالمائة، صناعات نسيجية 46 بالمائة "خلال الفترة 2003-2013، في حين صادرات الجزائر إلى الصين تمثل بنسبة 4 بالمائة (الملحق 9) وتحتل المرتبة 29 دائما خلال الفترة 2003-2010 وتمثل بنسبة94 بالمائة مواد نفطية[1].

من خلال هذه المعطيات يمكن استخلاص نتيجتين أساسيتين أولا الإيجابية:

- هي أن السلع الاستهلاكية الصينية اصبحت ضرورية في حياة المواطن البسيط في الجزائر نظرا لطبيعة نمط الاستهلاك ومستوى المعيشة.

[1]Thierry Pairault, **op.cit**, p108.

ثانيا السلبية وهي:

- التطور السريع للصادرات الصينية إلى الجزائر إذ تمكنت الصين من تجاوز فرنسا الشريك التجاري التاريخي للجزائر و السلع الصينية أضحت تهدد إلى جانب المواد والمنتجات المستوردة عادة من دول الاتحاد الأوروبي المنتوج المحلي خاصة في قطاع الصناعات النسيجية ما يعرقل سيرورة التحول الهيكلي في الاقتصاد الوطني الجزائري من أجل خلق واستهلاك المنتوج الوطني .
- الميزان التجاري بين البلدين غير متوازن حيث تسجل الجزائر عجزا بنسبة 9 بالمائة رغم التدابير المختلفة التي تتخذها الصين لتشجيع استيراد المنتجات الجزائرية في سياستها لتشجيع المنتوج الافريقي من خلال إلغاء الرسوم الجمركية على 190 منتوج بالنسبة ل28 بلد إفريقي للتصدير نحو السوق الصينية[1].

الملاحظ مما سبق أنّ التدفقات التجارية قد اخذت حيزا كبيرا في علاقات التعاون بين الجزائر والصين إلاّ أنّ ضرورة إدراجها ضمن منظور أوسع بحيث تصبح عاملا للتنمية والنمو اصبح من اولويات الحكومة الجزائرية وهذا المنظور يتحقق بالاستثمار في القطاعات الانتاجية والذي يرافقه نقل التكنولوجيا والمهارات التي اصبحت المؤسسات الصينية قادرة على تزويد الجزائر بها فكانت هناك العديد من المحاولات .

[1]Banque Africaine de développement, **op.cit**, p4.

المطلب الثاني :محاولات تنويع قطاعات التعاون الاقتصادي :

بدأت محاولات تنويع قطاعات التعاون بين الصين والجزائر بعد التوقيع على اعلان التعاون الاستراتيجي لتوجّه جهود التعاون إلى القطاعات الأخرى وهذا في إطار سياسة الجزائر من أجل تنويع الاقتصاد الوطني الذي يتّسم بأحادية التصدير وهذا ما ركّز عليه قانون الاستثمار الجديد الذي جاء بإجراءات لتشجيع الاستثمارات ذات الأولوية الصناعية[1]، غير أن هذه المحاولات تصادفها من بعض العراقيل.

ترغب الجزائر في تطوير العلاقات الاقتصادية مع الصين بحيث لا تبقي محصورة في الشق التجاري إذ تتطلع الحكومة الجزائرية إلى تحقيق التوازن في المبادلات ومنح مضمون للشراكة مع الصين من خلال السياسة الجديدة للإنعاش الاقتصادي وإعطاء الأولوية لبعض الأنشطة الاقتصادية مثل الصناعات الميكانيكية ،تكنولوجيا الاعلام والاتصال ،انتاج مواد البناء والانشطة القطاعية كالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وبرنامج التجديد الزراعي والريفي[2] الذي يتوقع من الصين أن تكون شريك استراتيجي للجزائر في تطبيق هذه المشاريع ،وبالتالي الاستفادة من تحويل التكنولوجيا والاستثمارات الصينية المنتجة لتلبية حاجيات السوق الداخلية ،فالجزائر تعمل منذ بداية 2007 على إعادة الحيوية إلى قطاع السيارات الذي عرف ركود منذ التسعينات وفي نفس الوقت جذب هذا القطاع اهتمام المستثمرين الصينيين في الجزائر.

تجاريا سجل بيع السيارات الصينية ارتفاعا ملحوظا وهذا راجع إلى الأسعار المعقولة وزيادة الطلب بفعل السياسات التنموية المختلفة لدعم تشغيل الشباب، لتكون الجزائر في المرتبة العاشرة عالميا لمستوردي السيارات الصينية بنسبة 16.8بالمائة، و للاستجابة لهذا الطلب قامت الصين عبر برنامجها لإنشاء مناطق اقتصادية لتلبية الطلب المتزايد

[1] المادة 1، **قانون الاستثمار**، الغرفة الجزائرية للتجارة، الجزائر، مارس 2013.

[2] الموقع الاليكتروني:www.andi.dz تاريخ الاطلاع:12-4-2015.

في الأسواق الداخلية للدول المستقبلة وبالمقابل الاستفادة منها للوصول إلى الاسواق بالتوقيع في 2008 على اتفاق لإنشاء منطقة اقتصادية ثانية للصين في شمال افريقيا منطقة التعاون الاقتصادي والتجاري "jangling" في مستغانم متخصصة في تركيب السيارات ، حيث تمّ التوقيع على العديد من اتفاقيات الشراكة في هذا الإطار على غرار اتفاقية بقيمة 100مليون دولار بين الشركة الصينية xi shan والجزائرية GM Trade لإنشاء مصنع لتركيب السيارات في سطيف وتوفير حوالي 4000 منصب شغل، التوقيع عليها تمّ بحضور ممثل عن وزارة الصناعة وترقية الاستثمار و رئيس الاتحاد المهني للصناعة الميكانيكية.

كما وقّعت مجموعة معزوز اتفاقية شراكة مع مجموعة "شانكي " الصينية لفتح مصنع إنتاج سيارات صناعية وشاحنات وحافلات بداية من سنة 2010 بقيمة 100 مليون دولار أمريكي اختير له موقع المنطقة الصناعية بسطيف ، ووقع الاتفاقية الثانية رئيس المدير العام لشركة " فندي مورتورز " رفقة ممثل عن شركة " شونغ " الصينية، والتي تسمح للشركة الجزائرية بإنجاز مركب إنتاج آلي تصل طاقته إلى 50 ألف سيارة سياحية سنويا ويشغل مئات العمال العاطلين عن العمل[1].

إلاّ أنّ في 2009 أعلن وزير الصناعة بأنّ الجزائر تفضل جذب الاستثمارات من أجل صنع وليس تركيب السيارات وبالتالي تم توقيف المشاريع، وحسب الآراء المختلفة في وسائل الإعلام هناك من اعتبر أنّ قانون الاستثمار وقاعدة 49 /51 هي السبب في حين اعتبر آخرون أنّ انطلاق المفاوضات بين الجزائر والشركة الفرنسية "رونو Renault" كان السبب .

[1]Banque Africaine de développement, **op.cit**, p11.

في مجال تكنولوجيا الإعلام الاتصالات افتتحت الشركة الصينية zte للبريد والمواصلات مركز تكوين في وهران فيما افتتحت الشركة الصينيةhuwawei فرعها الأول في إفريقيا للتسويق واختارت الجزائر لإدارة انتشارها في أفريقيا.

المطلب الثالث :المساعدات الانمائية :

تؤدي المساعدات الإنمائية الرسمية دورا أساسيا كونها تكمّل المصادر الأخرى لتمويل التنمية فهي تساعد في تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات ...،تستند المساعدات الإنمائية التي يقدمها المانحين التقليديين على مجموعة شروط في حين تخالف الصين كمانح جديد هذه السياسة وتعتمد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فهي تضع تعاونها مع الدول الافريقية في إطار ما يسمى بالتعاون جنوب –جنوب والذي يستند على العلاقات التاريخية المشتركة ومبادئ مؤسسية .

تدخل المساعدات الإنمائية ضمن السياسة الخارجية الصينية الهادفة إلى تعزيز مكانتها الدولية ولهذا تستغل الصين احتياطاتها النقدية التي تقدر بأكثر من ثلاث ألاف مليار دولار امريكي في مشاريع استثمار ومساعدات للتنمية على ثلاث اشكال: القروض التفضيلية الهبات.

قدمت الصين إلى غاية 2012 مساعدات إلى 45 دولة إفريقية ،وساهمت من خلالها على إنشاء اكثر من 1000 مشروع في الزراعة ،التعليم والصحة والبنى التحتية و تمثل هذه الأخيرة 25 بالمائة من قيمة المساعدات الصينية للدول الافريقية[1].

قدمت الصين للجزائر مساعدات مالية ومادية في إطار علاقات التضامن بين البلدين خلال الكوارث الطبيعية التي اصابت الجزائر ،فعلى إثر زلزال 2003 قامت الصين بالمشاركة في إعادة بناء 500 وحدة سكنية بمبالغ استثنائية ،وفي نوفمبر

[1] ياسين سيليني، **المرجع السابق**، ص90.

2001 بعد الفيضانات التي تعرّضت لها الجزائر قدمت الصين مساعدات مالية استعجالية قيمتها 5ملايين يوان .

من جهتها قدمت الجزائر مساعدات مالية بقيمة مليون دولار للصين بعد زلزال إقليم "سيشوان" الصيني في ماي 2008.

بدورها تقوم الشركات الصينية الناشطة في الجزائر بالمساهمة في المجال الاجتماعي من خلال القيام ببعض النشاطات الاجتماعية من خلال إنجاز بعض المشاريع الاجتماعية لفائدة السكان ففي 2004 قامت الشركة الصينية للبناءCSCE ببناء منارة مسجد البليدة ،في 2005 قامت الشركة الصينية "هونغ دينغ للهندسة الدولية" بأعمال تهيئة عمرانية وذلك ببناء معلم في حديقة عامة بوهران، أضف إلى ذلك العديد من المشاريع الاجتماعية التي يقوم بها المجمع الصيني citic-crcc كحفر الآبار والقيام بعمليات التشجير.

وفي مجال البناء تشمل الهبة التي تقدمها الصين للجزائر دار للأوبرا بتكاليف دراسة انجاز وتجهيز تقدر ب 30 مليون دولار أمريكي تتكفل بها الشركة الصينية "مجموعة البناء لبيجين" التي تعد من أهم شركات البناء في بلادها حيث قامت بإنجاز ملعب بكين الشهير ومبنى "أوبرا بكين" ،في حين تكفل الجانب الجزائري فقط بأشغال تهيئة الأرضية التي تتربع على مساحة 1800 متر مربع .

جاء هذا المشروع لتشجيع المبادلات والتعاون الثقافي الذي بدأت تظهر معالمه في السياسة الخارجية الصينية مؤخرا[1]بعد أن تمّ التوقيع في 2002 على البرنامج التنفيذي للاتفاقيات الثقافية بين الصين والجزائر.

[1]الموقع الاليكتروني :http://www.aps.dz، تاريخ الاطلاع: 10-05-2015.

التعاون في مجال الصحة وذلك بإرسال البعثات الطبية إذ بدأت الصين بإرسال الفرق الطبية إلى الجزائر منذ 1963 ليتعزز التعاون في قطاع الصحة بين الصين والجزائر في السنوات الأخيرة بعد التوقيع في 2002 على بروتوكول ارسال الفرق الطبية للعمل في الجزائر وحاليا توجد حوالي 26 بعثة طبية متكونة من 86 عضو منهم 68 طبيب مختص يشتغلون في 8 مستشفيات عمومية في الولايات التالية: الجزائر العاصمة ،سعيدة، معسكر، تيارت، باتنة، خنشلة، سطيف، عين الدفلة[1].

تولي الصين كذلك أهمية كبيرة للعنصر البشري في علاقات التعاون مع الدول النامية خاصة الإفريقية منها ،بحيث تم إنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية في إفريقيا من أجل أن تتكفل الصين بتكوين الطلبة والعديد من الاساتذة من إفريقيا ،وسجل عدد كبير من الموظفين والتقنيين العاملين على مستوى الشركات الصينية في العديد من الحلقات الدراسية والتربصات[2].

من خلال المعطيات السابقة يبدو أنّ العلاقات الاقتصادية بين الصين والجزائر شهدت تقدما معتبرا منذ2000 إلّا أنّها حاليا تبقى محدودة وبدرجة كبيرة في التجارة مقارنة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي هي دون مستوى القدرات الحقيقية ولا تعكس ما يجمع البلدين من علاقات الصداقة والتعاون السياسي لكن من المنتظر أن يتعزز مستقبلا بفعل التوقيع على الاعلان المشترك للتعاون الاستراتيجي والخطة الخماسية للتعاون الاستراتيجي، هذين الاتفاقين جاءا لتوجيه جهود التعاون إلى القطاعات الأخرى وهذا في اطار سياسة الجزائر من أجل تنويع الاقتصاد الوطني وسياسة الصين لتامين الموارد الضرورية لنموها الاقتصادي الكبير .

[1]Dzaka-Kikouta Théophile et autres, **op.cit**, p199.

[2]Dzaka-Kikouta Théophile et autres, **Ibid**, p202.

الخاتمة

الخاتمة:

يعرف مشهد التنمية العالمية تسارع وتيرة التعاون بين دول الجنوب، التي تبقى شاهدة على ارتفاع حجم المبادلات التجارية،الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية، ففي السنوات الأخيرة ومع تحقيق بعض الدول النامية لنمو اقتصادي كبير أهلها هذا الأخير إلى اكتساب مكانة في مجال التعاون الدولي عبر مجموعة من المبادرات التي تقودها ضمن تنظيمات مشتركة لتجد الدول الصاعدة مكانة لها في الساحة الدولية.

هذه التحولات في الجغرافيا الاقتصادية لصالح الدول النامية جدّد روح التعاون السياسي الذي كان بين الصين والجزائر في سنوات الخمسينات ليتحول في بداية الألفية الثالثة إلى تعاون اقتصادي وفي كافة المجالات ذات العلاقة بالتنمية توج في 2014 بالتوقيع على الاعلان المشترك للتعاون الاستراتيجي الشامل .

من هنا يمكن تأكيد الفرضيات المطروحة في مقدمة الدراسة على النحو التالي:

1. ساهم ظهور الدول الصاعدة التي حققت نموا اقتصادي كبيرا في بروز مفهوم التعاون بين دول الجنوب من أجل تحقيق التنمية.
2. إنّ خلو المنظور الصيني و المنظور الجزائري من الشروط السياسية واقتصادية يساعد على تطوير علاقات التعاون بين البلدين.
3. تساهم العلاقات السياسية الجيدة بين الصين والجزائر في تطوير علاقات التعاون الاقتصادي .

ويمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها من الدراسة في ما يلي:

1. تتميز العلاقات الصينية الجزائرية بخلفية تاريخية قوية نتيجة للدعم المادي والسياسي الذي حصلت عليه الجزائر من طرف الصين خلال ثورتها التحريرية والدور الذي لعبته الجزائر بعد الاستقلال لتستعيد الصين مقعدها في الأمم المتحدة ،وتشكل هذه الخلفية دفعا قويا للعلاقات الصينية الجزائرية للتعاون في كافة المجالات السياسية والاقتصادية بهدف تحقيق التنمية المشتركة.

2. بناء على التحولات الداخلية الخاصة بكل طرف والتحولات الخارجية التي يعرفها النظام الدولي استطاعت الجزائر والصين بناء منظور للتعاون والتنمية الذي يستند على مجموعة من المبادئ والمؤسسات التي تبني عليها الصين والجزائر علاقاتها الخارجية في مجال التعاون والتنمية ووفقا لمحددات داخلية وخارجية تعرف علاقات التعاون الصينية الجزائرية وتيرة متصاعدة منذ 2000 لتشمل كافة المجالات.

3. اهتمام الصين بالجزائر يندرج ضمن سياستها الشاملة الموجهة نحو إفريقيا والتي تدخل فيها، دبلوماسية الصين الطاقوية وإيجاد منافذ للسلع الصينية في الأسواق الجزائرية وتمكين الشركات الصينية من فرص الاستثمار التي توفرها الجزائر ،من جهتها فان اهتمام الجزائر بالصين ينطلق من رغبة الجزائر إلى امتلاك قاعدة تكنولوجية من اجل بناء قاعدة صناعية وتنويع الصادرات.

4. على المستوى السياسي يواصل الطرفان دعمهما المتبادل حول القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك ويؤّكد هذا خلال الزيارات الرسمية المنتظمة بين البلدين.

5. في المجال الاقتصادي فإنّ الاستثمارات الصينية في الجزائر في مجال المحروقات والبنية التحتية تخدم مصلحة الطرفين بناءا على مبدأ رابح –رابح فمن جهة تتحصل الصين على المواد الأولية والأسواق لمنتجها وشركاتها العالمية في حين تستطيع الجزائر مباشرة برامجها الإنمائية وانجاز العديد من المشاريع في وقت قياسي وبتكلفة قليلة ، كما أنّ العلاقات التجارية بين الصين و الجزائر بلغت مستوى عال إذ لا يمكن إنكار حجم نفوذ الشركات والسلع الصينية في

السوق الجزائرية والتي تعرف وتيرة متسارعة منذ 2000 لتصبح الصين في 2013الممون الأول للجزائر ما يساعد هذه الأخيرة على تنويع شركائها.

6. إنّ العلاقات الاقتصادية لم ترقى بعد إلى مستوى العلاقات السياسية بين البلدين وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى انعدام رؤية صينية واضحة بخصوص منطقة شمال إفريقيا، أضف إلى ذلك غياب منظور مشترك للتعاون والتنمية بين البلدين وهذا الوضع تعمل الصين والجزائر على تغييره عبر التوقيع على الإعلان المشترك بشان إقامة علاقات تعاون استراتيجية شاملة، والخطة الخماسية للتعاون الاستراتيجي الشامل والتي تحدد مجالات التعاون بين البلدين.

7. بغض النظر عن الانتقادات التي توّجهها الدول الغربية للسياسة الصينية اتجاه الدول النامية عموما والجزائر خصوصا باعتبارها تعمل على إعادة نفس أخطاء المستعمر إلاّ أنّ الصين ليست هي المسؤولة عن الوضع وهي لا تلعب دور "المحسن" بقدر ما تعمل من أجل تحقيق مصالحها ويبقى على الجزائر تحديد أولوياتها وأطر التعاون بينها وبين الصين عبر التحكم في العملية التفاوضية من أجل الاستفادة بشكل كامل من الفرص التي تمنحها دولة صاعدة كالصين، فالصين تشكل بالنسبة للجزائر فرصة من خلال الخيارات المتعددة التي توفرها لها وهذا دون التخلي تماما عن شركائها التقليدين وإنّما عبر خلق شكل جديد من التعاون الدولي من أجل التنمية وهو التعاون الدولي الثلاثي الذي يجمع دولتين ناميتين ودولة متقدمة.

قائمة الملاحق

الملحق رقم(1): 1و2 الخرائط السياسية لدولة الصين ودولة الجزائر

.1

الخريطة السياسية لجمهورية الصين الشعبية.

2

الخريطة السياسية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

المصدر : WWW.nouvelobs.com/monde/20071204

الملحق رقم(2):حجم المساعدات الخارجية الصينية خلال الفترة(1998-2007).

Unit: RMB 100 million

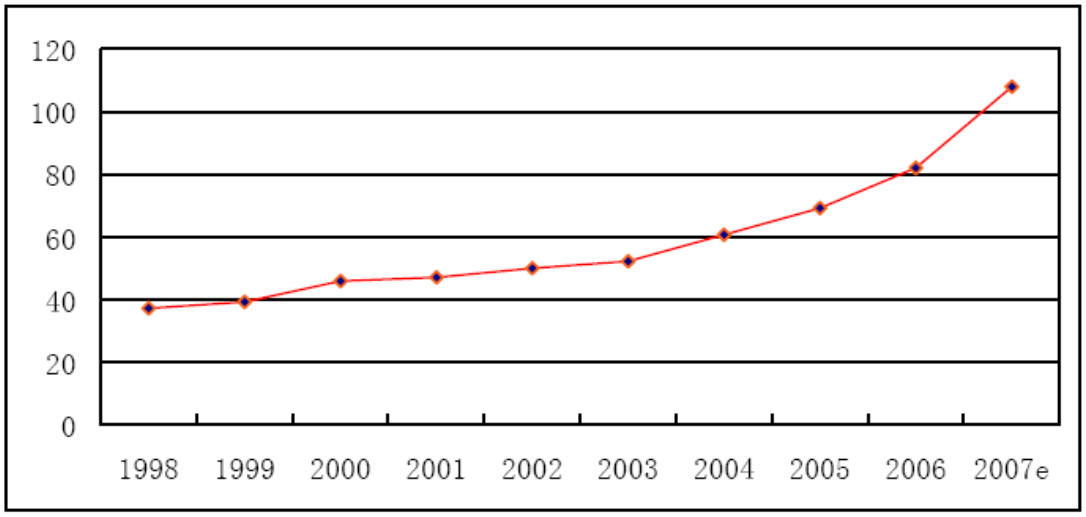

المصدر: Qi Guoqiang (2007)

الملحق رقم3:نسبة احتياطات الجزائر من البترول في القارة الإفريقية

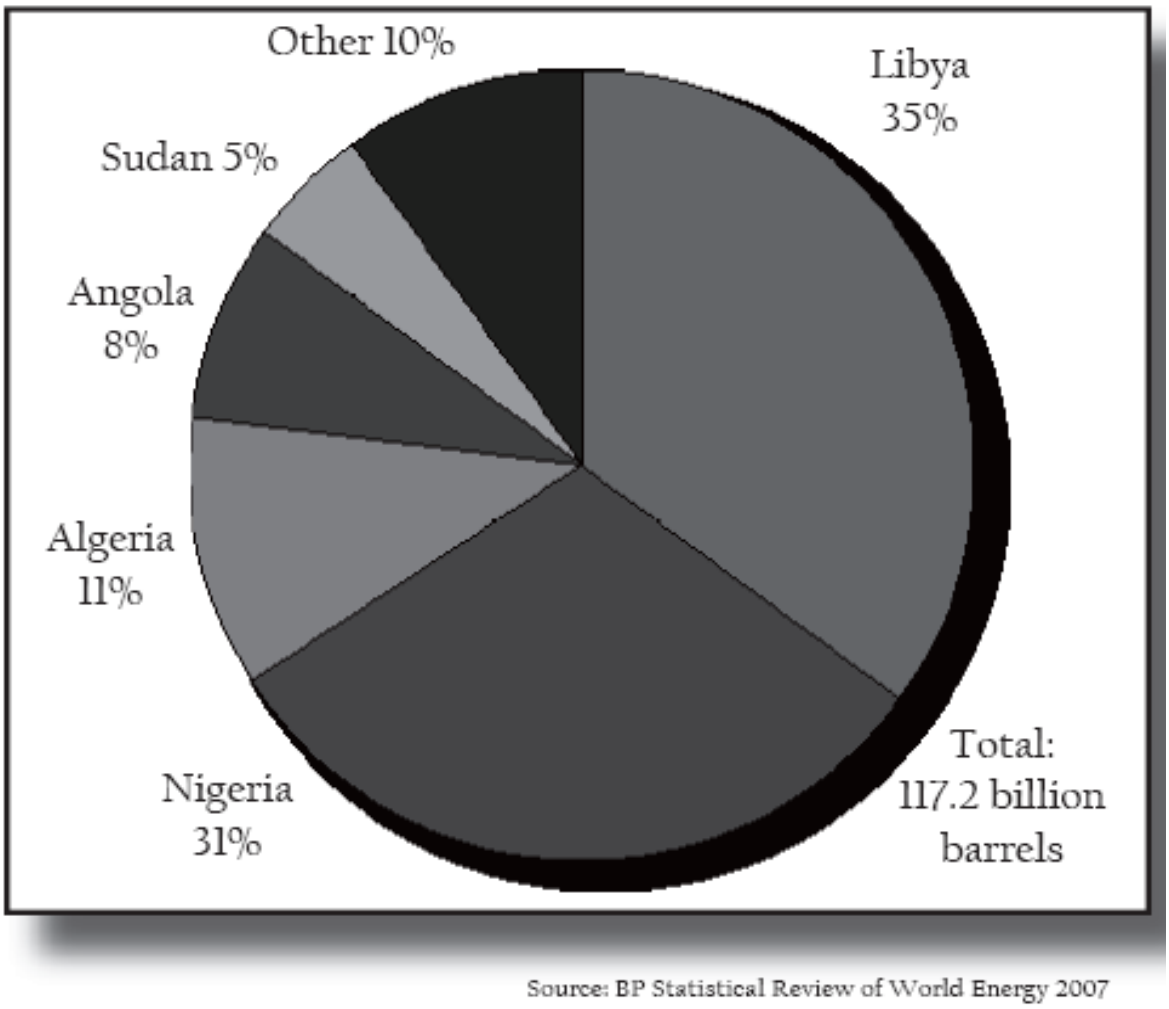

المصدر:

Marie Bal, Laura Valentin, « **la stratégie de puissance de la chine en Afrique** », mastère spécialisé , ESSEC, 2008, p12.

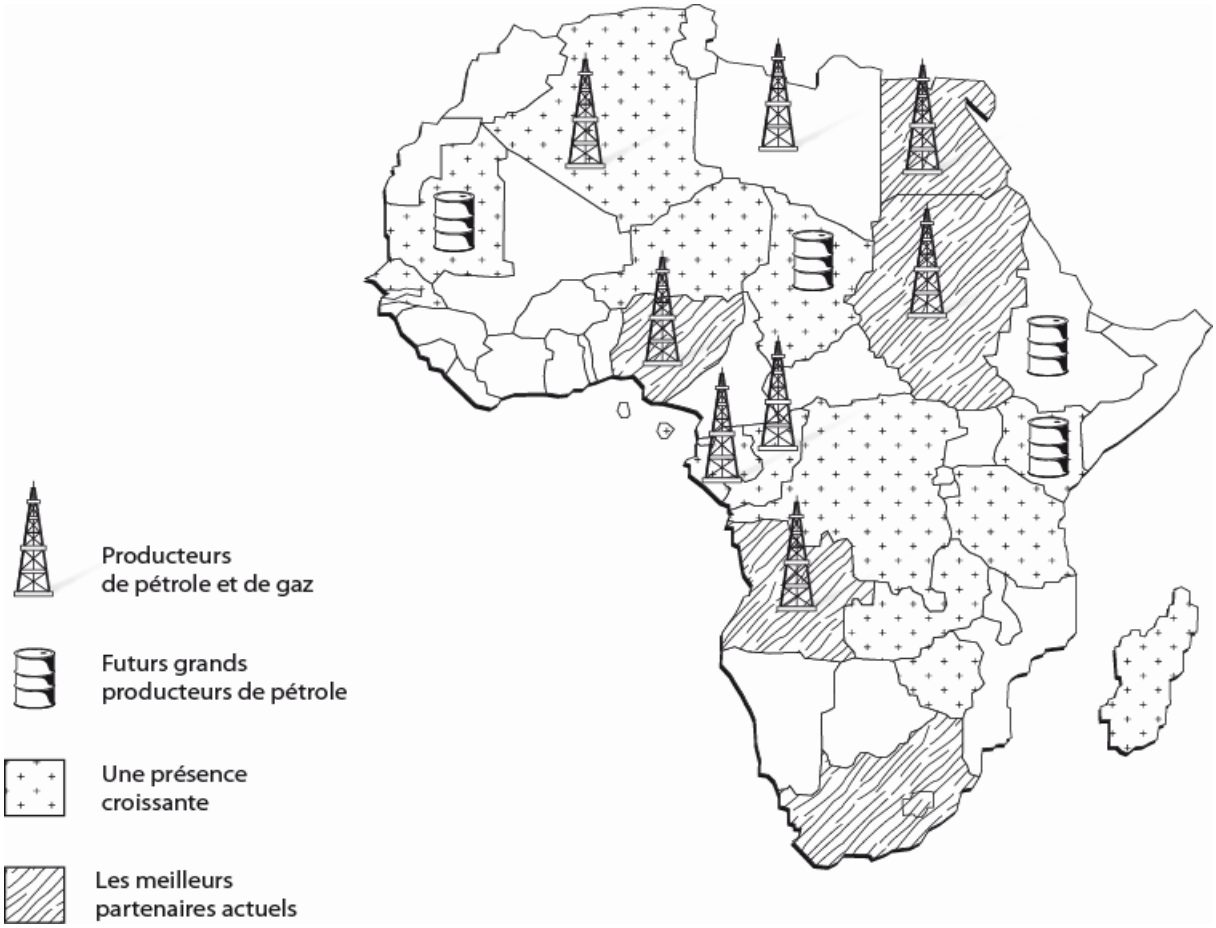

الملحق رقم 4 :مناطق التواجد الصيني في افريقيا في مجال المحروقات.

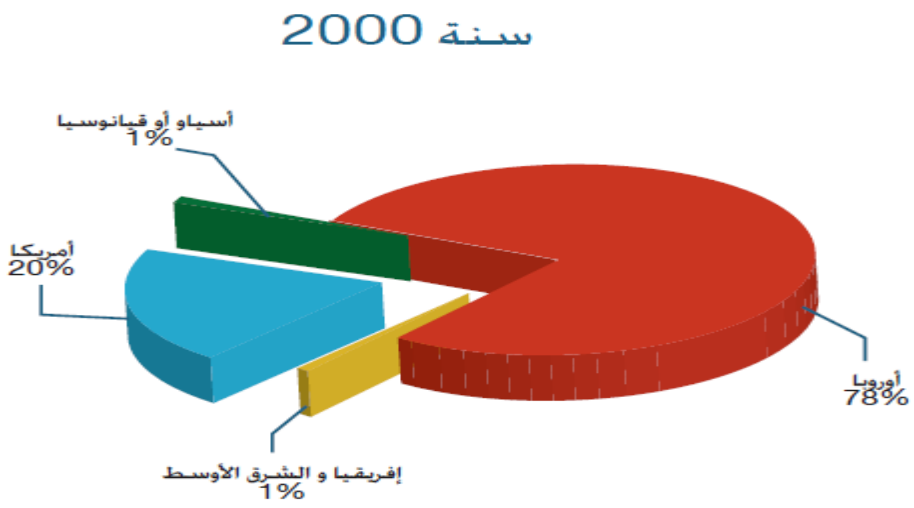

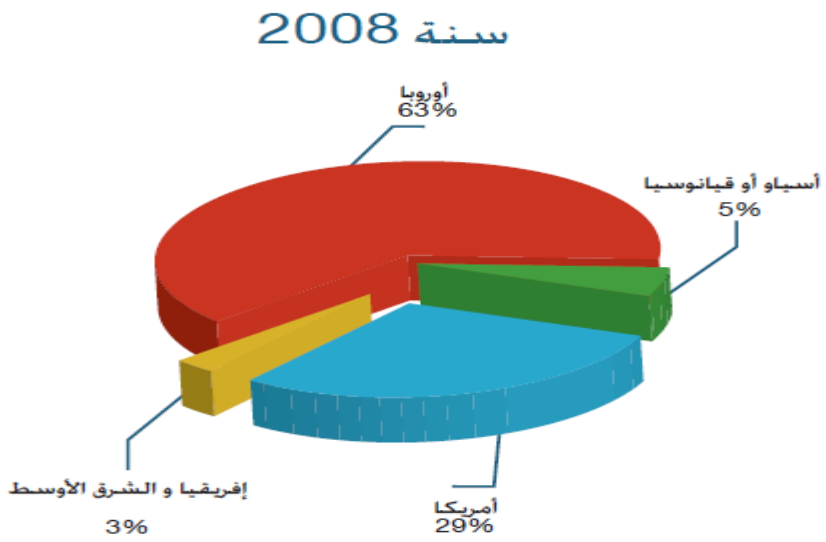

الملحق 5: تطور صادرات البترول في الجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى2008.

الملحق رقم6:تطور صادرات البترول الجزائرية من حيث القيمة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى2008.

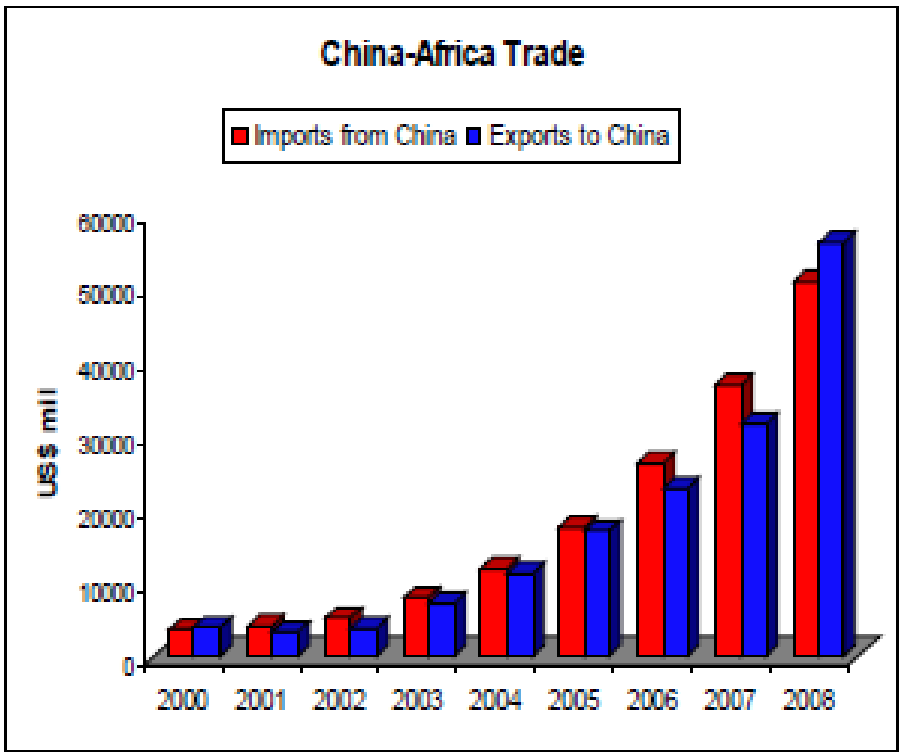

الملحق رقم7 تطور المبادلات التجارية بين الصين وافريقيا خلال الفترة الممتدة من 2000الى2008

الملحق رقم8: الجداول الثلاثة تمثل الممونين العشرة الأوائل للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001الى2012

المصدر: الموقع الرسمي للجمارك الجزائرية/www.douane.gov.dz

الممونين العشرة الاوائل للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001-2004.

Tab 29- Les dix premiers pays fournisseurs de l'Algérie

Unité : En Millions de DA

Pays	2001	%	Pays	2002	%	Pays	2003	%	Pays	2004	%
France	185 152,6	24,2	France	214 969,3	22,5	France	250 264,4	23,9	France	295 538,2	22,5
Italie	80 324,0	10,5	U.S.A	92 689,9	9,7	Italie	98 587,7	9,4	Italie	111 397,2	8,5
U.S.A	79 150,5	10,3	Italie	90 773,0	9,5	Allemagne	68 070,2	6,5	Allemagne	86 332,6	6,6
Allemagne	60 963,3	8,0	Allemagne	67 989,3	7,1	Espagne	57 462,1	5,5	U.S.A	77 180,1	5,9
Espagne	40 319,8	5,3	Espagne	49 643,6	5,2	U.S.A	54 574,9	5,2	Chine	65 997,4	5,0
Turquie	29 234,5	3,8	Turquie	31 286,1	3,3	Chine	40 116,6	3,8	Espagne	63 546,4	4,8
Belgique	20 352,4	2,7	Japon	29 693,0	3,1	Turquie	33 883,5	3,2	Japon	47 320,5	3,6
Canada	20 019,4	2,6	Chine	27 230,1	2,8	Gr.Bretagne	31 800,9	3,0	Argentine	42 508,7	3,2
Gr. Bretagne	19 346,4	2,5	Canada	26 721,3	2,8	Japon	29 411,0	2,8	Turquie	42 109,4	3,2
Russie	18 487,1	2,4	Gr.Bretagne	24 326,6	2,5	Russie	24 378,4	2,3	Belgique	35 322,0	2,7

2-الممونين العشرة الاوائل للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005الى2008:

Unité : En Millions de DA

Pays	2005	%	Pays	2006	%	Pays	2007	%	Pays	2008	%
France	328 138,4	22,0	France	317 122,7	20,3	France	320 054,6	16,7	France	422 772,7	16,4
Italie	111 819,8	7,5	Italie	136 676,9	8,8	Italie	166 969,5	8,7	Italie	280 177,6	10,9
U.S.A	99 314,7	6,6	Chine	124 047,7	8,0	Chine	165 757,3	8,6	Chine	265 461,3	10,3
Chine	97 809,4	6,5	Allemagne	107 252,0	6,9	U.S.A	146 770,2	7,7	Espagne	189 816,4	7,4
Allemagne	93 739,8	6,3	U.S.A	103 181,9	6,6	Allemagne	124 049,0	6,5	Allemagne	157 818,7	6,1
Espagne	70 991,3	4,8	Espagne	74 583,3	4,8	Espagne	110 157,2	5,7	U.S.A	143 233,8	5,6
Japon	57 301,7	3,8	Turquie	51 634,7	3,3	Japon	73 853,0	3,9	Japon	91 965,4	3,6
Turquie	44 452,6	3,0	Japon	51 551,0	3,3	Argentine	63 986,1	3,3	Turquie	87 723,7	3,4
Argentine	43 408,2	2,9	Argentine	45 838,1	2,9	Turquie	63 916,4	3,3	Argentine	81 577,7	3,2
Ukraine	39 884,5	2,7	Belgique	38 380,2	2,5	R. de Corée	56 164,9	2,9	Canada	63 403,6	2,5

3الممونين العشرة الاوائل للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009الى2012:

Pays	2009	%	Pays	2010	%	Pays	2011	%	Pays	2012	%
France	447 536,6	15,7	France	453 909,2	15,1	France	518 702,3	15,1	France	498960,4	12,8
Chine	345 145,1	12,1	Chine	330 481,9	11,0	Chine	345 352,7	10,0	Chine	462633,3	11,8
Italie	268 448,2	9,4	Italie	301 546,5	10,0	Italie	340 914,2	9,9	Italie	402796,4	10,3
Espagne	215 888,7	7,6	Espagne	196 261,8	6,5	Espagne	249 843,0	7,3	Espagne	336860,0	8,6
Allemagne	200 915,0	7,0	Allemagne	174 255,1	5,8	Allemagne	186 513,2	5,4	Allemagne	201254,6	5,2
U.S.A	145 699,7	5,1	U.S.A	155 451,2	5,2	U.S.A	157 802,5	4,6	Argentine	139815,4	3,6
Turquie	126 877,6	4,4	Corée	146 991,6	4,9	Argentine	129 939,5	3,8	Turquie	139477,4	3,6
Japon	86 730,2	3,0	Turquie	112 754,5	3,7	Brésil	128 218,2	3,7	U.S.A	134677,0	3,4
Corée	81 351,2	2,8	Japon	112 320,7	3,7	Corée	117 743,8	3,4	Brésil	104222,1	2,7
Brésil	64 203,4	2,2	Argentine	90 468,9	3,0	Turquie	101 946,4	3,0	Corée	100125,9	2,6

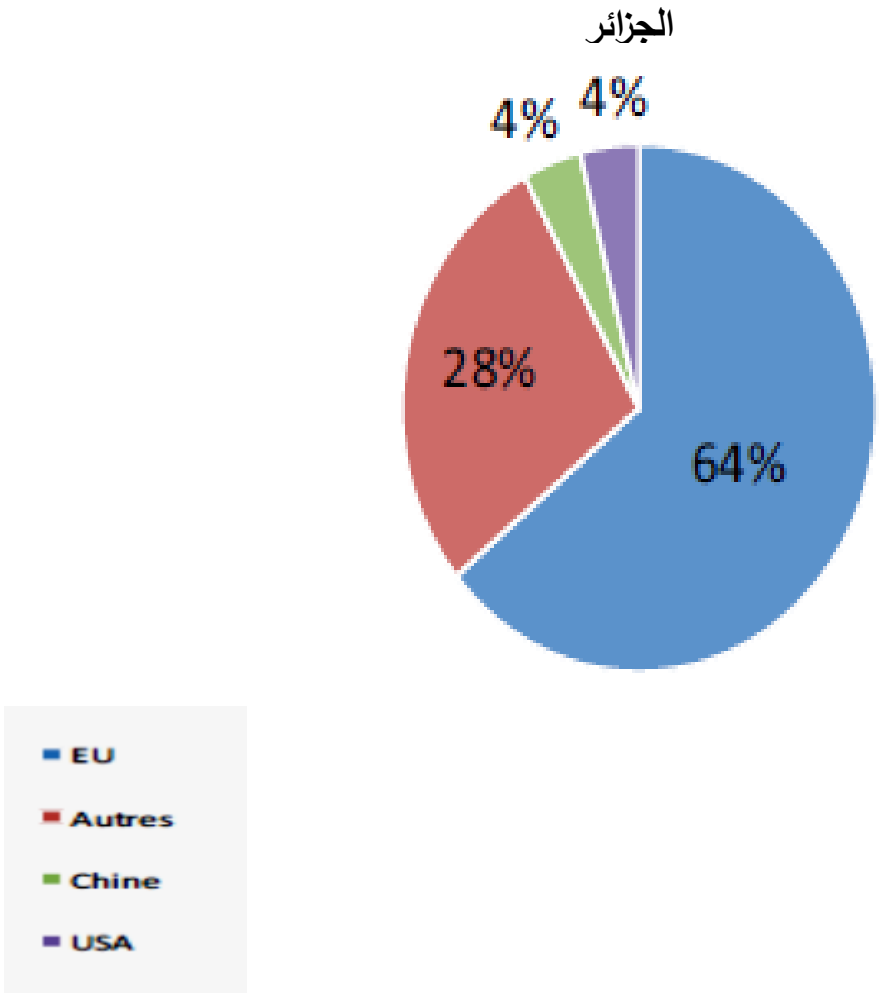

الملحق رقم9: نصيب الصين من الصادرات الجزائرية في 2008.

قائمة المراجع

أ. **المراجع باللغة العربية:**

أ. **النصوص القانونية:**

1. المرسوم الرئاسي وقم 2-403المؤرخ في 26نوفمبر 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 79، ديسمبر 2002.

ب. الكتب:

2. براون، كريس، **فهم العلاقات الدولية**، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2004 .
3. دبش، اسماعيل، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثور الجزائرية 1954-1962** ،الجزائر: دار هومة ،2007 .
4. درويش، احمد الرؤوف ، **قضايا التنمية في الدول النامية**، مصر: دار الوفاء،2013.
5. يوسف، حسن يوسف، **العلاقات الدولية و النظام السياسي الدولي**، مصر: دار التعليم الجامعي، 2014.
6. لا ندو، أليس، **السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق**، ترجمة قاسم المقداد، العراق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، الطبعة2، 2008 .
7. مازن، حسن محمد الباشا، **التمويل الخارجي واثره على الهيكلية في القطاعات الاقتصادي**، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع،2013.
8. سعد أبو عامود، محمد، **العلاقات الدولية المعاصرة**، مصر: دار الفكر الجامعي، 2008.
9. فوزي ،حسن حسين، **الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية**، لبنان: دار المنهل اللبناني،2000 .
10. غريفيش، مارتن ، اوكلاهن، تيري ، **المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، دبي :مركز الخليج للابحاث،2008.

ب. الدوريات:

11. العطار حسن إبراهيم ،"**العلاقات العربية الصينية**" ،مجلة البحوث والدراسات العربية ،العدد37 ،(جويلية2002).
12. بوتفليقة ،عبد العزيز ،"**خطب ورسائل**" ،العدد3 ، (اكتوبر2006).
13. بوتفليقة، عبد العزيز : ، "**خطب ورسائل**" ،العدد3،(1999) .
14. دبش ،اسماعيل، **"العلاقات العربية الاسيوية"** ،حوليات جامعة الجزائر، الجزء الثاني ،العدد200 الجزائر ،(ديسمبر 2011).
15. محمد، هلال رضا ، "**العلاقات الصينية بالدول النامية :المنطلقات والابعاد**"،السياسة الدولية ،العدد 173 ، المجلد 43 ،(جويلية 2008).
16. محمد، عبد الشفيع عيسي، "**مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية**"، بحوث اقتصادية عربية، العددان43-44، (2008).
17. مفتاح ،صالح ، بن سمينة، دلال ،**واقع وتحديات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول النامية**،بحوث اقتصادية عربية ، العددان 43-44، (2008).
18. سليمان ،سميرة ،"**التنمية من التنظير الى المأسسة**"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،العدد3، الجزائر، (2012).
19. عباس زعزوع زينب، "**دور المنح والمساعدات الاجنبية في التطوير التنظيمي**" ،النهضة ،العدد 2،المجلد 13،(2012).
20. عبد الصمد سعدون عبد الله ،طيب عثمان عبد الرزاق ،"**التنمية والبعد الاشتراكي للسوق**"، بحوث اقتصادية عربية ،العددين 43-44 ،(2008).
21. قنديل حنان ،"**الصين نموذج جديد للقوة الصاعدة**"، السياسة الدولية ، العدد173، المجلد 43، (جويلية 2008).

ت. الاطروحات والرسائل:

22.بن سانية ،عبد الرحمان ،**الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية،** أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد :كلية العلوم الاقتصادية،الجزائر، 2012.

23.العايب ،سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي،** رسالة ماجستير، كلية الحقوق : جامعة الحاج لخضر،الجزائر،2011.

24.دانا ،علي صالح ، **المتغيرات المؤثرة في التعاون الدولي بعد الحرب الباردة** ،أطروحة دكتوراه ، جامعة السليمانية: كلية القانون والسياسة،بغداد،2011.

25.حناشي، أميرة ،**مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة،** رسالة ماجستير، جامعة منتوري، كلية الحقوق ، الجزائر 2008.

26.سيليني ،ياسين ، **العلاقات الجزائرية الصينية :دعم وتبادل** ،مذكرة ماجستير جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والاعلام ،اكتوبر2010.

27.قشاو، عفاف ، **الاستراتيجية الصينية في افريقيا :حالة الجزائر** ،مذكرة ماستر ،المدرسة الوطنية للعلوم السياسية ،الجزائر 2011.

ج. التقارير:

28.برنامج الامم المتحدة الانمائي ،تقرير التنمية البشرية ،"**تهضة الجنوب**" ،2013.

29.منظمة الامم المتحدة ،اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين دول الجنوب ،**التعاون فيما بين دول الجنوب من اجل التنمية،** ماي 2012.

30.الأمم المتحدة، **تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية،** المكسيك، مارس2002.

31.وزارة الطاقة والمناجم، **حصيلة انجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000-2008،** طبعة2009 ، الجزائر،2009.

32.مؤتمر الطاقة العربي، **قطاع المحروقات في الجزائر،** ابوظبي ،2003.

ب. المراجع باللغة الاجنبية:

أ. المراجع باللغة الفرنسية:

أ. الكتب:

33. Bangui, Thierry, **la chine nouveau partenaire de développement de l'Afrique**, paris : l'Harmattan, 2009.
34. Ben Achenhou, A, **développement et coopération international**, Alger : office des publications universitaire, 1982.
35. Boussalham, Abdelkader, **Regards sur la diplomatie algérienne**, Algérie : Casbah Edition,2005.
36. D'Aboville, Qiasun Robert, **les investissements chinois en Afrique**, paris : l'Harmattan, 2010.
37. mengkui, Wang et autres, **l'économie en chine**, chine : china international press, 2004.
38. Mundaya, Baheta Aron, **coopération nord sud**, paris : l'Harmattan, ,2005.
39. Mwayeli, Tshiyembe, **la politique étrangère des grandes puissances**, paris : l'Harmattan, 2010.
40. Nguyen, Eric, **les relations chine Afrique**, paris : studyrama perspective, 2009.
41. Pina Gerassimoff, Carin, **la chine dans le monde panorama d'une extension**, paris : ellipses, 2011.
42. Rezig, Abdelouahab, **Algérie, brésil, coré du sud : trois expériences du développement**, Alger : office des publications universitaire, 2006.
43. Souiah, Farida, **l'Algérie made by china**, Méditerrané, n116, 2011, disponible sur www.revues.org
44. Sur, Serge, **relations internationales**, Paris : Montchrestien, 4édition, 2004.
45. Tchin, Gregory, Frolique, Michael, **les économies émergentes et l'aide au développement international : chine**, Canada : DPDA, décembre 2007.
46. Olivier Mbadia ,**la chine en Afrique**, paris : ellipses, 2012.
47. Zartman, William, Touval, Saadia, **international cooperation**, UK, Cambridge university press, 2010.

ب. الدوريات:

48. Berr, Eric, « **Quel développement pour le 21em siècle** », France : cahier du GRThA, num2008-4.
49. Beuret Michel, Serge Michel, « **la chine a-t-elle un plan en Afrique** », Afrique contemporaine, n228, 2008/4.
50. Cabestan, Jean Pierre, « **la politique étrangère chinoise** », Hérodote, n125, 2007/2.
51. Guerin, Emmanuel, « **china assistance to Africa** », idées pour le débat ,IDDI ,N3, 2008.
52. Jaffrolot, Christophe, « **L'enjeu mondial les pays émergent** », paris : l'expresses, 2008.
53. Lafargue, François, « **des économies émergentes à puissances émergentes** », Questions internationale, n51, 2011.
54. Le Moine François, « **la montée en puissance de la chine et l'intégration économique en Asie**» Hérodote : n125, 2007/2.
55. Paul, André, « **l'évolution, de la politique étranger de chine** », Histoire et liberté, n43, avril 2010.
56. Moncel, Corinne, « **chine Afrique mythes et réalités** », Afriques Asie, juin2008.
57. Jean Raphael, Chaponnière, « **la chine l'enjeu africain** », Dounia, n03, septembre2010.
58. Pairault, Thierr, **les relations économiques entre la chine et les pays du maghreb**, Maghreb Machrek, paris : édition ESKA, n214, hiver2012.

ت. الاطروحات والرسائل:

59. Brillant Gaël, **les reformes du système bancaire chinois : vers un nouveau modèle de capitalisme**, paris : thèse de doctorat, institut d'étude politique, 2014.

ث. التقارير:

60. Agence Japonaise de coopération internationale, **la coopération sud- sud**, janvier, 2005.
61. Banque Africaine de développement, **investissement chinois et création d'emplois en algerie**.,2012 disponible sur www.afdb.org.
62. Nations unie, bureau du conseiller spécial pour l'Afrique, **la coopération de l'Afrique avec les partenaires de développement émergents**, 2010.
63. Nations unie, commission économique pour l'Afrique, **l'Afrique du nord et la coopération sud-sud dans un contexte de gouvernance régionale**, 2011.
64. Organisation de Coopération et de Développent Economique, **Trade related South –South cooperation: china**, n3, 2012.
65. Reality Of aide, **la coopération : un défi pour le système de l'aide**, IBON books, Philippines : 2010.

ج. الملتقيات:

66. Pairault Thierry, Talahite Fatiha, **chine –Algérie une relation singulière en Afrique**, paris :Riveneuve, 2014.

ب. المراجع باللغة الانجليزية:

أ. الدوريات:

67. kotkin Stephen, **first world, third world may be not in that order**, the New York Times, Sunday, May 6, 2007.
68. Morais de saeSilva Michelle, **how did we get her? The pathways of south- south cooperation**, Brazil: poverty in focus, n20, 2008.

ح. المواقع الاليكترونية:

69. عارف نصر، مفهوم التنمية في WWW.faculty.ksu.edu.sa تاريخ الاطلاع:15مارس2015.

70. العيسوي إبراهيم ،نموذج التنمية المستقلة :البديل لتوافق واشنطن وامكانية تطبيقه في زمن العولمة في، www.mafhoum.com/syr/articles_06/issawi.pdf تاريخ الاطلاع:23مارس2015.

71. الموقع الرسمي لسفارة الصين بالجزائر dz.china-embassy.org/fra/relation poli.

72. الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية :www.mae.gov.dz/Asie_15.aspx.

73. الموقع الاليكتروني:www.chinatoday.com.cn.

74. الموقع الاليكتروني:www.andi.dz .

75. الموقع الاليكتروني :http://www.aps.dz .

76. الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz

الفهرس

الفهرس: **الصفحة**

شكروتقدير

الإهداء

الملخصات

المقدمة.....أ

الفصل الأول: مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية.....12

المبحث الأول: مفهوم ومجالات التعاون الدولي 12

المطلب الأول: تعريف التعاون الدولي وظروف نشأته:.....13

المطلب الثاني: أشكال ومجالات التعاون الدولي: 20

المبحث الثاني : مفهوم التنمية والدول النامية:.....24

المطلب الأول: مفهوم التنمية:.....24

المطلب الثاني: مفهوم الدول النامية:.....28

المبحث الثالث: مفهوم التعاون بين دول الجنوب وعلاقته بتمويل التنمية:.....33

المطلب الأول: مفهوم التعاون بين دول الجنوب: التعريف والنشأة:.....34

المطلب الثاني: التعاون بين دول الجنوب و تمويل التنمية :.....38

الفصل الثاني: عوامل التأثير في العلاقات الصينية الجزائرية:.....44

المبحث الأول: التطور التّاريخي للعلاقات الصينية الجزائرية:.....44

المطلب الأول: العلاقات الصينية الجزائرية من 1954إلى1970:.....41

المطلب الثاني: العلاقات الصينية الجزائرية منذ 1970:.....49

المبحث الثاني: المنظور الصيني للتعاون والتنمية:.....52

المطلب الأول: المنظور الصيني للتعاون الدولي:.....53

الفهرس:

المطلب الثاني:التنمية في الدبلوماسية الصينية:.....58

المبحث الثالث: المنظور الجزائري للتعاون والتنمية:.....66

المطلب الأول :المنظور الجزائري للتعاون الدولي :.....66

المطلب الثاني: التنمية في الدبلوماسية الجزائرية:.....68

المطلب الثالث: محددات العلاقات الصينية الجزائرية:.....70

الفصل الثالث: مجالات التعاون الصينية الجزائرية وآثارها على التنمية:.....73

المبحث الأول: التعاون السياسي:.....73

المطلب الأول: العلاقات الدبلوماسية:.....74

المطلب الثاني : القضايا الدولية والاقليمية ذات الاهتمام المشترك:.....80

المبحث الثاني: التعاون الاقتصادي: الاستثمارات والمساعدات التقنية :.....82

المطلب الأول: الاستثمارات في قطاع المحروقات:.....83

المطلب الثاني: المساعدات التقنية الصينية في البنية التحتية:.....87

المبحث الثالث: التعاون الاقتصادي :التجارة والمساعدات الانمائية.....93

المطلب الأول: التبادلات التجارية:.....93

المطلب الثاني :محاولات تنويع قطاعات التعاون الاقتصادي :.....96

المطلب الثالث :المساعدات الانمائية :.....98

الخاتمة:.....102

الملاحق:.....105

قائمة المراجع:.....117